الجمعة 24 شباط 2023
العدد 4857 السنة السابعة عشرة
Vendredi 24 Février 2023 nº 4857 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ثقافة

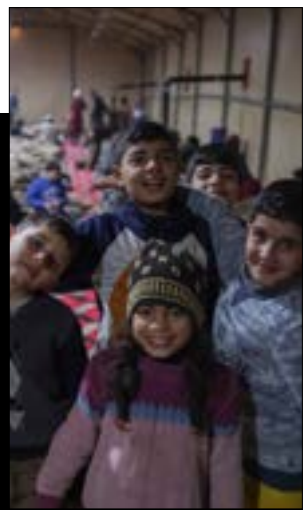

حلب بعد الزلزال
الحياة بين أصابع الأطفال

18

الادعاء العام يفتح النقاش حول مصير حاكمية مصرف لبنان

رياض سلامة... صار الوقت! [2]

روسيا في العام الثاني

حرب كسْر التطويق

[12 ـ 16]

(أ ف ب)

الحدث

أزمة إسرائيل
مرحلة فارقة

10

03
تقرير

وزارة الدفاع
لم نبلّغ ببيع الجيش أسلحة

03
تقرير

التمديد للواء إبراهيم
المخارج مسدودة

05
تقرير

غسيل الكلى
أتعاب الأطباء «فريش»؟

قضية اليوم

الخطوة الأجرأ في تاريخ القضاء
رياض سلامة... رجاء ارحل!

إبراهيم الأمين

ليس أمراً عادياً ما حصل أمس. الادعاء على حاكم مصرف لبنان يمثل علامة فارقة في مسيرة المحاسبة القضائية في لبنان. ما فعله القاضي رجا حاموش كان يفترض أن يقوم به قضاة آخرون قبل أكثر من سنة. لكن بعضهم خاف أو خضع أو تورط في ما هو غير معروف، وهرب من القيام بواجباته البسيطة. وإذا كانت الشكوك ستستمر حول مسار القضية بعد إحالتها إلى قاضي التحقيق، فإن ذلك لا يلغي حقائق أساسية:

أولاً، لقد قدم القاضي جان طنوس نموذجاً احترافياً رفيع المستوى في متابعته لهذا الملف، ليس فقط في ملاحقة من يجب الاستماع إليهم، بل بعدم الابتعاد عن لب القضية المتعلقة بحماية المال العام، ولم يقبل في كل مراحل التحقيقات الخضوع لنمط العلاقات السيئة التي تحكم القضاء بالحاكمين من سياسيين ورجال أعمال ومال وأجهزة أمنية. وطنوس نفسه، الذي عرف كيف يستعين بعصا القضاء الدولي، لم يقبل تدخل القضاء الأوروبي في عمله، ولم يوافق يوماً على أي خطوة من شأنها تشريع الأبواب أمام تدخل خارجي يقود إلى هيمنة أو وصاية دولية مرغوبة من قبل قضاة قبل أن تكون مطلوبة من سياسيين وحتى من مواطنين. ما قام به طنوس على مدى شهور طويلة، تحول إلى مثل يمكن لمن يرغب من القضاة الأخذ به في مواجهة كثير من الملفات الشائكة التي لا تزال حبيسة الأدراج، وأبرزها سرقة العصر المتمثلة بشركة سوليدير وأفعالها، وهو الملف الأكثر حساسية من ملف الحاكم، لكنه بقي أسير الحسابات والمداخلات السياسية وأسير موقف لا يزال غير مبرر من قبل النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم.

ثانياً: صحيح أن النيابات العامة تخضع بشكل أو آخر لتأثيرات السلطة التنفيذية، وصحيح أيضاً أن النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات تعرض لضغوط مباشرة، من رؤساء ومرجعيات روحية واقتصادية وحتى من جهات ديبلوماسية، وقد أظهر بعد التردد في مراحل سابقة، خصوصاً عندما وافق على تعطيل عمل القاضي طنوس بطلب من الرئيس نجيب ميقاتي. إلا أن عويدات يعرف بخبرته أنه لا مجال لإخفاء معالم جريمة بهذا الحجم، وعندما كان يقتنع يوماً بعد يوم بما يفعله القاضي طنوس، كان يقتنع أكثر فأكثر بضرورة القيام بخطوة عملانية. وعندما تسلم ملف الادعاء من طنوس بادر إلى الطلب من القاضي زياد أبو حيدر تنفيذ أمر الادعاء على سلامة، لكن الأخير، الذي ظهر منحازاً في ملفات كثيرة، سارع إلى الهروب من الواجب الوطني والمهني والأخلاقي، قبل أن يعود الملف إلى القاضي حاموش، الذي تعرض بدوره لضغوط وحملات مكتومة، أريد منها اتهامه بأنه سيخضع وسيتهرب من المهمة، قبل أن يقوم بما قام به أمس.

ثالثاً: إن سابقة الادعاء على حاكم مصرف لبنان في لبنان تسجل حتى ولو كان كل ما يحصل يهدف إلى إعادة لملمة الملف بحجة أو من دونها. لكن العبرة هي أن الحاكم الذي بات محل اشتباه رسمي من قبل هيئات قضائية، في لبنان وأوروبا، لا يزال يجد نفسه في موقع القادر على كسر الملاحقة القانونية، وهو وإن عبر عن اعتراضه وإيمانه ببراءته، إلا أن «شجاعته» تبقى محصورة في عدم الإذعان لصوت الناس والقضاء. وما عليه سوى الخروج من منصبه من تلقاء نفسه، والذهاب إلى منزله بانتظار استكمال التحقيقات معه، ومن المفيد هنا، أن يعلم سلامة بأن أي خطوة يقوم بها ابتداء من اليوم، ستكون محل تشكيك حتى ولو قرر إعادة الأموال المتهم باختلاسها.

رابعاً: يعرف اللبنانيون أن السلطات التشريعية والتنفيذية في لبنان ليست سعيدة بالخطوة، إذ إن الادعاء أصاب شريكاً أساسياً لهم خلال ثلاثين سنة. وهو القلق نفسه الذي ينتاب قسماً غير قليل من العاملين في القطاع المصرفي، وآخرين يعملون في السياسة والتجارة والإعلام. لكن، هذا التحالف، الذي يضم أيضاً بعض «ثوار السفارات»، لا يمكنه أن يتجاهل الأمر، وإن كنا نتوقع أن يتصرف هؤلاء بغباء وإنكار، وأن يعمدوا إلى مساعدة سلامة ليس على البقاء في منصبه الآن، بل على التجديد له إن أمكن، وعلى منع محاكمته أيضاً.

خامساً: ما قام به القضاء أمس، يجب أن يكون رسالة إلى القضاء الأوروبي، ومن خلفه الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية، بأنه لا يمكن التصرف مع اللبنانيين على أنهم كلهم على شاكلة حلفائهم أو أزلامهم في لبنان، وبدل أن يدخلوا البلاد في كذبة جديدة مثل المحكمة الخاصة باغتيال رفيق الحريري، يجب أن يعمدوا إلى تقديم كل ما لديهم - ولديهم الكثير الكثير - من المعطيات والأدلة التي تدين سلامة ليس فقط في جريمة تبييض أموال يشتبه في أنه اختلسها من المال العام في لبنان، بل من خلال إشهار هوية شركائه من الدول الأوروبية نفسها، وعلى هؤلاء مساعدة القضاء في لبنان على إنجاز مهمته، لا العمل على احتوائه من أجل فرض الوصاية والفوقية وما هو أبعد من ذلك.

لا أحد في هذه البلاد، يمكنه الحصول على جواب شاف حول ما إذا كان سلامة سيتنحى من تلقاء نفسه عن مهامه حتى ينتهي التحقيق، لكن الأكيد، أنه بات علينا جميعاً، التعامل معه من الآن فصاعداً على أنه مشتبه فيه في اختلاس مال بيت مال اللبنانيين، بالتالي، لا يجب السكوت بعد على بقائه مشرفاً على بيت المال هذا لحظة واحدة...

رياض سلامة..رجاء ارحل!

الادعاء على الحاكم لا يمنعه من «مزاولة الوظيفة»!

رلى إبراهيم

«المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، هكذا علق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في حديث لـ«رويترز» على ادعاء النائب العام الاستئنافي في بيروت القاضي رجا حاموش ضده وشقيقه رجا ومساعدته مريان حويك «وكل من يظهره التحقيق بجرائم تبييض أموال والاختلاس والتهرب الضريبي والتزوير». وأحال حاموش ملف الادعاء إلى قاضي التحقيق الأول شربل أبو سمرا طالباً منه استجواب المدعى عليهم وإصدار المذكرات القضائية اللازمة بحقهم.

تصريح سلامة بأنه بريء من الاتهامات التي لا تمثل لائحة اتهام، يشير إلى أنه سيستمر في وظيفته طالما أن لا قرار قضائياً محلياً يتوقع أن يصدر بحقه، سواء بإبرائه أم اتهامه، قبل انتهاء ولايته. بالتالي لا سبيل إلى إقالته في ظل غياب حكم ثبوت الجرم عليه.

ما سبق يقود إلى سؤال رئيسي: هل الادعاء على سلامة يأتي في إطار إفراغ ملفه وتنييمه وإعاقة التحقيقات الأوروبية أم هو مسعى فعلي لمحاسبته وملاحقته بالجرائم التي دفعت فرنسا وألمانيا إلى تجميد أموال وعقارات خاصة به في الخارج؟

تقول مصادر قضائية رفيعة إنه كان أمام القاضي حاموش خياران فور إحالة ملف حاكم مصرف لبنان إليه: 1- مخالفة القانون كما فعل النائب العام الاستئنافي في بيروت زياد أبي حيدر الذي امتنع عن تنفيذ طلب مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات منذ 2022/6/9 قبل أن يُعاد تحريك الملف بضغط من القضاة الأوروبيين وتحت وطأة التهديد بالعقوبات، الذي أدى إلى ردّ الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف في بيروت القاضي حبيب رزق الله لأبي حيدر عن الملف وتعيين حاموش عوضاً عنه. 2- الادعاء على سلامة تنفيذاً لطلب القاضي عويدات الخطي وفقاً للمادة 13 من أصول المحاكمات الجزائية التي تؤكد على «سلطة النائب العام لدى محكمة التمييز على جميع قضاة النيابة العامة وله أن يوجه إلى كل منهم تعليمات خطية أو شفهية في تسيير دعوى الحق العام (...) ويحيل إلى كل منهم بحسب اختصاصه التقارير والمحاضر التي ترده بصدد جريمة ما ويطلب إليه تحريك دعوى الحق العام فيها». على هذا الأساس بادر حاموش بالادعاء على حاكم مصرف لبنان فقط لا غير. بالتالي يصبح الأمر منوطاً بقاضي التحقيق الأول في بيروت شربل أبو سمرا لجهة استكمال التحقيق وإجراء الاستجوابات ثم ملاحقة المدعى عليهم أو تبرئتهم. وفي ما إذا كان هذا الإجراء سيعبق مسار التحقيقات الأوروبية خصوصاً أن القضاة يعتزمون العودة إلى لبنان في مطلع آذار لاستكمال الاستجوابات، يشير المصدر إلى أنه بإمكان أبو سمرا طلب تأجيل هذه الاستجوابات إلى حين انتهائه من التحقيقات، كما يمكنه التجاوب معهم في حال عدم تعارض التحقيقات الأوروبية مع القضاء اللبناني.

> لا قرار قضائياً يتوقع أن يصدر بحقه قبيل انتهاء ولايته ما يعني أن لا سبيل إلى إقالته

هل يتمتع سلامة بحصانة مطلقة؟

الإجراءات القضائية اللبنانية المتسارعة قبيل موعد زيارة الوفد الأوروبي مجدداً إلى لبنان تدفع جهات قضائية لبنانية إلى الشكّ في الهدف من وراء هذا الادعاء خصوصاً مع قرب إحالة أبو سمرا إلى التقاعد بعد أشهر لبلوغه الثامنة والستين، بالتالي انتقال الملف إلى قاضٍ آخر. وإلى حينه، يكون سلامة قد قدّم دفوعاً شكلية وينتظر صدور القرار فيها، ويتخوف البعض هنا من تلطيه خلف حصانته لردّ الدعوى بنفس الطريقة التي اعتمدها وكلاؤه في تشرين الثاني 2020 عند حضورهم جلسة جزائية ضد الحاكم في الدعوى المرفوعة من مجموعة «الشعب يريد إصلاح النظام». يومها، قدّم سلامة مذكرة بصفته رئيس هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان واستند إلى المادة 12 من قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (قانون رقم 44 تاريخ 2015/11/24) التي تنص على تمتع كل من «رئيس الهيئة وأعضائها والعاملين لديها أو المنتدبين من قبلها بالحصانة ضمن نطاق عملهم بحيث لا يجوز الادعاء عليهم أو على أحدهم أو ملاحقتهم بأي مسؤولية مدنية أو جزائية تتعلقان بقيام أي منهم بمهامه»، رغم أن الدعوى المقدمة ضده هي بصفته حاكماً لمصرف لبنان لا رئيساً للهيئة، فكيف إذا كان رئيس الهيئة المعنية بمكافحة تبييض الأموال متهماً اليوم بتبييض الأموال.

ثمة منحى آخر لإقالة سلامة في المادة 19 من قانون النقد والتسليف التي تحدد 4 شروط للإقالة: 1- عجز صحي مثبت بحسب الأصول، 2- إخلال بواجبات وظيفته في ما عناه الفصل الأول من الباب الثالث من قانون العقوبات (الرشوة، صرف النفوذ، الاختلاس واستثمار الوظيفة، التعدي على الحرية، إساءة استعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة)، 3- مخالفة أحكام المادة 20 التي تنص على تفرغ الحاكم ونائبيه بكليتهم للمصرف وعدم جمعهم بين وظائفهم وأي وظيفة أخرى أو تلقي منفعة في مؤسسة خاصة، 4- خطأ فادح في تسيير الأعمال.

لكن من هي الجهة المخولة إقالته في حال ثبوت واحدة من هذه الشروط؟ تجيب مصادر قانونية أنه عملاً بقاعدة الموازاة في الأشكال والصيغ، الجهة المخولة بإقالته هي الجهة التي عينته أي مجلس الوزراء وبأكثرية الثلثين، إذ يخضع لنظام إقالة موظفي الفئة الأولى. ما يعني أن القرار الرئيسي في هذه القضية بيد رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، الحامي الأول لسلامة والمصارف. فضلاً عن أن ميقاتي هو جزء من تحقيق قضائي في إمارة ليختنشتاين. فقد طلبت الإمارة في أيلول 2022 مساعدة القضاء اللبناني في دعوى مقامة ضد سلامة، وإفادتها بمعلومات حول اتفاق مزعوم بين مجموعة M1 (مجموعة أنشئت في العام 2007 من قبل نجيب ميقاتي وشقيقه طه) وشركة سلامة السويسرية SA 2 SI وحول تحويلات مالية بين الشركتين حصلت عام 2016 ووصلت قيمتها إلى 14 مليون دولار.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

بيان عبود يثير استياء ميقاتي

ما زالت تداعيات كتاب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى وزير الداخلية بسام مولوي لاتخاذ إجراءات بحق القاضية غادة عون حماية للمصارف تتفاعل. وفي هذا الإطار، أصدر مجلس القضاء الأعلى بياناً دعا فيه كلاً من ميقاتي ومولوي إلى الرجوع عن القرارين الصادرين عنهما أول من أمس بموضوع «إجراء المقتضى القانوني والحفاظ على حسن سير العدالة» لسهما بمبدأيّ فصل السلطات واستقلالية السلطة القضائية المكرّسين دستوراً وقانوناً وتأسيساً عليهما. وأكد المجلس أنه يعمل على «تأمين شروط انتظام العمل القضائي وحُسن سَير العدالة، وفقاً للأصول والأحكام القانونية المرعية الإجراء، والمصلحة العامة والمصلحة العليا للدولة». فور صدور البيان، بدأ بعض أعضاء المجلس بالتنصل منه، وأشارت مصادر قضائية لـ«الأخبار» إلى أن الاجتماع لم ينعقد بل ما جرى هو تحايل القاضي سهيل عبود على الأعضاء من خلال دعوته لهم إلى اجتماع تشاوري لمناقشة الأمر، من دون أن ينجح في ذلك لعدم اكتمال النصاب. عندها عمد إلى إصدار بيان باسم مجلس القضاء الأعلى. وبحسب المعلومات، أدى هذا البيان إلى انزعاج رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي اتصل بعبود معاتباً، مذكراً إياه بدفاعه عنه في محطات عدة. فأجاب عبود بأن ذلك لا يلغي أن القرار الذي اتخذه ميقاتي خاطئ؛ وإن كانت القاضية عون ارتكبت خطأ، لا يجوز معالجة هذا الخطأ بخطأ أكبر. هذا الرد استدعى رداً من رئيس الحكومة الذي قال إن «الخطأ بدأ من مجلس القضاء الأعلى المعطل بسبب الانقسام وبسبب رفضه البت بأي طلبات ردّ ودعاوى. فليقم المجلس بتحمل مسؤوليته لأتراجع عن القرار».

تقرير

الدفاع تطلب من القائد عقود الأسلحة:
لا قيود للملف في الوزارة

(هيثم الموسوي)

طلب وزير الدفاع موريس سليم، في مراسلة رسمية في 22 الشهر الجاري، من قيادة الجيش إبداع وزارة الدفاع المستندات اللازمة حول اتفاقيتي بيع الأسلحة اللذين كشفت عنهما «الأخبار» (https://al-Politics/akhbar.com/357021) في 20 الجاري.

في المُراسلة المقتضبة التي أرسلها سليم الاثنين الماضي، وحملت طابع العجلة، طلب سليم إبداع الوزارة «كامل الملف العائد للاتفاقيتين اللتين لا يتبين من قيود وزارة الدّفاع حتى اليوم، أنهما اقترنتا بالإجراءات والموافقات والقرارات الواجبة قانوناً عند بيْع الأموال العامّة المنقولة»، ما يؤكد ما نشرته «الأخبار» عن أن الاتفاقيتين لم تمرا بمجلس الوزراء أو بوزارة الدفاع.

وتأتي المراسلة لتزيد العلاقة بين سليم وقائد الجيش العماد جوزيف عون توتّراً، بعد التشكيلات التي قام بها الأخير داخل الغرفة العسكريّة القانونيّة التي ترعى قبول الهبات والتبرّعات. ولفت في كتابه إلى أنّ «صلاحية قبول الهبات، سواء كانت أموالاً منقولةً أو ثابتة أو نقديّة أو سواء ذلك من الحقوق باسم الدّولة، تنحصر بمجلس الوزراء وفقاً للمادة 52 من قانون المُحاسبة العموميّة».

والأفدح أن هذه الهبة الممنوحة لمؤسسة عامّة لم يتبيّن لها أي أثر في القنوات الرسمية. لذلك، عدّد سليم التعاميم الصادرة عن مجلس الوزراء والتي «تشدّد على ضرورة أن يقوم كل من يوكل إليه التصرّف بالهبة بتقديم الحساب عن الأموال التي تُعطى له لإثبات كيفيّة التصرّف بها، على أن يكون الحساب المذكور معزّزاً بالأوراق الثبوتيّة النظاميّة بغية إتمام الإجراءات القانونيّة والإداريّة المرتبطة بها».

وعليه، طالب سليم إيداعه كافة المستندات المتعلّقة بحساب الهبة القطريّة، من دون أن يلقى جواباً، ما اضطرّه إلى إرسال كتاب ثانٍ بعد 4 أشهر (في 14 كانون الأول الماضي) فنّد فيه المواد القانونيّة التي تمنع قائد الجيش قبول الهبة والتصرّف فيها بعد أن أضحت أموالاً عموميّة، من دون أن يحرك عون ساكناً، بل تصرّف وكأنّ لا جهة رقابيّة على قيادة الجيش، ولا قانون يضطرّه إلى تزويد وزارة الدفاع بتفاصيل ما يقوم به!

(الأخبار)

تقرير

التمديد للواء إبراهيم
المخارج مسدودة

مع بدء العدّ العكسي لإحالته إلى التقاعد في الثالث من آذار المقبل، لم تتمكّن القوى السياسية الراغبة في التمديد للمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم من التوصل إلى مخرج قانوني يُتيح له البقاء في موقعه. فقد بات من المؤكد أن لا جلسة تشريعية ستنعقد، كما أن رمي المهمة على عاتق الحكومة لم يُثمر. فرئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي أبعدَ الكأس عن مجلس الوزراء، ولم ينجح اجتراح حل بينه وبين وزير الداخلية بسام مولوي الذي قالت مصادر قريبة منه إنه «لا يريد تحمّل هذه المسؤولية»، خصوصاً أن التمديد لإبراهيم يلقى معارضة واسعة، ويسهل الطعن به أمام مجلس شورى الدولة.

وعليه لم ينجح عدد من القانونيين في إيجاد مخرج دستوري يُمكن الإتكاء عليه تحتَ مسمى «الحالات الاستثنائية أو الظروف القاهرة». قالت مصادر معنية بالملف إن «خيار استدعاء إبراهيم من الاحتياط مع تطبيق تعليق المهل لجهة السنوات الخمس المحددة للاحتياط بإضافة سنتين وخمسة أشهر تؤلف مهلة التعليق، لم يتأمن التوافق القانوني حوله، لأن العمل بتعليق المهل يعني إلزامية سريانها على موظفين آخرين، بالتالي لا يُمكن حصرها بشخص واحد، ولو جرى ذلك فإن القرار حتماً سيتعرض للطعن. لذا فإن هذا المخرج تراجعت حظوظه كما ظهر في الساعات الأخيرة».

ولفتت المصادر إلى «اجتماع عقد أمس في السراي الحكومي بين عدد من الاستشاريين الحقوقيين حضره وزراء وانتهى بنتيجة سلبية»، مشيرة إلى أن المأزق الجديد الذي سيشهده الملف هو التوزيع الطائفي في حال كانَ هناك إصرار على إبقاء الموقع من حصة الطائفة الشيعية»، وقد جرى التداول ببعض الأفكار من بينها إمكانية تعيين ضابط من خارج الأمن العام لهذا الموقع، إلا أن مصادر قانونية رأت «عدم جواز هذا الأمر لأن القانون ينص على تعيين من داخل الملاك»، مشيرة إلى أن «مجلس النواب وحده المخول باتخاذ قرار عبر جلسة تشريعية بتعديل قانون الموظفين باعتبار إبراهيم موظفاً مدنياً وسيبلغ سن التقاعد الذي نص عليه القانون بـ 64 عاماً، ولا صلاحية لمجلس الوزراء أو رئيس الحكومة أو وزير الداخلية للتدخل بهذا الملف».

(هيثم الموسوي)

تقرير

رسائل العدوّ إلى حزب الله: من أزمة داخليّة إلى مأزق لا مخرج منه

علي حيدر

بغضّ النظر عمّا إذا كان العدو قد وجّه رسائل غير علنية إلى حزب الله وحماس، بأن وضعه المتفجر داخلياً لا يعني عدم استعداده لرد غير تناسبي على أي ضربات عسكرية يتعرّض لها، كما ذكرت القناة 12 في التلفزيون الإسرائيلي، وبعيداً عمّا إذا كانت إسرائيل ترجح هذا السيناريو، فإن لهذه الرسالة بعداً آخر، يتصل بتصدير الأزمة الداخلية التي يعاني منها الكيان. فمن حيث المبدأ، المبادرة إلى خيارات هجومية ضد تهديد خارجي يُفترض أن يؤدي إلى اتحاد مجمل الجمهور وقواه السياسية، وإلى فرض أولويات جديدة تجتذب اهتمام الرأي العام والمؤسسات بعيداً عن الخلافات والتناقضات الداخلية، إذ تواجه حكومة نتنياهو تحديات داخلية بفعل تفاقم الانقسام الداخلي إلى مستويات غير مسبوقة، لذلك من مصلحتها تحويل التركيز السياسي والإعلامي إلى تحديات ومخاطر أخرى لجعلها تحتل اهتمامات الرأي العام.

مع ذلك، ينبغي التمييز بين رفع مستوى التهديدات والرسائل، وبين تنفيذ اعتداءات عسكرية. في الحالة الأولى، تملك إسرائيل هامشاً واسعاً للذهاب بعيداً في التهويل والتهديد... لكن ذلك قد يؤدي إلى زيادة التوتر، وتترتّب عليه نتائج سياسية وعسكرية غير مرغوب بها، في هذا المجال. أما في ما يتعلق بتنفيذ الاعتداءات العسكرية، فإن الهامش في هذا السيناريو ضيق جداً بفعل عوامل عدة، في مقدّمها معادلات القوة التي استجدّت في بيئتها الاستراتيجية. ورغم أن المواجهة العسكرية قد تحرف الأنظار عن التناقضات الداخلية، إلا أن ذلك غير كافٍ لترجيحها، إذ إن هناك أسئلة أساسية ينبغي على صانع القرار الإجابة عنها أولاً، منها مدة المواجهة والأثمان وماذا بعد انتهائها وكم سيطول استحواذها على اهتمام الرأي العام الداخلي، وهل يرى هذا الأخير أنه كان بالإمكان تفاديها فيتحول الأمر إلى عامل إضافي في مفاقمة الأزمة السياسية؟

وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن إسرائيل عدو عاقل، وهي حتى عندما ترتكب مجازرها تنفذها بشكل مدروس في التوقيت والأسلوب. كما أنها كيان تلعب المؤسسات دوراً رئيسياً في قراراته الأمنية، وتتداخل في حسابات هذه المؤسسات عوامل واعتبارات عدة يكون فيها العامل الداخلي أحد العناصر التي تحضر لدى جهات التقدير والقرار. وفي هذا المجال، للجيش دور رئيسي في بلورة وتنفيذ أيّ قرار عسكري. لذلك فإن هامش الأشخاص في الدفع نحو خيار عسكري ينبغي أن يمر عبر مؤسسات تقاربه من زوايا المصلحة الإسرائيلية التي قد تلتقي وقد تتعارض مع بعضها.

لا يعني ذلك أنه ليس للمصالح الشخصية والحزبية والداخلية دور في قرارات هذا الزعيم أو ذاك، لكنّ هذه المصالح ليست وحيدة ولا حاسمة في عملية اتخاذ القرار، بل ينبغي أن تتساوق مع عوامل أخرى.

> **ليست الحرب ضد كل خطر خارجي ما يوحّد الساحة الداخلية بالضرورة خصوصاً إذا أدّت إلى نتائج إشكالية وخسائر قاسية**

داخلية، ويصبح أقرب إلى التوظيف الداخلي التقليدي في الحياة السياسية الإسرائيلية. لكنّ الكفاءة في تحليل هذا الحدث أو ذاك، تكمن في بلورة مفهوم يأخذ في الحسبان جميع العوامل ويحدد موقع كل منها في سلم الأهمية والتأثير.

في المقابل، كل نشاط عملياتي في أي توقيت كان، سيُنفذ في ظل سياق سياسي داخلي وخارجي قائم... فكيف عندما تكون البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية، تتّضح بالمتغيرات المفصلية والمتسارعة وتتميز بالتداخل بين الساحات والبيئات الداخلية والخارجية. عندها من الطبيعي أن تكون للكثير من الخيارات والقرارات تداعيات ورسائل داخلية وخارجية.

في هذه الحالة، لا يمكن الحديث عن أن هذا العدوان العسكري هو ترجمة لنظرية تصدير الأزمة الداخلية. وإنما يكون قد أتى في توقيت (وقد يتم توقيته مرتبطاً بعوامل متعددة منها الداخلية) عملت القيادة السياسية الحالية على توظيفه في أكثر من اتجاه بما فيه الاتجاه الداخلي. وينبغي عدم إغفال حقيقة أن تبادل الاتهامات في كيان العدو حول وجود خلفيات مصلحية وراء هذا العمل أو ذاك، نهج تقليدي متّبع في كيان العدو بفعل التنافس السياسي وتعارض الرؤى والتقديرات.

بنظرة سريعة إلى تاريخ الحروب الإسرائيلية، لا يوجد لنظرية تصدير الأزمة الداخلية الإسرائيلية عبر شن حرب عسكرية أي مصداق فعلي. يمكن الافتراض أن بعض العمليات (مثل تدمير المفاعل النووي العراقي عشية الانتخابات) خدمت بعض الزعامات أو الأحزاب، إذ أتت في ظل تنافس انتخابي وسياسي (فوز حزب الليكود في انتخابات 1981). في حين أن بعض العمليات العسكرية الواسعة أدّت إلى نتائج مغايرة لما كانت تسعى إليه القيادة السياسية (عملية عناقيد الغضب عام 1996 التي أدّت إلى جانب العمليات الاستشهادية في فلسطين، إلى إسقاط شمعون بيريس في انتخابات رئاسة الحكومة. لكنّ الجيش كان قد أوصى بهذا العدوان قبل أشهر من تنفيذها رداً على عمليات حزب الله القاسية في منطقة الحزام الأمني).

من حيث المبدأ يُفترض أن أي كيان يتعرّض لهجوم خارجي ابتدائي، ترتفع معه أسهم تكتل الداخل في مواجهته. لكن ليس كل خطر خارجي يوحّد الساحة الداخلية بالضرورة. لأن بعض الضغوط الخارجية قد تُحدث انقسامات أو تفاقمها. ويصبح الأمر مرجّحاً إذا ما أدّت إلى نتائج إشكالية وخسائر قاسية يراها جزء من الجمهور وبعض القوى السياسية غير مبرّرة أو لا تتلاءم مع الإنجازات التي يفترض أن يحققها، وأنه كانت هناك بدائل تسمح بتفادي هذه العملية التي أدّت إلى هذه الخسائر.

كل هذه العوامل وغيرها تفرض التريث في استخدام نظرية تصدير الأزمة، خصوصاً أن أي مواجهة عسكرية كبرى ستنعكس على الداخل الإسرائيلي بما لم يشهده العدو من قبل، إضافة إلى أن للولايات المتحدة دوراً وتأثيراً وموقفاً من أي مواجهة من هذا النوع أكثر من أي مرحلة مضت، نتيجة أولوياتها والصراع الدولي المحتدم. فهل يصح ترجيح فرضية أن حكومة العدو تدفع نحو مواجهة عسكرية يعارضها الجيش ويتم خلالها دكّ الجبهة الداخلية مع كل ما يترتب عليها من نتائج وتداعيات داخلية إسرائيلية وإقليمية ودولية! في هذه الحالة يكون العدو قد هرب من أزمة سياسية اجتماعية داخلية، ليتورط في مأزق أمني استراتيجي لا مخرج منه ستكون له تداعياته على مستقبله.

تقرير

مخرج «اعتصام الشموع» ورقة إصلاحية؟

ندى أيوب

قبل تزيين مجلس النواب بالشموع والأعلام، والرسالة التي وُجّهها النائبان نجاة صليبا وملحم خلف الأحد الماضي، عُقدت لقاءات بين ممثلين عن أحزاب ناشئة كـ«تقدّم» ومجموعات ونشطين. وبحسب أوساط متابعة، فإن التوجه كان للتفكير في «صيغة تشكّل مخرجاً لائقاً ينهي اعتصام صليبا وخلف ويحفظ لهما ماء الوجه»، قبل أن يصطدم هؤلاء بإصرار النائبين اللذين شاركا في الاجتماع على «ممارسة واجباتنا الدستورية بالبقاء في المجلس»، ما حوّل اللقاء إلى لقاءٍ داعم بـ«المستحى»، في وقت تتباين فيه الآراء حول جدوى الاعتصام. فالبعض يعتبر أنه «غير معني بالدعم»، وآخرون «يدعمون من منطلق إنساني بحت». فيما يتفهم عدد من النواب «التغييريين وبعض «السياديين» والمستقلين» محاولة النائبين المعتصمين تطبيق الدستور، لكن الواقع السياسي المعقّد يدفع إلى التأنّي كي لا يظهر الفريق المعارض كأنه هو من أتى برئيس تسووي». بمعنى أوضح، يقول أحد المشاركين لـ«الأخبار»: «فريقنا غير قادر على الإتيان بالرئيس الذي يريده، وليس من مصلحتنا عقد جلسة انتخاب راهناً لأن الفائز سيكون رئيس المنظومة عندما يأتي بتسوية شاملة». فيما يذهب آخرون إلى حدّ القول: «فليسقط الرئيس قبل أن يأتي، إذا كانت الاستماتة لعقد جلسة تُعرف أنها ليست في مصلحتنا».

توصّف بعض الأوساط «التغييرية» الاعتصام بأنه ينمّ عن «مراهقة سياسية أشبه بردود الأفعال»، إذ فوجئ الجميع بها ولم تنسّق مع أي من الأطر «المعارضة»، ولم توضع لها خطة «بأء» في حال فشلها ولا تصورات لمخارج مشرّفة. ويسري هذا الموقف على الحلفاء، وأبرزهم: حزب «الكتائب» والنواب المستقلون. هؤلاء يعتبرون أنه لا يمكن تحمّل تداعيات اعتصام كهذا من دون دراسته والمشاركة في التخطيط له. ولذلك اقتصر دعمهم على زيارات تضامنية خفّت وتيرتها مع الوقت، علماً أن المشهد كان سيبدو مختلفاً وما كان ليقتصر على الشموع لو أن النواب الـ 46 الموقّعين على بيان يعتبر مجلس النواب هيئة ناخبة ويعارض تشريع الضرورة، انضموا إلى اعتصام المجلس، طالما أن هذا الفريق يستميت لتأكيد «سياديته» ويريد رئيساً «منتجاً» لبنانياً من داخل المؤسسات لا المؤتمرات الدولية.

البحث في «الفصل الآخير» مستمر، ولدى حزب «تقدّم» تصوّر تتحدث عنه أمينته العامة لوري هايتيان، وهو عبارة عن «انجاز ورقة إصلاحات دستورية تستند إلى أوراق عدّة عُمِلَ عليها لادخال إصلاحات على اتفاق الطائف. يناقشها النواب الـ 13 والمعارضة الأوسع، لجولة الأفكار والاتفاق على ورقة نهائية تُقدّم كثمرة اعتصام المجلس ونهايته»، وقد عُرضت هذه الفكرة على بعض الأفرقاء للعمل عليها، علماً أن «تقدّم» الذي تنتمي إليه صليبا يعارض الاعتصام تجنباً للتداعيات غير المحسوبة، غير أن النائبة أبلغتهم بالخطوة مع إصرارها عليها ولو كان ثمن ذلك تقديم استقالتها.

في الموازاة، كان لافتاً تراجع كبير في تغطية «تلفزيونات الثورة» التي باتت أخيراً شبه غائبة عن اعتصام المجلس، في دلالة واضحة على أن لا دعم حقيقياً للحركة. وهذا ما أظهره أيضاً فشل الدعوات الشعبية للتضامن في ساحة النجمة في جمع أكثر من مئة شخص.

قد يكون أهم ما قيل في كل النقاش الدائر للانطلاق منه كركيزة أن «هذه المنظومة قوية على صعد متطورة المالي حللها، والنواب التغييريين عاجزون بطبيعة الحال حيالها».

(هيثم الموسوي)

حق الرد

نشرت «الأخبار» (22 شباط 2023) تقريراً بعنوان «مآثر الحاكم: عندما أهدى سلامة 400 مليون دولار لسليم صفير»، يتضمّن تشهيراً غير مبرر لعملية دمج بنك بيروت الرياض ببنك بيروت قبل 21 عاماً تنفيذاً للقانون الرقم 192. (...) القرض الميسّر تمّ منحه بنهاية عام 2002 بمناسبة عملية دمج بنك بيروت الرياض ش.م.ل. وبغية الحفاظ على كامل حقوق المودعين فيه تنفيذاً لأحكام القانون الرقم 192 تاريخ 1993/1/4. ذلك أن بنك بيروت الرياض ش.م.ل. جرى اعتباره عام 2002 مصرفاً متعثّراً من قبل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. وقد منح القرض الميسّر لبنك بيروت بصفته البنك الدامج وفق أحكام القانون بعد موافقة مسبقة من المجلس المركزي لمصرف لبنان بعد استطلاع رأي لجنة الرقابة. كما أن قيمة القرض أخذت في الحسبان خسائر مصرف بنك بيروت الرياض وتعويضات الصرف الإضافية لبعض موظفي الصرف المذكور من دون أيّ استثناء أو إضافات وهو أقلّ بكثير من مبلغ الـ625 مليار ل.ل.».

رئيس مجلس إدارة بنك بيروت سليم صفير

ما ورد في مقال في «الأخبار» (2023/2/22) من تلفيقات ومزاعم تتناولنا هي مجرد افتراءات وتلفيقات لا تمتّ الى الحقيقة بأيّ صلة، ومن نسج الخيال ولا ترقى الى أكثر من أقاويل مستهلكة وفاقدة لأي قيمة.

بصفتنا محامين ملزمين بأحكام قانون تنظيم مهنة المحاماة، سنترك للقانون وللمراجع المختصة عند الاقتضاء وضع حدّ لهذه الافتراءات الصادرة عن مخيّلة واهية. ومحتفظين بجميع حقوقنا من أيّ نوع كانت وتجاه أية جهة كانت، ولا سيما لجهة اتخاذ كل الإجراءات القانونية في هذا الصدد دفاعاً عن كرامتنا وإظهاراً للحقيقة.

بكل تحفّظ المحامي ميشال تويني

تقرير

أطباء غسيل الكلى: نحو تقاضي بدل أتعاب بـ«الفريش»؟

راجانا حمية

يستنفد مرضى غسيل الكلى، كما الأطباء، ما تبقّى لهم. فبسبب الأزمة المستمرة، يواجه المرضى مصيراً مجهولاً مع النقص في المستلزمات التي تُستخدم في عملية الغسل، وكذلك الأدوية داخل المستشفى وخارجه. ولعلّ هذه الفترة هي الأصعب بالنسبة إليهم مع توجه بعض الشركات التي كانت تعمل على تأمين حاجة نصف مراكز الغسيل من المستلزمات، وتحديداً الأنابيب المخصّصة لماكينات العلاج (bloodlines tubing) إلى الخروج من لبنان بأقل الخسارات الممكنة. وإن كانت هذه الشركات تعمل حتى اللحظة على تسليم المستلزمات لماكينات الغسيل، إلا أنها يمكن أن تترك ذلك في أي لحظة. من جهة أخرى، تعمل بعض هذه الشركات لتسليم الدفعة إلى شركات أخرى، عبر إفساح المجال لها بعدما كان الأمر حتى وقت قريب حكراً عليها. إلا أن هذه المحاولات لا تعفي في الوقت الراهن من أزمة النقص في المستلزمات، حيث إن العمل في عددٍ كبير من المراكز يسير يوماً بيوم.

(هيثم الموسوي)

أتعاب متأخرة

أما على الطرف الآخر، فتأتي أزمة أطباء غسيل الكلى، وتحديداً في الشق المتعلّق بأتعابهم التي لم يتقاضوها، والبالغة عاماً كاملاً، بحسب طبيب الكلى وعضو مجلس نقابة الأطباء سعد أبو همين. مشكلة هؤلاء الأطباء أن هذه الأتعاب التي يتقاضونها من الجهات والصناديق الضامنة لا يقبضونه دفعة واحدة، بل وفقاً لرغبة المصارف التي تتحكّم بسقوف السحب.

15 دولاراً عن كل جلسة

الآن، بعدما «بلغ السيل الزبى»، تداعى أطباء الكلى إلى اجتماع للجمعية العمومية عُقد أول من أمس للبحث في حلول لأزمتهم مع العجز عن تحصيل الحقوق من المصارف، أو في أحسن الأحوال التوافق على صيغة مع وزارة الصحة العامة والصناديق الضامنة، أن ما يتقاضاه الأطباء من الجهات والصناديق الضامنة لا يقبضونه دفعة واحدة، بل وفقاً لرغبة المصارف التي تتحكّم بسقوف السحب.

«في حلّ من أمرهم»، إذ كانت خيارات الحلول محصورة في ناحيتين أساسيتين: أولاً، إما أن يتقاضى الأطباء الأموال من حسابات فريش، وهذا أمر مرهون بالوزارة وغيرها، ثانياً، إما أن يبدأوا بتحصيل فروقات أتعاب المرضى عن كل جلسة غسيل كلي. وقد خرج الأطباء باتفاق مبدئي حول المبلغ المقصود، وهو بحدود 15 دولاراً عن كل جلسة أو ما يعادلها بحسب سعر صرف الدولار. ويأتي هذا الحل في ظل الحديث الجاري عن إمكانية دولرة الاستشفاء.

ولا تأتي هذه المعالجات التي يطلبها الأطباء في إطار «الضغط على أحد»، بحسب أبو همين، وإنما «ضمن مسار إبقاء الطبيب قادراً على الوقوف». إلى الآن، لا تزال هذه المطالبات رهن البيان الذي يصدره الأطباء اليوم، فماذا بعد البيان؟ وأي قرار سيسري؟ الجواب رهناً بما يصدر عن الوزارة وبقية الجهات.

مستشفى الضنّية تحدّر: قسم غسيل الكلى مُهدّد بالإقفال

عبد الكافي الصمد

نبّه مدير مستشفى سير الضنّية الحكومي الدكتور بشار جمال إلى أنّ قسم غسيل الكلى في المستشفى مهدّد بالإقفال، ما يعرّض حياة 25 مريضاً يعالَجون في القسم إلى الخطر، بسبب عدم قدرة المستشفى على تأمين مبلغ يزيد على 13 ألف دولار أميركي لزوم تكاليف جلساتهم، في منطقة يقرب عدد سكّانها من 150 ألف نسمة لا يوجد فيها إلّا مستشفى واحداً، يُقدّم الحدّ الأدنى من الخدمات الصحيّة للمواطنين، هو المستشفى الحكومي.

ولفت جمال خلال مؤتمر صحافي عقده أمس إلى أنّ «هذا القسم الذي افتتح عام 2012 على نفقة الحاجة فاطمة جمال كصدقة جارية عن روح زوجها وولديها، وجرى تجهيزه بهبة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، يستقبل اليوم 25 مريضاً من الضنّية، وهؤلاء يواجهون اليوم جميعهم خطر توقف جلسات غسيل الكلى لهم بسبب عدم تأمين مستلزماتهم الطبّية الخاصة بهم، غالبيتهم ليس لديهم القدرة المالية على تغطية تكاليف العلاج، وهي 42 دولاراً مقابل كلّ جلسة تشمل المستلزمات الخاصة على آلة الغسيل، إضافة إلى المستلزمات الطبية والأدوية مع الفحوصات الروتينية للمرضى، يُضاف إليها التكاليف التشغيلية الأخرى، ما يرفع التكلفة الإجمالية للجلسة إلى حوالى 55 دولاراً أميركياً».

> **25 مريضاً مهدداً بسبب عجز المستشفى عن تأمين 13 ألف دولار**

وكشف جمال لـ«الأخبار» أنّه راجع بعض المتموّلين والمتبرّعين بهدف مساعدة المستشفى للخروج من الأزمة المالية التي يعاني منها، ومنهم السيدة جمال التي تبرّعت لبناء القسم، «إلّا أنّ حجز المصرف للأموال التي ورثتها عن زوجها وولديها منعها من ذلك، وقد قالت لي إنها إذا استطاعت إخراج نصف مليون دولار من حسابها في المصرف ستتبرّع بها إلى قسم علاج الكلى والمستشفى، وقد راجعت وزير الصحة فراس الأبيض بالأمر علّه يساعدنا من خلال التواصل مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في الإفراج عن هذه الأموال ووضعها في حساب المستشفى، غير أنّ هذه الجهود أصيبت بالفشل». وأكد جمال أنّ «المستشفى يواجه عجزاً مالياً في تشغيل القسم، مع خطر إقفاله في حال لم تتم تغطية هذا العجز من قبل الدولة والجهات المانحة والمتبرّعين والمجتمع المدني والجمعيات وأبناء الضنّية في لبنان والمهجر».

وعانى قسم غسيل الكلى في مستشفى الضنّية الحكومي، المُجهّز بـ11 آلة غسيل كلى مع أسرّة للمرضى (واحدة منها مخصّصة للمرضى المصابين بعدوى مرض البرغش المعدي)، وآلة غسيل جديدة قدّمت من وزارة الصحّة عام 2022، امتدت إلى المستشفى كلّه، إذ إنّه بحسب المدير الطبّي في المستشفى الدكتور محمود لاغا «القسم يستنزف بهدف تشغيله أموالاً من صندوق المستشفى ما يجعل الاثنين مهدّدين بالإقفال على المدى البعيد إذا لم تتم معالجة الأزمة»، وهو الأمر الذي أكده رئيس الدائرة المالية والإدارية نذير عثمان لافتاً إلى أنّ المستشفى «تحتاج إلى دعم مالي سريع»، فيما نبّهت رئيسة قسم غسيل الكلى مخلصة عمار إلى أنّ القسم «لن يستطيع الاستمرار في العمل أكثر من أسبوعين، كأبعد تقدير، لأنّ المستلزمات الطبّية الخاصة بمرضى غسيل الكلى ستنفد من مستودعات المستشفى».

تقرير

«العلوم الاجتماعية ـ 1»: ليست قصة نظافة

فاتن الحاج

يعكس ما حصل في معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول في الجامعة اللبنانية انحدار العمل الطلابي إلى مستويات مقلقة. لا يزال الطلاب خارج المشهد الجامعي، قابعين في مناخ من الصراعات الحزبية الاستتثارية التي تقسمهم وتصادر دورهم في الدفاع عن حقوقهم، ويبدون عاجزين عن الخروج من هذا المناخ نحو الاتفاق على أبسط الأمور مثل نظافة جامعتهم.

ما طلبه مدير الفرع، عاطف الموسوي، أخيراً، من الطلاب هو المحافظة على نظافة معهدهم وحماية موارده، لا سيما أن المعهد، على غرار سائر كليات الجامعة اللبنانية في المجمعات وخارجها، يتدبّر أموره بموازنة شحيحة للتشغيل والصيانة والنظافة «وليس مقبولاً أن تُرمى الأوساخ في الممرّات وعلى الأدراج، وأن يهدر خزّان مياه بكلفة 100 دولار في اليوم التالي لشرائه، فالنظافة فعل يومي ويُنتظر من الطلاب أن يكونوا نظيفين ومسؤولين لا أكثر، فلا أحد يطلب منهم لا جمع أموال لهذا الموضوع ولا غير ذلك»، على ما يقول الموسوي. هي إذاً مبادرة للتوعية انتهت في مكان آخر...

> اشترى مدير الفرع مياهاً بكلفة 100 دولار أهدرت في اليوم التالي بسبب إهمال الطلاب

شكوى إلى الرئاسة

يشير الطالب الناشط خضر أنور في اتصال مع «الأخبار» إلى تهديد تعرض له من «مجلس طلاب الفرع غير الشرعي»، إذ مُنع ومجموعة من زملائه من دعوة طلاب المعهد إلى جلستي نقاش بشأن ملف النظافة بعنوان: بيئة سليمة. «تجمّع نحو 15 شاباً على باب المعهد في موعد الجلسة الأولى، وتحوّل النقاش من ورشة النظافة الحائرة على إذن من مدير الكلية، إلى سؤالنا بشكل استفزازي عن هويتنا بحجة أننا نعمل تحت اسم لجنة طلابية، وهو اسم اقترحه أحد الأساتذة، فتريّثنا وقصدنا عدم تصعيد الموقف والانتظار حتى موعد جلسة النقاش الثانية. فوجئنا بانعقاد جلسة لمجلس طلاب الفرع حضرها نحو 12 شخصاً ومن بينهم أشخاص غير مسجلين في المعهد، ودعوتنا لحضورها وتهديدنا وقمعنا بعدم تنظيم النشاط، إلى أن تدخل أحد الطلاب الوسطاء من تكتل طلاب الجامعة اللبنانية لإيجاد تسوية بيننا، وقد مضى أسبوع كامل من دون أي نتيجة، فقرّرنا اللجوء إلى رئاسة الجامعة لمعالجة القضية فطلب منا تقديم شكوى، ونحن ننتظر محاسبة المرتكبين».

وكان أنور نشر على مواقع التواصل الاجتماعي تسجيلاً صوتياً ومنشوراً يقول فيه إن «هذا التهديد من المجلس تبع الحزب (حزب الله)»، مشيراً إلى أن القضية «لم تعد مسألة نظافة إنما قصة حريات في الجامعة، وبتنا نشعر بأننا غير قادرين على التعلم في ظل قمع مجالس الطلاب غير الشرعية للحركات الطلابية الاحتجاجية، فالمعركة أكبر من تهديد شخصي، هي معركة الجامعة الوطنية». وطالب بتحويل الأشخاص المهدّدين إلى المجلس التأديبي. وبعد تقديم الشكوى، تحدث أنور عن ثلاث مواجهات، وهي الدفاع عن الجامعة الوطنية، ومواجهة أدوات النظام في الجامعة، واستعادة الدور الفاعل والتقدمي والثوري للطلاب داخل المجتمع».

لا يتفق الطلاب على أبسط الأمور مثل نظافة الجامعة (أرشيف ــ مروان طحطح)

فبركة وتضخيم

من جهته، يقدم رئيس مجلس طلاب الفرع، جواد سيف الدين، رواية أخرى، فيلفت إلى أن «كلام أنور عن تجمع 15 شخصاً وسجنه في الغرفة (العدد في الاجتماع لم يتجاوز 4 أشخاص من جانبنا وجانبهم)، وتهديده، غير صحيح ويندرج في إطار الفبركات والتضخيم الإعلامي، وتوزيع التسجيل هدفه الاستفزاز، لكونه نُشر مجتزأً وحذفت منه مقاطع». ويرى سيف الدين أن «ما حصل لا يتجاوز خلق فتنة سياسية وتشتيت الطلاب، فيما فتحنا له صدورنا وأبدينا استعدادنا للتعاون معه والعمل في خدمة الجامعة من دون التمييز بين الطوائف والأحزاب». يضيف: «قال لنا حرفياً إنّه لم يات إلى الجامعة ليتعلم، ويأخذ شهادة إنما لينشر فكره في صفوف الطلاب، في حين أن مجموعة الأشخاص التي يعمل معها لا تتجاوز 6 أشخاص، ويريد أن يشكل لجنة طلابية موازية للمجلس الطلابي باختيار مندوب عن كلّ صف، وهو ما رفضناه وترفضه الإدارة». ويسأل: «لو أن نظافة الجامعة تهمه فعلاً لماذا لم يشارك في حملة التنظيف التي دعوناه إليها؟ ما يريده هو الهجوم على مجلس الطلاب وعلى الأساتذة وتغيير النظام وهذا ما قاله بالحرف، وهذا ما يقصده بالبيئة السليمة، وهو لا يمكن أن يفعله».

عودة إلى الإدارة

بحسب مصادر جامعية، حوّل رئيس الجامعة بسام بدران الشكوى إلى عميدة الكلية مارلين حيدر، التي حولتها بدورها إلى مدير الفرع. وكان المدير شكل لجنة تحقيق من أساتذة في مجلس فرع الكلية، مستغرباً عدم توجّه أنور إليه. وقال: «دعوت الطلاب ليكونوا نظيفين لا أن يقوموا بأعمال وسخة، فالتهديد إذا كان صحيحاً مرفوض جملة وتفصيلاً، والخروج بهذه الطريقة إلى مواقع التواصل الاجتماعي وتقديم المعهد على هذا النحو أمر مرفوض أيضاً»، مشيراً إلى أن المطالبة بإجراء الانتخابات الطلابية والوقوف مع إصلاح الجامعة ضد الفساد هو كلام حق، وأؤيده شخصياً وسأدافع عنه.

افتتاح سكن الحدث في أوانه آذار؟

طمأنت مصادر جامعية إلى أن هناك مساعي حثيثة لافتتاح السكن الطلابي في مجمع الجامعة اللبنانية في الحدث في أوائل آذار المقبل، ورئيس الجامعة بصدد إطلاق مناقصات جديدة للصيانة والتشغيل والنظافة والحراسة خلال هذين اليومين. وجرى استمهال العمال في انتظار صدور نتائج المناقصة وإعلان أسماء المقبولين لدخول السكن. يجدر التذكير بأن كلفة السرير في السكن هو مليون ليرة، في حين أن الكلفة تتراوح بين 100 و150 دولاراً خارج الحرم الجامعي.

تقرير

دائرة نفوس صور مقفلة: المطلوب رقم مالي

بلال قشمر

لا تزال أبواب دائرة نفوس صور مقفلة، ليس بسبب الإضراب الذي دعت إليه رابطة موظفي القطاع العام، بل بسبب أزمة الطوابع والشحّ في الأوراق الرسمية التي ترسلها المديرية العامة للأحوال الشخصية من وزارة الداخلية «بالقطارة»، لينعكس ذلك تأخيراً على مئات المعاملات التي ينتظر أصحابها إنجازها. ويتفقّد مختار قضاء صور ومعقّبي المعاملات أحوال دائرة الأحوال الشخصية في سراي صور بشكل يومي، علّهم يجدون حلولاً تساهم في إعادة فتح أبواب الدائرة أمام المواطنين، ولكن الأسباب المتعلقة بالإقفال تفوق قدرتهم، فالمطلوب لإعادة فتح الدائرة هو أن تقوم المؤسسات المعنية في وزارتَي المالية والداخلية بواجباتها.

يؤكد عضو رابطة مخاتير قضاء صور المختار خليل الزين، في حديث إلى «الأخبار»، أن مئات المعاملات موجودة لدى المخاتير منذ أكثر من خمسة عشر يوماً «ولم نستطع حتى الآن إنجازها بسبب شحّ الأوراق الرسمية والطوابع» مؤكداً أن «رئيسة الدائرة وثلاثة موظفين فيها، متجاوبون ومستعدون لأن يخرقوا إضراب موظفي الدوائر العامة ويعملون بكل طاقتهم لإنجاز معاملات المواطنين إذا ما توفرت الأوراق والطوابع المفقودة». ويلفت إلى أن انقطاعها «يقتصر على صور دون باقي المناطق، وإذا توفرت في السوق السوداء، تُباع بأضعاف سعرها الرسمي، وهذا يرتب أعباء إضافية على المواطن».

ويتحدّث الزين عن إجراء جديد يتعلق بالطوابع «فقد تعاقدت وزارة المالية مع إحدى شركات تحويل الأموال ليصار إلى استيفاء قيمة الطوابع من خلال إيصال يقدّم للشركة، ومن ثم يرفق الطلب مع الإيصال بالأوراق الرسمية التي تقدّم إلى دائرة النفوس، ويضمّ مأمور النفوس ختماً اعتمد حديثاً مكان الطابع. لكن هذا الإجراء يأخذ وقتاً على حساب إجراء المعاملات ومدة تنفيذها، لأن النظام الخاص بشركة تحويل الأموال يفتح في الساعة العاشرة صباحاً ما يؤخّر تنفيذ المعاملات، عدا عن أن الأمر مرهون بتزويد الدائرة بالأوراق الرسمية لإنجاز معاملات المواطنين».

> اقدم صاحب الاشتراك على قطع الكهرباء عن مكاتب المحكمة لتراكم مبالغ مالية

لم يساهم الإجراء الذي اعتمدته وزارة المالية في حلّ المشكلة القائمة، بل زادها تعقيداً ورتّب أعباء مالية إضافية، بحسب مختار صور حسن دهيني. يوضح أن «آلية الحصول على طلب من مكاتب شركة تحويل الأموال، من دون دفع رسوم إضافية، يتطلب أن يكون لدى صاحب العلاقة رقماً مالياً مسجلاً في مصلحة الضرائب، وإذا لم يتوفر الرقم المالي يجب أن يدفع صاحب العلاقة مبلغ عشرين ألف ليرة عن كل معاملة، لا نعرف إلى أين تذهب، كي يتمكن من الحصول على ورقة يثبت فيها بأنه دفع بدلاً مالياً عن الطابع المطلوب لإنجاز المعاملة». ويطالب دهيني الوزارات المعنية المالية والداخلية بـ«إيجاد الحلول المنطقية التي تساهم في تخفيف الأعباء عن المواطن والإفراج عن الطوابع وتسليمها لمستحقيها لا لتجار الأزمات كما يحصل في الوقت الراهن».

...ومحكمة المنية المدنيّة معطّلة: لا كهرباء

محمد ملص

للأسبوع الثاني على التوالي، لا تزال أبواب محكمة المنية المدنية مغلّقة أمام مراجعات المواطنين والمحامين بسبب انقطاع الكهرباء. يأتي ذلك بعدما كانت المحكمة قد خطت خطوة نوعية في تسريع مراجعات المواطنين وتعجيل المحاكمات والنظر في الملفات القانونية، بعد المكننة التي اعتمدتها وساعدتها في أرشفة جميع الملفات والمعاملات القانونية. وفيما كان يُحسب لمحكمة المنية أنها أول محكمة تدخل المكننة إلى أروقتها، جاءت أزمة الكهرباء وما رافقها من ارتفاع في سعر صرف الدولار لتعرقل تلك الاندفاعة.

في ما يتعلّق بالكهرباء، فقد علمت «الأخبار» أن الأعمال الإدارية واللوجستية تعطلت منذ أسبوع تقريباً داخل أروقة ومكاتب المحكمة، بعد إقدام صاحب الاشتراك، الذي يغذي مبنى سراي المنية بالكهرباء، على قطعها عن القسم الذي تقع فيه مكاتب محكمة المنية المدنية، وذلك بسبب تراكم مبالغ مالية وصلت إلى حدود 50 مليون ليرة».

أما ارتفاع سعر الصرف فقد أدّى إلى ارتفاع في أسعار كل المواد المكتبية، مثل الأوراق البيضاء والمحابر، بالإضافة إلى كلفة إصلاح الأعطال التي تطرأ على الأجهزة الإلكترونية، خصوصاً أن «لا قدرة مالية للمحكمة على دفع المترتّبات المالية عليها، كون المحكمة لا تزال تستوفي الرسوم القضائية والقانونية على سعر صرف 1500 ليرة» بحسب أحد العاملين في المحكمة.

> أقدم صاحب الاشتراك على قطع الكهرباء عن مكاتب المحكمة لتراكم مبالغ مالية

وقد اشتكى عشرات المحامين والمراجعين من المواطنين من توقف الأعمال الإدارية والمراجعات القضائية ضمن المحكمة، مطالبين بإيجاد حل سريع للمشكلة، لإعادة تسريع العمل في ملفات المواطنين وعودة الجلسات إلى قاعة المحكمة. يقول أحد المحامين لـ«الأخبار» إن «محكمة المنية هي من أهم المحاكم المدنية على صعيد لبنان، كونها من المحاكم القليلة التي ترتكز في أعمالها على المكننة، ولكن اليوم ومع انقطاع الكهرباء عن مركز المحكمة توقّفت التبليغات والمراجعات وإصدار الأحكام، كون كل تلك الأعمال تصدر مطبوعة ومنسوخة عبر آلات الطبع».

ومن المعروف أن محكمة المنية المدنية تقع ضمن سراي المنية، الذي يضم أيضاً المحكمة الشرعية ومراكز الأمن العام والأمن الداخلي وقلم النفوس، ومعظم تلك المراكز استحصلت على هبات وتقديمات مالية مكّنتها من تركيب نظام طاقة شمسية لتوليد الكهرباء، باستثناء قسم المحكمة الذي كان يتغذّى بكهرباء المولدات الخاصة.

...والمحاكم الشرعيّة بلا طوابع

اشتكى عدد كبير من المحامين والمواطنين من أزمة فقدان الطوابع المالية، التي باتت تباع في السوق السوداء، ويصل سعر بعضها إلى 300 ألف ليرة.

يوضح أحد المحامين لـ«الأخبار» أن «أيّ قرار أو حكم يستوجب وضع طابع مالي قيمته خمسة آلاف ليرة، وكونه غير متوفر نلجأ إلى السوق السوداء، حيث يصل سعر الطابع إلى 250 ألف ليرة، أما المستند الذي يوضع داخل الملف فهو بحاجة إلى طابع مالي بقيمة ألف ليرة ويُراوح سعره في السوق السوداء بين الـ50 والـ80 ألفاً». وبحسب المحامي، فإن إصدار قرار يقضي باستحصال قيمة الطابع عبر وصل يُقطع من المحكمة الشرعية، ويُدفع إما عبر مالية طرابلس أو عبر أحد مراكز تحويل الأموال التي تتعاقد مع وزارة المالية اللبنانية، وهو قرار كان قد اعتُمد لدى المحاكم المدنية ومراكز النفوس». إلا أن عدداً من القضاة الشرعيين في محاكم طرابلس، أشاروا إلى أن «قرار إصدار وصل مالي بدل الطابع بحاجة إلى قرار صادر عن رئاسة المحاكم الشرعية السنية في بيروت ونحن لسنا مخوّلين بإصداره».

مصادر خاصة كشفت لـ«الأخبار» أن عدداً من القضاة والموظفين «باتوا يستفيدون من الأرباح المالية التي يحققها بائعو الطوابع، وهم غالباً ما يكونون موجودين داخل السراي الذي يضم المحاكم، ومنهم من استحصل على غرفة صغيرة يستخدمها لبيع الطوابع»!

محمد..

خبر

تقاعد أمين الصندوق فتوقفت اشتراكات «أوجيرو»

داني الأمين

ازدادت في الآونة الأخيرة شكاوى الأهالي في بنت جبيل بسبب تقاعد أمين صندوق مؤسسة «أوجيرو» قبل نحو شهرين، الأمر الذي يحرمهم من دفع ما يتوجّب عليهم من رسوم خاصة بالهاتف الثابت واشتراكات الإنترنت، ويؤدي بالتالي إلى توقف خدمات الهاتف والإنترنت عن منازلهم.

يقول المشترك حسن حيدر إنه حضر الى المركز أكثر من 4 مرات لدفع فاتورة الإنترنت المتوجّبة عليه، لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب عدم وجود أمين للصندوق، «الأمر الذي أدى إلى قطع الخدمة عن منزلي، وكبّدني كلفة نقل تزيد على 800 ألف ليرة». وهذا ما حصل مع زينب عطوي التي حرمتها «أوجيرو» من خدمة الإنترنت بحجة أنها متأخرة عن دفع الرسوم، علماً أنها توجّهت مرتين الى المركز لدفع ما يتوجّب عليها، وكانت تعود أدراجها بسبب عدم وجود موظف للصندوق.

يؤكد مصدر في «أوجيرو» أن «تقاعد أمين الصندوق حرم الأهالي من دفع فواتيرهم، في الوقت الذي تزداد فيه حالات تعطل البرنامج الإلكتروني الخاص في مراكز تحويل الأموال في المنطقة الـOMT»، مشيراً إلى أن «جميع العاملين في المركز رفضوا الحلول مكان الموظف المتقاعد، هرباً من الالتزام بدوام يومي، لأنهم لا يداومون إلا ليوم أو يومين أسبوعياً، ولعدم الرغبة بتحمل المسؤوليات المالية. إضافة إلى عدم الاستفادة من أي حوافز مالية إضافية».

يذكر أن «مركز أوجيرو في بنت جبيل هو الوحيد في القضاء، الذي ينجز المعاملات المالية والإدارية للمقيمين في أكثر من 36 بلدة في المنطقة، كما أن رئيس المركز ترك عمله منذ أكثر من سنة بعدما هاجر الى الولايات المتحدة الأميركية بسبب الأوضاع الاقتصادية الخانقة».

تقرير

انتقال سوق الخضار من باب التبّانة: معارضة واسعة من التجار والأهالي

عبد الكافي الصمد

يستعدّ سوق الخضار الرئيسي في طرابلس للانتقال من موقعه الحالي الذي نشأ فيه منذ ما يزيد على 60 عاماً في منطقة باب التبّانة، إلى السوق الجديد الكائن في منطقة المحجر الصحّي. عملية الانتقال تأخّرت، على رغم أن السوق أنجز قبل نحو 6 سنوات، بسبب إضافات وتعديلات طرأت عليه، وتجاذبات سياسية داخل نقابة تجّار سوق الخضار، إلى جانب اعتراضات من قبل تجّار جدد غير مسجلين ضمن جدول النقابة الموجود عليه 186 تاجراً فقط، بينما يوجد في السوق اليوم ضعف هذا العدد تقريباً.

> تكلفة نقل البضائع من السوق الرئيسي إلى محالنا لا تكلفنا اكثر من 50 الف ليرة

إلى كل هذه الأسباب، برزت اعتراضات جديدة أخيراً على نقل سوق الخضار من مكانه، من دون معرفة ما إذا كانت ستؤثّر أو ستؤخّر نقل السوق إلى موقعه الجديد الذي طال انتظاره، خصوصاً بالنسبة لكبار التجّار والمتسوقين الذي يأتون من خارج المدينة، ولا ينفكّون يُعبّرون عن استيائهم الشديد من الوضع الحالي والمزري للسوق، لجهة وجوده بين أبنية سكنية، وصعوبة الدخول إليه والخروج منه، فضلاً عن أعمال تشبيح وخوات تمارس عليهم خلال زيارتهم السوق.

تكلفة النقل

يرفض أصحاب محال بيع الخضار والفواكه بالمفرق، الكائنة بالقرب من سوق الخضار الرئيسي الذي يبيع بالجملة، إضافة إلى باعة سوق الخضار الشعبي، وأصحاب البسطات المنتشرة في المنطقة، نقل السوق الرئيسي من مكانه، مشيرين إلى أنّ ذلك سيكبّدهم تكاليف وخسائر. يشير هؤلاء الباعة إلى أن «تكلفة نقل البضائع من السوق الرئيسي إلى محالنا وبسطاتنا لا تكلفنا حالياً أكثر من 50 ألف ليرة، وأحياناً أقلّ، ندفعها إلى صاحب شاحنة نقل صغيرة، أو إلى أحد الحمّالين الذي يجرّها على عربته، بينما إذا نُقل السوق إلى مقرّه الجديد، فإنّ تكلفة نقل البضائع ستتضاعف ولن تقلّ عن 500 ألف ليرة بسبب بعد المسافة».

ولا يُعد سوق الخضار الرئيسي باب رزق الباعة الصغار وأصحاب البسطات فقط، فهو يوفّر فرص عمل للمئات من أبناء منطقة باب التبّانة، ويسهم بشكل رئيسي في تنشيط حركة البيع والشّراء في المحال التجارية الأخرى، بسبب زوّار السوق الذين يأتون إليه من خارج طرابلس، كمحال السّمانة والملاحم والمطاعم والمقاهي الشّعبية وبسطات بيع القهوة والكعك ومحال بيع صناديق البلاستيك وقطع غيار السيّارات وتصليحها، ومواقف السيّارات المتعدّدة، إضافة إلى بيع الخردوات المختلفة.

مكاسب ستزول

إضافة إلى هؤلاء، فإنّ العائلات المقيمة في مبان تعلو محال السوق أو في جوارها اعتادت أن لا تشتري امرأة بيدها يمتلئ بما تريده، من غير أن تشتري أيّ شيء، مع ما أو مساءً، بجمع حاجتها من أكوام الخضار والفواكه التالفة كلياً أو جزئياً قبل رميها في مجرى نهر أبو علي المجاور، اعتادت عائلات أخرى أن تأخذ حاجتها خلال مرورها في السوق، حبّة من هنا وأخرى من هناك، ما يجعل الكيس الذي تحمله حاجتها من الخضار والفواكه. ففي حين تقوم بعض العائلات، صباحاً يرافق هذه العملية من تلاسن يومي بين التجار والمواطنين.

تجمع نسوة مجانا حاجتهن من الخضار بعد الظهر (مروان بو حيدر)

مكاسب لم تكتمل

مكاسب أهالي المنطقة من السوق لا تقتصر عند هذا الحدّ، فأغلب سكّان المباني في السوق كانوا يؤمّنون التيّار الكهربائي لمنازلهم أو يشغلون مضخّات المياه على حساب أصحاب محال سوق الخضار الذين كانوا يشتركون في أحد مولّدات الكهرباء الخاصة، فيقوم صاحب منزل يقيم فوق بمدّ خط من المحل إلى منزله، أحياناً برضى صاحب المحل وأحياناً أخرى من دون رضاه.

تحرّكات احتجاجية

ما سبق جعل أهالي المنطقة يعتبرون نقل السوق من مكانه «كارثة» ستحلّ عليهم، ودفعهم إلى التساؤل بعد تنظيمهم وقفات احتجاجية عدّة: لماذا ينقل السوق في هذا التوقيت بالذات، الصعب معيشياً، من دون التعويض على الأهالي وتأمين فرص عمل لهم وتنفيذ مشاريع إنمائية فيها؟ ولمصلحة من يحصل الانتقال ومن المستفيد منه؟ وهل من أجل تأمين مصلحة قلّة من المستفيدين يتم إلحاق الضرر وقطع أرزاق ولقمة عيش مئات العائلات في المنطقة؟ وإذا كانت حجّة البعض أنّ هناك أعمال تشبيح وفرض خوات على أصحاب المحال والمتسوّقين، فأين هي الدولة؟ ولماذا لا تقوم الأجهزة الأمنية بتوقيفهم، وهي التي تقول إنّها تعرفهم بالأسماء؟

ولعلّ أصدق تعبير عن ما يدور في خاطر هذه الفئات ما عبّر عنه أحدهم خلال إحدى الوقفات الاحتجاجية، عندما قال: «تحمّلنا التجّار طيلة السّنوات السّابقة، مع نفايات السّوق، وعند ذهاب أولادنا إلى المدارس وعودتهم منها، والخير الذي نعموا فيه كان من المنطقة، والآن يريدون نقل السّوق منها».

الكوارث وإعادة تشكيل السلطات والأنظمة

فيصل عادل *

لم يعد ما حققته البشرية أثناء القرن العشرين من القدرة على التدمير الذاتي هو ما يهدد الكوكب في القرن الحادي والعشرين، ولكنها كارثة لإنهاء كلّ الكوارث، كارثة لا تترك بشراً وراءها ليسجلوها، ويتأملوها، ويستخلصوا درساً منها، ناهيك عن التعلّم من هذا الدرس وتطبيقه. فالبشرية تمتلك الآن الأسلحة اللازمة كافة للانتحار الجمعي لتدمير نفسها وما تبقى من الحياة على هذا الكوكب؛ ليست الرؤوس النووية التي تعج المستودعات الحربية بها أسوأها، بل تحويل الكوكب إلى فضاء لا يطيق البشر العيش فيه.
وعلى عكس أوّل درس تعلّمه أسلافنا القدماء، في التصرّف بناءً على البيئة والتكيف معها، أنتج الطابع التقني والفعال الغريب للهيمنة البشرية على الطبيعة خلال السنوات الـ250 الماضية عالماً على حافة الهاوية، حيث أصبحت العواصف وأمواج تسونامي والزلازل وحرائق الغابات أموراً روتينية. تلك العلاقة المتبادلة بين البشر وبيئتهم لخّصها المؤرخ الأميركي ويليام ماكنيل، حين قال إنّ «خطر الكارثة هو الجانب السفلي من الحالة الإنسانية وهو ثمن ندفعه مقابل القدرة على تغيير التوازنات الطبيعية وتحويل وجه الأرض».
لا تزال قصص الدول التي تكافح بمفردها ومعاً، للتخفيف من تأثير الكوارث البيئيّة تُلهم الشعوب، بناء على اعتقاد راسخ هو أنّ الدول موجودة بالأساس لحماية المجتمع من وقوع الكوارث الحتمي، وأنه يمكن، بتحليل المخاطر الطبيعية والجهود البشرية بدقة وغربلة العقلانية والخبرة من الفوضى والخطأ البشري والإهمال والفشل التكنولوجي، يمكن التحكّم في الكوارث وإدارتها. هذه السرديّة تعرّضت للتهديد في السنوات العشرين الماضيّة، شاهدنا الدول والمؤسسات الدوليّة تفشل مراراً وتكراراً في إحباط أو منع تأثير المخاطر الطبيعية والإخفاقات التكنولوجية على حدّ سواء، بل ورفضت تحمل المسؤوليّة عن ظاهرة الاحتباس الحراري ومحاولة معالجة الأزمة بجديّة. واليوم يطرح تساؤل في المجتمعات كافة عن قدرة الدول على حماية مجتمعاتها من الكوارث، بل هل تريد الدول حماية مجتمعاتها من الكوارث حقّاً؟
لفهم العلاقة الجامعة للدول والكوارث، علينا التطرق لوقت نشأة وميلاد مفاهيم الدولة وما دار بين السلطة الكهنوتية والسلطة الماديّة من صراع حوّل استغلال الكوارث الطبيعيّة في بناء شكل السلطات الوليدة، وتعاطي الدول بعد النشأة مع الكوارث وصولاً للحظة الفارقة الآنيّة في عمر البشريّة، وبعد الفشل المحتوم لتلك السلطة في حماية مجتمعاتها من خطر الفناء، كيف سيصبح شكل السلطة المستقبليّة؟

الكوارث ونشأة الدول الحديثة

في عام 1720 اكتُشف انتشار وباء قاتل في مارسيليا بفرنسا؛ كانتْ الأعراضُ متنوعةً ويصعبُ تشخيصها، والجراحونَ المحليونَ كانوا في حيرة من أمرهم بسبب الأعراض التي لا تعدُّ ولا تحصى وغير المتسقة مع ما يعرفونه من أوبئة، لذا دعا مسؤولو البلدية -ذوو رد الفعل السريع- جراحينَ مُختصين من خارج مارسيليا في أوائل تموز 1720، وصفَ هؤلاء الخبراء الزائرين الأعراض بأنها ناتجةٌ من «حمى الأوبئة». لكن أعضاء الـ échevinage الفرنسي (مثل أعضاء مجلس النواب) اختاروا الإعلان عن انتشار وباء، وأصرّوا في تقاريرهم على أنها حمى خبيثةٌ، وأمر مسؤولون في إدارة المقاطعة بعد شهرين من انتشار الجائحة وأكثر من عشرة آلاف جثّة، بإشعال النيران في سفينة غراند أنطوان التي نقلت الوباء على ظهرها قبالة جزيرة جار جنوب مارسيليا.
وسّعت السلطة مساحة المراقبة للأطراف كافة، ففُحص سكان الأحياء الفقيرة في المدينة، وعُزل الضحايا في اللازاريت (المكان المخصص لحجر الركاب وأفراد الأطقم والبضائع المشتبه في إصابتها بالطاعون) فيما عُزل آخرون داخل منازلهم حتى اعتبروا مصابين بما يكفي لنقل الأسرة بأكملها إلى المستشفى. وعيّنت السلطةُ «عناصر صحيّة» وأعطوهم مفاتيح المنازل، وكل يوم يسير الحراس من باب إلى باب لإحصاء الوفيات وجمع المعلومات الطبيةَ والتواصل مع المعرضين للخطر. كما حظرت التجمعات العامة بموجب القانون، ومع تصاعد عدد القتلى فرّ الآلاف من المدينة، ثم مُنعت مدينة مارسيليا من التفاعل مع بقية المدن، بعد أن اندلع مزيد من الذعر عندما اقتنع أحد الجراحين الأصغر سناً بأن العدوى كانت الطاعون، وكتب عن قلقه لزملائه في البلديات المحيطة. بحلول نهاية آب، امتلأت المستوصفات، بينما كان آخرون ينتظرون الموت في منازلهم. وبحسب بعض الروايات، فإنّ الناس الذين تغلغلت قلوبهم من شدة الخوف، رفضوا مساعدة أحبائهم، حتى مات الأطفال الأيتام. وفي جميع أنحاء المدينة، حُملت الجثث من الأحياء السكنية إلى المستشفيات، وأُلقي الكثير منهم في البحر حتى طفت كلها على سطح الميناء.
تمّ إضفاء الطابع الرسمي على عمليات التنظيف من خلال مرسوم حكومي يطلب من المواطنين إخراج الجثث إلى الشارع حيث سيتم نقلهم إلى ضواحي المدينة، وكانت العمليّة بطيئةً؛ إذ كان يموت عدد من الناس في يوم واحد أكبر مما يمكن إزالته. طوعت السلطة المتسوّلين والمشرّدين وأجبرتهم على حمل الموتى ودفنهم في الجير. حتى أصبح من الصعب العثور على المشردين في الشوارع؛ وتمّ وعد المسجونين بحريتهم مقابل التنظيف، وبحلول نهاية أيلول كان 260 من المدانين قد انتشلوا أكثر من عشرة آلاف جثّة، ومات العديد منهم في الشوارع أثناء التنظيف.
لم تكن الأوبئة غير شائعة في أوائل أوروبا الحديثة. لكن تعد أحداث مارسيليا مثالاً على سلطة إدارة الكوارث، ليس فقط بسبب حجم الدمار الذي عانى منه شعبها، بل لأنّ الغرائز الإدارية والتقنيات والمؤسسات التي غيّرت المدينة بحفظ وتطبيع التعرّف إلى العدوى ومصدرها وتأثيراتها وتشخيصها وعلاجها، عزّزت سيطرة الدولة الفرنسية حتى في ظلّ وفاة الآلاف داخل أسوار المدينة.
التحوّل الذي شهدته مارسيليا في قوانينها وإدارتها، والاقتصاد السياسي، والثقافي، وموانئها، وغاباتها، وشوارعها، وغرفها، في نصف القرن الذي سبق ظهور الطاعون، هو دليل على أن الحكام رأوا إدارة الطاعون مرادفة لمعنى الدولة.
في القرن الثامن عشر، أعاد الحكام اكتشاف الكوارث كأزمات حديثة من خلال فصل حدوثها وعواقبها عن التصرف الإلهي الذي كان متبعاً من قبل المؤسسات اللاهوتية. لتبدأ ابتكارات عصر التنوير في التنمية والاقتصاد السياسي، ومعالجة المعلومات، والأمن، والتخفيف من المخاطر، واحتكار الحشود. كلّ هذا سمح للحكام المحتملين بتخيّل ثورة سياسية جديدة وحديثة، يمكنها حماية الرخاء والنظام العلماني من خلال ترشيد العلاقة بين المجتمع وبيئته. فبدلاً من الاستعداد لمواجهة القوى الطبيعية بالصلاة والتكفير عن الذنوب، بدأت السلطات الحديثة في الاستعداد لمواجهة القوى الطبيعية، من خلال الاعتماد على المعرفة التجريبية والسياسات العقلانية.
حين ظهرت الدول الحديثة للمرة الأولى بشكل افتراضي للسلطة الإقليمية، من خلال الحفاظ على وجود وتجربة الكوارث من دون مساعدة إلهية، وليس القضاء عليها، ومن منطلق أنّ الكوارث تظلّ تمثّل من خلال حجمها وشدّتها انحرافاً كبيراً عن الظروف الطبيعية للحياة، بناء عليه طورت الدول آلية استثنائية متخصصة مصممة لتجنب أو التعافي من مثل هذه الأوقات. غير ذلك التوجّه المفعم بالمادّية، طابع الحوكمة الهرمية في إنكلترا وأوروبا الغربية، لتتشكل سلطة تُلبّي الحاجة الآنية في الحفاظ على المواطنين من الكوارث، من دون الحاجة لمساعدة «الرب»، وتوصف تلك الإدارة الجديدة بـ«الدولة الحديثة».
لاحظ الكاتب والباحث Saptarishi Bandopadhyay، الأستاذ المساعد بجامعة يورك الأميركية، في كتابه «All Is Well: Catastrophe and the Making of the Normal State» تلك العلاقة - علاقة الكوارث بنشأة الدولة الحديثة. عاد الكاتب للحظة انبثقت فيها تلك السلطة الوليدة الشبيهة بالدولة في الظهور في جميع أنحاء أوروبا، خلال القرن الثامن عشر، جراء المنافسة الدموية بين الحكام العلمانيين والمؤسسات اللاهوتية، وكيف دعمت طبقة الحكام حينها مجموعة ناشئة من العلماء السياسيين أمثال الفرنسي فولتير، والذين أصروا على أنّ عدم القدرة على السيطرة على البيئة بشكل كامل يُجنب البشر المخاطر، يمكن إتقانه بالعقلانية والإبداع.
تأثر العلماء المُنظرون للدولة الحديثة بأسئلة الكوارث، مثل الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز، صاحب «اللفياثان»، والفيلسوف الإنكليزي جون لوك، والفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، وأتت نصوص هؤلاء العلماء لتفترض أنّ البشر في حاجة لعمل عقدٍ اجتماعي يبرم بين الشعب والدولة، إذ يكون العقد الاجتماعي والنظام السياسي الذي ينشأ عنه، هو وسيلة للوصول إلى غاية، والغاية هي منفعة الأفراد الذين يشملهم العقد الاجتماعي، أي مواطني تلك السلطة. وحاجّ الفلاسفة أمام الهجوم اللاهوتي بأنّ البشر في الظروف الطبيعية لا يمكن السيطرة عليهم، ويطغى شعور البشر بالخوف المستمر وخطر الموت العنيف والانعزال والفقر. ولذلك، ومن أجل تجنُّب تلك الكوارث، على البشر أن يتقبلوا تلك السلطة الجديدة. وافترضت هذه النصوص أنّ الدول موجودة لحماية المجتمع من الحدوث الحتمي للكوارث، عبر تحليل دقيق للمخاطر الطبيعية والجهود البشرية، وغربلة العقلانية والخبرة من الفوضى والخطأ البشري والإهمال والفشل التكنولوجي.
خلال القرن الثامن عشر، كان الصراع حول السلطة السياسية مقروناً بالحلم الحداثي في بناء مجتمع «طبيعي» يتم حماية الرخاء والنظام فيه من خلال العقلانية والمعرفة العلمية بالطبيعة. دافع المتنافسون عن رؤى مختلفة لأفضل السبل لمواءمة الحدود بين الحضارة (النظام الاجتماعي) والبيئة (النظام الطبيعي) لمنع الكوارث المستقبلية.
ومع ذلك، على عكس الله، لا يمكن الوثوق بأيّ مجموعة بشرية للقيام بهذا الدور، لذا، قدّم الحكام المحتملون أنفسهم كسلطات نموذجية من شأنها إجراء هذه المواءمة بشكل روتيني وجعل المصائب مقبولة، كجزء لا يتجزأ من الحياة وضريبة وجب دفعها لأجل «تشكيل الدولة» على عكس المؤسسات اللاهوتية وسلطة «إدارة الكوارث» المتمثلة في طلب العون من قوى مهيمنة أقوى من البشر وهي «الله».
بالتأكيد، في ظلّ الدولة الحديثة، شاهدت البشرية تطوراً اقتصادياً وتكنولوجياً واجتماعياً وأخلاقياً. يمكننا ببساطة المقارنة مثلاً مع حياة رجل غني في بريطانيا في عام 1700، لديه إمكانية الوصول إلى أفضل الأطعمة والرعاية الصحية والكماليات المتاحة في ذلك الوقت. لكن، على الرغم من كل مزاياه، يمكن لمثل هذا الرجل أن يموت بسهولة من الجدري، أو الزهري، أو التيفود. وإذا احتاج إلى عملية جراحية أو كان يعاني من وجع في الأسنان، سيكون العلاج مؤلماً ويحمل خطراً كبيراً للإصابة بأمراض أخرى. إذا كان يعيش في لندن، فإنّ الهواء الذي يتنفسه سيكون ملوثاً 17 ضعفاً مما هو عليه اليوم. والسفر حتى داخل بريطانيا قد يستغرق أسابيع، وكان الوصول إلى معظم الكرة الأرضية يتعذر عليه تماماً. ولو تخيل مستقبلاً يكون فيه معظم الناس أغنياء مثله، لكان قد فشل في توقع العديد من الأشياء التي تحسن حياتنا، مثل الكهرباء والتخدير والمضادات الحيوية والسفر الحديث. وليست التكنولوجيا فقط هي التي حسنت حياة الناس؛ فالتغيير الأخلاقي فعل ذلك أيضاً. في عام 1700، لم تتمكن النساء من الالتحاق بالجامعة، ولم تكن الحركة النسوية موجودة. ففي أواخر القرن الثامن عشر، كان ثلاثة من كل أربعة أشخاص على مستوى العالم ضحايا لشكل من أشكال العمل القسري؛ والآن أقل من 1 في المئة.
على الرغم من التأكيد الظاهر على اعتبار التطور الحضاري امتيازاً للجميع وقابلاً للتطبيق على الجميع، فإن تلك الجهود جاءت إذا جاز التعبير على مقاس الصّفوة المنتقاة من سكان الكوكب، حتى وإن لم يُعلن عن ذلك صراحة.
فبينما ظلّت الدول تعتنق هذا السعي الحداثي للحياة الطبيعية، وتحقيق هذه الغايات من خلال تجارب كبيرة في الحداثة الإدارية التي تتماسك حول السيطرة التكنولوجية العلمية على عدم اليقين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإيكولوجي، كان، على النقيض من ذلك، يعيش معظم العالم بعيداً من واحة الازدهار والنظام هذه، حيث تخضع شرعية الدولة دائماً للشك والتلاعب والخصام من قبل «المجتمع الدولي» بالإضافة إلى معاناتهم من عدد غير متناسب من المخاطر والكوارث الطبيعية. كانت تلك الدول بدأت في فك أغلالها الاستعمارية ونجاتها من رف المنافسات الجيوسياسية، ليبدأ المحتلون السابقون في إقناع تلك الدول بالسعي إلى نظام طبيعي جديد: نوع من الدولة «الأمنية التنموية»، وعلى عكس نموذج دولة الرفاهية الغربية المنغلق، تطور نموذج دولة «الأمن التنموي» وفقاً لمخاوف العالم الغربي من تأثير أزمات العالم الثالث الحتمية على مصالحهم. فالظلم المتزايد ليس أثراً جانبياً عابراً للحضارة الإنسانية يمكن إصلاحه، ليس أثراً جانبياً لأعمال غير ضرورية متهورة ومفتقرة إلى الرقابة الكافية، وليس نتيجة لخلل مؤسف قابل للإصلاح في منظومة سليمة في جوهرها، إنه جزء مُتمّم لتصور السعادة البشرية والحياة المريحة.
الأمر الذي شجّع علماء ونشطاء العالم الثالث، في سبعينيات القرن المنصرم، على انتقاد المجتمع الصناعي الغربي وتصوير وحشية الرأسمالية على نطاق عالمي، وإظهار تخلّف العالم الثالث والتبعية تكلفةً طبيعية ونتيجة للحداثة في أوروبا وأميركا الشمالية. وهو ما دفع الدول الغربية، في الفترة ذاتها، لتغير سياستها، بعد الخروج من الحرب، وتلقي الرأسمالية العالمية لكمات من الثورة الثقافية الصينية (1966-1976) ومن ثم حركة باريس في أيار 1968. من ثمّ انتقاد شعوبهم تدخلات حكوماتهم في العالم الثالث، مثل رفض الحرب في فيتنام، ودعم الانتفاضات الجماهيرية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والنفوذ الأنكلو-برتغالي في روديسيا، والاستبداد الإقطاعي الجديد في أميركا اللاتينية. ومع استمرار العالم في التمايل، بدأت دول العالم الأول في عدم الثقة في البيئة العالمية كتهديد لسلطتها السياسية، وفزعت الدول الغربية، لاستعادة السيطرة على ظروفها البيئية.
كانت أول عهود بيئية دولية: إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية لعام 1972 (إعلان ستوكهولم)، حيث فتح الباب للتدخلات الدولية، معلناً أنّ «أوجه القصور البيئية الناتجة من ظروف التخلف والكوارث الطبيعية» من الأفضل تعويضها «عن طريق نقل كميات كبيرة من المساعدة المالية والتكنولوجية».
وجلبت أواخر الثمانينيات بعض العزاء للقوى الغربية الملتزمة برأسمالية السوق الحرة التي يحرسها نظام دولي من الدول «العادية». لكن مع بداية العقد، أحاطت بحلفاء الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، مشكلات جديدة مثل النمو السكاني الجامح والمرض والجوع والصراعات على الموارد والكوارث المحلية واللاجئين، هكذا بدأ عصر جديد من «الأمن البيئي» في العالم الأول المتجذر في التنبؤات المالتوسية بالانهيار الحضاري الغربي.
لذا وجه تدفق المخاوف البيئية والإنمائية إلى السياسات الأمنية وإجراءات نزع السلاح الدولية، مثل لجنة نزع السلاح والأمن التابعة لرجل الدولة السويدي أولوف بالمه. وقع القادة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مثل هذه الأنظمة القانونية الهجينة، التي تمّ الاحتفال بها على أنها دمج للمصالح الغربية والشرقية المستثمرة في حماية قدسية الأممية الليبرالية، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي أعلنت لجنة هارلم برونتلاند المعنية بـ«البيئة والتنمية».
وقدّم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الشهير لعام 1992، المعروف باسم «إعلان ريو»، للدول النامية إعفاءات زمنية لمساعدتها على اللحاق بركب دول العالم الأول «العادية».
والمفارقات أنّ هذه الدول «العادية» هي التي مزقت الأوزون فوق القطب الجنوبي، ولكن ستجد البلدان النامية نفسها، التي جرى حثها لاتباع نموذج التصنيع الأوروبي والأميركي؛ مُتهمة بتوجيه العالم نحو كارثة مناخية، ودعوتها إلى المساعدة واتباع النُظم الجديدة، كما حدث في مؤتمر ستوكهولم عام 1972 المتمثل في الاعتراف بمخاطر الكوارث كتهديد عابر للحدود.

السلطة المستقبليّة في ظلّ الكوارث المناخيّة

بالعودة مرة أخرى إلى مارسيليا في القرن الثامن عشر، وتحديداً في الفترة بين 31 كانون الثاني إلى 25 أيار 1720، حين أبحَرت سفينة غراند سان أنطوان الفرنسيَّة، من بلدة صيدنايا السورية إلى ميناء مارسيليا، محمّلة بآلات وخيُوط من الحرير والصوف وأكياس الشمع وحقيبة واحدة من القطن من دمشق، صدَّق المسؤولون الفرنسيُّون في صيدنايا على أنَّ السَّفينة خالية من الأمراض المعدية، ولكن أثناء عبور البحر الأبيض المتوسط، تعرضت السفينة للخطر بسبب مرض غير مرئي وقاتل، أُصيب بعض الأتراك والأرمن والفرنسيِّين والعديد من رجال الدين، وبعد فترة وجيزة توفي أحد الأتراك ودفن في البحر ثمَّ تبعه جراح السفينة. حين وصلت السفينة لولاية توسكانا الإيطاليَّة كانت قد فقدت ثمانية من طاقمها، وعلى الشاطئ عزَا طبيب الحجر الصحي وفاتهم إلى «حمى وبائية خبيثة». وخلال الفترة المتبقية مِن الرحلة، الريفييرا وُصولاً لمارسيليا، مرض بحار آخر، وتوفي في النهاية في الميناء.
كانت السفينة مملوكة لجان بابتيست استل، نائب عُمدة مارسيليا آنذاك. كان استل عضواً بارزاً أيضاً في مجلس المدينة الذي أدار مكتب الصحة. لكن استل، مثل كثير آخرين، عمل على هذه الرّحلة من خلال الشراكة مع وسيط، هي شركة جيلهيرمي تسود وآخرون. كان جان كريستوف شاتود، كابتن غراند سان أنطوان، صهر تسود. وفي البداية، اتبعت السفينة القيود الصحية المحلّية المسمى بروتوكول «تطهير البضائع»، وأبقت غراند سان أنطوان راسية في الخارج. هددت قيود الحجر قيمة السلع المستوردة على متن السَّفينة، وخوفاً من الخسائر، تصرف استل ورفاقه بسرعة، حيث قاموا بتهريب جزء كبير من البضائع إلى الشاطئ، مُستغلّين ثغرات في قانون الحجر الصحي، جعلت القيود مشروطة بموت شخص مِن الطاعون خلال الرحلة. ألقى كابتن السفينة باللّوم على التسمم الغذائي في الوفيات، كما لم يتمكّن الأطبّاء من تمييز حالات الطاعون من الأمراض الأخرى بسهولة، ولم يكشف تشريح جثّة الضحية الأخيرة بوضوح عن وجود علامات على وجود وباء. وبعد غضب التجار تمّ تخفيف متطلّبات الحجر الصحي، وتمّ إطلاق الشحنة المصابة للبيع في المعارض، وذلك بعد تعويض استل لاحقاً من قبل الدولة عن الخسارة الناتجة في الممتلكات بسبب الحجر.
بعد سفينة غراند أنطوان، وخلال الفترة المتبقيّة من أيار وحتى أوائل حزيران، وصلت أربع سفن أخرى من الشام إلى مرسيليا، وأيضاً ظهرت في كل منهم علامات العدوى. وخوفاً من تكرار ما حدث مع غراند أنطوان، رفض الجراح المحلّي احتمال الإصابة بالأمراض. وفي أوائل حزيران 1720، وجدت العدوى طريقها إلى أحياء الطبقة العاملة في مارسيليا، ثم انتقلت إلى جميع أنحاء المدينة لتستشري العدوى وتصبح جزءاً من نسيج الحياة في مارسيليا.
في مارسيليا استغلت السلطات عمليّة إدارة الوباء لتطوير آليات حكمها واستكشاف مساحات سلطويّة لنفوذها، هي ذات السلطة التي تساهلت منذ البداية بالتقصير في انتشار الوباء، في نهج مُتبع يفسر استمرار وتغول المخاطر البيئيّة المستمرة حتّى اليوم رغم كل هذا التطور، فيما يفسر تلك العلاقة التي جمعت سلطة الدولة والكوارث في علاقة تكامليّة نفعيّة، تسهم فيها الدول في استمرار الكوارث فيما تعزز الكوارث من سلطة الدولة. لكن في ظلّ كارثة الكوارث ومواجهة البشرية خطر الفناء، أخذ الوضع في التغير ببطء الآن ويتسارع كلما اشتدّت الكوارث مستقبلياً، ما دفع علماء الاجتماع لطرح سؤال هام، وهو: هل يخلق التغير المناخي سلطة جديدة؟
اليوم أكثر من أيّ وقت مضى يُطرح التساؤل حول هذه السلطة ومدى استمرارها في ظلّ اشتداد الكوارث. وبالتزامن مع فشلها المستمر في القيام بإدارة الكوارث، تحول الدول تكيف مواطنيها مع هذه التغيرات المناخيّة، حتّى أصبحت الكوارث تأتي على هامش الحديث عن الموت والفناء، حتّى أثناء مؤتمر المناخ السابع والعشرين، الذي أختتمت أعماله في مصر. حيث اجتمع القادة والسياسيون ورجال الأعمال من جميع أنحاء العالم، في ملتقاهم السنوي للحديث والتفاوض في ما يريدون فعله لدرء الانقراض البشري.
وعلى الرغم من غرابة تواجد رواد صناعة الوقود الأحفوري وغيرهم من المتهمين بتدمير الكوكب، فإنّ عدد حضور اللوبي المدافع عن صناعة الوقود الأحفوري في المرة الأخيرة بغلاسكو اسكتلندا، كان أكثر من حضور أيّ دولة. وفي هذه المرة بمصر، زاد الحضور بنسبة 25% (تخطى 600 شخص)، فيما تحول المدافعون عن البيئة إلى أقليّة في مؤتمر المناخ. فبدلاً من استغلال قضية مخيفة مثل الانقراض للتشاور وتنحية الخلافات، تظهر نتائج المؤتمر أنّ الصراعات القومية والأطماع الجيوسياسية والرأسمالية سيطرت على النقاشات في مؤتمرات، وكما سبقها يأخذ مؤتمر المناخ تدريجاً شكل المؤتمرات الأماميّة المستهلكة والعاجزة وغير الملزمة، تاركة البشرية في حيرة من أمرها إذا ما كانت عليها فعلاً وضع ثقتها في تلك المؤسسات للحفاظ على البشرية من الانقراض.
أمّا السؤال عن شكل سلطة الدولة وتأثرها بالتغير المناخي، فيرتبط بشكل مباشر مع الخيال الجمعي للبشر، أو مصطلح «الخيال الاجتماعي» لعالم اجتماع أميركي يدعى رايت ميلز. حين ناقش ميلز في كتابه «الخيال الاجتماعي» وربط بين مشكلاتنا الشخصية بالقضايا العامة من خلال تخيل الصلة بين الاثنين، لكن عندما تعلق الأمر بتغير المناخ، حتى في مجالات الأوساط الأكاديمية والأدب والتاريخ والسياسة، فقد فشل خيالنا الاجتماعي الجماعي في الربط بين مخاوف تغير المناخ الفرديّة والعامة. غالباً ما يوصف تغير المناخ، عبر التخصصات، بأنه أزمة الخيال، وأنّ أسباب عدم قدرتنا على معالجة تغير المناخ ثلاثية.
أولاً، من الصعب فهم الحجم الهائل للمشكلة. ثانياً، مشكلة تغير المناخ غير خطية، تبدأ ببطء ثم تحدث بشكل متكرر مما يجعل من الصعب رؤيتها في البداية. ثالثاً، في موازنة المكاسب قصيرة الأجل مقابل العواقب طويلة الأجل، التي غالباً ما تفوز فيها المكاسب قصيرة الأجل، كتفضيل الحياة برخاء الآن على استمرار الحياة في المستقبل.
لاحظ المنظران السياسيان جويل وينرايت، وجيف مان، في كتابهما «لفياثان المناخ: نظرية سياسية لمستقبلنا الكوكبي» وهو قراءة غنية لنظرية هوبز في سياسات تغير المناخ، كيف يمكن أن تخلق مشكلات المناخ سلطة جديدة تستبدل السلطات الحالية. يرى المنظران أنه من المحتمل أن تتشكل أربع سلطات تشبه الدولة، هي التي قد تحكم عالمنا في المستقبل. ويوظف الكتاب العديد من المفكرين التاريخيين والسياسيين الرئيسيين الذين يمتدون من جون مينارد كينز إلى أنطونيو غرامشي وماركس إلى نعومي كلاين، لتوضيح فكرتهم، التي تتلخص في تخيل هياكل السلطة المستقبلية التي تتعارض مع الهياكل الحالية.

تنقسم السلطات الوليدة لأربعة:

(1) «لفياثان المناخ»، على اسم الكتاب، والأقرب للتنفيذ، وهي نوعاً ما سلطة مثل اتفاقيات المناخ مدفوعة بالرأسمالية العالمية، حيث تتمّ إعادة إنتاج التفاوتات بين البشر بسبب تغير المناخ إلى ما لا نهاية، وسيخلق تغير المناخ عنصرية بيئية حيث يستطيع الأغنياء حماية أنفسهم مع موت الفقراء بأعداد متزايدة.
(2) «ماو المناخ»، حيث يحافظ على سيادة الكوكب في عالم غير رأسمالي، وفي هذا السيناريو يمكننا أن نتخيل ديكتاتوراً ماوياً يكتسب السلطة من الدعوة ضد الرأسمالية، والحفاظ على النظام العالمي. صوت واحد فقط، حيث تحدد الدولة من يمكنه إصدار الكربون، ومن يمكنه استخدام الموارد، وكيف سيتم تنظيم النفايات. أمّا الاسم فقد أطلقه المؤلفون على هذا المستقبل لأنهم يعتقدون أنّ هذا الاحتمال لا يمكن أن يحدث إلا مع الهيمنة الآسيوية، مما يشير إلى أن التحول الثوري بعيداً من الرأسمالية سيحدث في الحزام الجغرافي: بين باكستان وكوريا الشمالية، حيث قام المؤلفون بتكبير هذه المنطقة بسبب التفاوت الجغرافي في مخاطر الآثار السلبية لتغير المناخ.
(3) «العملاق المناخي»، وهو نظام إدارة المناخ موجودة داخل الدول المعزولة الاستبدادية، وهو عكس «المناخ ماو» حيث تظلّ الرأسمالية قائمة ولكننا نرى ميلاً كاملاً في ميزان القوى العالمية يأخذ إمّا شكل «الشعبوية الرجعية» أو «الديموقراطية الثورية المناهضة للدولة»، ويحاجج الكاتبان أنّ في عصر ترامب ومودي وبولسونارو وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ليس من الصعب رؤية العالم أكثر فاشية.
(4) «المناخ X»، وهو بديل غير حكومي يستبدل الرأسمالية والاشتراكية بالالتزام بالعدالة البيئية، وهو أقل الاحتمالات التي يمكن تخيلها والأكثر طوباوية. يعتمد «المناخ X» على الرؤية الثانية للديموقراطية الثورية المناهضة للدولة العملاقة، لكن الاختلاف الرئيسي هو أن الحركات التي تواجه تغير المناخ ستواجه الرأسمالية أيضاً، نظراً لأن كلاً من الرأسمالية وتغير المناخ يديمان نفس التفاوتات، فإن «المناخ X» يقرر أن المستقبل الذي يواجه تغير المناخ سيواجه الرأسمالية أيضاً. وسيكون وجه هذا النضال هم الأشخاص الأكثر اضطهاداً في المجتمع الحالي، الأشخاص الملونون والنساء والمسجونون والسكان الأصليون والعاملون. «المناخ X» هو مجتمع يتحدّى فيه الأشخاص الذين يواجهون عدم المساواة لمكافحة عدم المساواة المنفصلة من خلال تغير المناخ.
يذكرنا الكتاب بأنّ مخاوفنا بشأن مستقبل السلطة الحالية بسبب أزمة المناخ حقيقية، والأسئلة المهمة مثل من تسبب مثلاً في تغير المناخ؟ ومن يستطيع إصلاحه؟ وكيف يستغل الحكام ومنافسوهم السياسيين هذه الكوارث، معلنين من فوق الأنقاض أنه سيتم الكشف عن الجناة أو أنه ليس خطأ أحد.

* من أسرة «الأخبار»

تعدّ أحداث مارسيليا مثالاً على سلطة إدارة الكوارث، ليس فقط بسبب حجم الدمار بل لأنّ الغرائز الإدارية والتقنيات والمؤسسات التي غيّرت المدينة عزّزت سيطرة الدولة الفرنسية

لاحظ المنظران السياسيان جويل وينرايت، وجيف مان، في كتابهما «لفياثان المناخ: نظرية سياسية لمستقبلنا الكوكبي» كيف يمكن أن تخلق مشكلات المناخ سلطة جديدة

(تيم روبنسون)

مراجع

- Saptarishi Bandopadhyay: «All Is Well: Catastrophe and the Making of the Normal State»
- C. Wright Mills: «The Sociological Imagination»
- Joel Wainwright، Geoff Mann: «Climate Leviathan: A Political Theory of Our Planetary Future»
- William MacAskill :«What We Owe the Future»
- Thomas Hobbes: «Leviathan»

الحدث

يُواصل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي السير قُدُماً في خطّته الهادفة إلى تقويض الجسم القضائي، وإخضاعه لسيطرته، مستكملاً التصويت بالقراءة الأولى على جملة مشاريع قوانين من شأنها، وفق ما ينظر إليها مُعارضو بنيامين نتنياهو، تهشيم النظام الديموقراطي، وتعميق الشرخ المجتمعي، والدفع بقوّة نحو حافّة الحرب الأهلية. وإذ تبدو هذه النظرة منطويةً على مبالغات أملاها لزوم الشدّ والجذب السياسي، فإن ما يجدر التنبّه إليه أيضاً هو أن زعيم «الليكود» قد يكون في نيّته إجراء مناورة صاخبة بهدف جرّ خصومه إلى مربّع التفاوض، ومن ثمّ الدخول معه في تسوية تقيه شرّ المحاكمة، وتخلّ في الوقت نفسه يد الفاشيين. وأيّاً يكن، فإن الأكيد هو أن إسرائيل تعيش ذروة انقسام متقادم، لن يكون من الممكن رأبه الآن لحْمه. بقدْر إمكانية جسْر الهوّة التي سبّبها. وفي وقت تتصاعد فيه الأزمة الداخلية، تنتظر دولة الاحتلال ردّ إيدو محتوماً على مذبحة نابلس، التي جاءت لتكشف «هُلاميّة» التفاهمات المبرمة بين رام الله وتل أبيب برعاية واشنطن. ومجّز الاولى عن مفارقة مربّع الوهم، على رغم تلويحها أمس بإلغاء فقرة أمنية مقرّرة في العقبة مع الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر والأردن

نتنياهو يستدرج تفاوضاً مع خصومه

أزمة إسرائيل: مرحلة فارقة

يحيى دبوق

أتمّ معسكر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خطوته التشريعية الأولى على طريق تغيير طبيعة السلطة في إسرائيل، معمّقاً بذلك الشرخ مع مُعارضيه، ودافعاً الأزمة الداخلية إلى مزيد من التعقيد الذي يستجلب توقّعات بسيناريوات قد لا تكون دولة الاحتلال قادرة على تجاوزها. خطوةً استثمرت المُعارضين الذين عدّوها «انقلاباً» يستهدف جعْل النظام القضائي مجرّد «خاتم مطّاطي»، مُحذّرين من تحوّل إسرائيل إلى «دولة توتاليتارية» تحكمها جهات وشخصيات وفق أجنداتها الخاصة، التي تشمل من بين ما تشمل فرْض طُرق خاصة في العيش على «الآخر» يهودياً كان أو غير يهودي، وهو ما كانت تحُول «المحكمة العليا» دونه عندما يتعلّق باليهود بوصْفه غير متوافق مع «العدالة والمنطق والمساواة وحقوق الإنسان»، فيما كان لها على الدوام مع العرب شأن آخر لا يتّصل بأيّ من تلك العناوين. اليوم، تتكاثر التحذيرات من خطورة ما سيُفضي إليه أداء حكومة نتنياهو، سواء لناحية تعزيز الانقسام المجتمعي، أو الدفع نحو هروب الرساميل والاستثمارات، أو التسبّب بملاحقة عناصر الجيش أمام المحاكم الدولية، أو تراجُع مكانة إسرائيل وتخلّي تحالفاتها، أو الحثّ نحو هجرة معاكسة تُفرغ دولة الاحتلال من مستوطنيها، أو حتى الوصول إلى «حرب أهلية» باتت الحديث الدائم لعدد كبير من المسؤولين والخبراء ووسائل الإعلام. إزاء ما تقدّم، يمكن إيراد الآتي:

أوّلاً: ثمّة تسييس واضح في التهجّم على خطّة «الإصلاح القضائي»، على رغم أن هذه الأخيرة من شأنها حتماً الإضرار بالعقد الجماعي غير المكتوب، الذي مكّن مختلف «القبائل» الإسرائيلية من التعايش، وحفِظ للكيان استقراره الداخلي على رغم احتوائه بذور تشظٍّ كثيرة. ظلّت «المحكمة العليا»، على مدار عقود، وبموجب عُرف ثابت، تُنظر في كلّ التماس يَرد إليها بشأن قرارات أو قوانين صادرة عن الحكومة أو وزرائها أو «الكنيست» ولجانه أو المؤسّسات التابعة للدولة وكذلك الخاصة، في سلطة موسّعة وغير مقيَّدة قد لا يكون لها مثيل على مستوى العالم. واستناداً إلى هذه السلطة، لعبت المحكمة دور «الحارس» الذي يمنع أيّ «قبيلة» من تغيير «قواعد الاشتباك» على استصدار قوانين «تلمودية»، لا يقوى العلمانيون وحتى التقليديون من عامّة الإسرائيليين على التعايش معها، من مثل: قطْع الكهرباء وتعطيل المواصلات يوم السبت، الحدّ من المساواة الممنوحة للمرأة على أكثر من مستوى شخصي وعام، تحديد نوع الطعام والملبس وأماكن الاختلاط بين الجنسَين... إلخ. بتعبير آخر، ستصبح الشريعة وأحكامها مقدّمة على أيّ أمر عسكري يُصدر في ضابط أو رتب، كما سيتحوّل الحاخام إلى رئيس أركان بدلاً من رئيس الأركان النظامي، بما لا يستثني الوضع في الأراضي المحتلّة، التي يُراد فرْض أجندة فيها متعارضة مع مصلحة إسرائيل الدولة، وظرفها الداخلي والخارجي.

> **ثقة انقسام غير ثنائي متقادم في إسرائيل، ترسّخ أكثر فأكثر مع مرور الوقت**

ثانياً: على خلفيّة ما تَقدّم، يرى العلمانيون أنهم عُرضة للتهديد، في أسلوب عيشهم وتطلّعاتهم واستقرارهم الجماعي والخاص، وهو ما يفسّر تصعيدهم المستمرّ ضدّ الحكومة. لكنّ هذا التصعيد لا يخلو من مبالغات تتجلّى مثلاً في إرجاع كلّ ما هو «سيّئ» على أيّ مستوى من المستويات إلى خطّة «الإصلاح القضائي»، أو التهويل في شأن ما ستستتبعه الأخيرة على مستقبل الدولة.

ثالثاً: ثمّة في ما يُجري الحديث عنه من تداعيات أوجهٌ أخرى مع «القبائل» الأخرى، أو القفز من فوق سورها الخاص للانقضاض على «الآخرين» والإضرار بهم، وهو ما ينطبق مثلاً على منْعها العلمانيين من فرْض إرادتهم على المتديّنين، والعكس بالعكس، أمّا اليوم، وإذا تمكّن الائتلاف الحاكم من نزْع صلاحية «العليا» في النظر في قوانين «الكنيست»، فسيكون بإمكان الفاشيين والمتديّنين العمل مع «القبائل» الأخرى، أو القفز من فوق سورها الخاص للانقضاض على «الآخرين» والإضرار بهم، وهو ما ينطبق مثلاً على منْعها العلمانيين من فرْض إرادتهم على المتديّنين، والعكس بالعكس، أمّا اليوم، وإذا تمكّن الائتلاف الحاكم من نزْع صلاحية «العليا» في النظر في قوانين «الكنيست»، فسيكون بإمكان الفاشيين والمتديّنين العمل على استصدار قوانين «تلمودية»، لا يقوى العلمانيون وحتى التقليديون من عامّة الإسرائيليين على التعايش معها، من مثل: قطْع الكهرباء وتعطيل المواصلات يوم السبت، الحدّ من المساواة الممنوحة للمرأة على أكثر من مستوى شخصي وعام، تحديد نوع الطعام والملبس وأماكن الاختلاط بين الجنسَين... إلخ. بتعبير آخر، ستصبح الشريعة وأحكامها مقدّمة على أيّ أمر عسكري يُصدر في ضابط أو رتب، كما سيتحوّل الحاخام إلى رئيس أركان بدلاً من رئيس الأركان النظامي، بما لا يستثني الوضع في الأراضي المحتلّة، التي يُراد فرْض أجندة فيها متعارضة مع مصلحة إسرائيل الدولة، وظرفها الداخلي والخارجي.

ثانياً: على خلفيّة ما تَقدّم، يرى العلمانيون أنهم عُرضة للتهديد، في أسلوب عيشهم وتطلّعاتهم واستقرارهم الجماعي والخاص، وهو ما يفسّر تصعيدهم المستمرّ ضدّ الحكومة. لكنّ هذا التصعيد لا يخلو من مبالغات تتجلّى مثلاً في إرجاع كلّ ما هو «سيّئ» على أيّ مستوى من المستويات إلى خطّة «الإصلاح القضائي»، أو التهويل في شأن ما ستستتبعه الأخيرة على مستقبل الدولة.

ثالثاً: ثمّة في ما يُجري الحديث عنه من تداعيات أوجهٌ أخرى

تتكاثر التحذيرات من خطورة ما سيُفضي إليه أداء حكومة نتنياهو (أ ف ب)

«المؤمنون» ماضون في «ثورتهم»: لا يدَ «عليا» للقضاء

بيروت حمود

يستعجل فاشيّو حكومة بنيامين نتنياهو الانتهاء من ورشة إنفاذ الاتفاقيات الائتلافية التي أبرموها مع حزب «الليكود»، مُكثّفين، في سبيل ذلك، طرْح مشاريع قوانين للتصويت عليها في «الكنيست»، بهدف البدء في تطبيقها في أقرب وقت. في هذا الإطار، وبعدما اضطرّ نتنياهو إلى إقالة زعيم حزب «شاس»، أريه درعي، من منصبه وزيراً للداخلية، عقب قرار «المحكمة العليا» إبطال تعيينه، صادقت الهيئة العامّة لـ«الكنيست» على قانون «درعي 2»، الذي سيُمكّن رئيس الحكومة، في حال تجاوُزه لعبت - إلى حدّ ما - دوراً في الحفاظ على المكانة الدستورية لقوانين الأساس. وإلى أبعد من ذلك ذهب ليفين، واصفاً «رئيس الوزراء بأنه المسؤول الأعلى عن إدارة شؤون الدولة والحكومة»؛ فهو الذي «يقدّم في نهاية المطاف جردة الحساب للجمهور، ويتّخذ القرارات الصعبة أثناء الأحداث، ولذلك فإنه من غير المقبول أن يأتي قضاة المحكمة العليا ويقولون له: سيدي، نحن سنقرّر من سيكون وزيراً». في المقابل، اعتبر «الليكودي» السابق، والمُعارض الحالي من حزب «المعسكر الوطني»، غدعون ساعر، أن «هدف القانون هو إحداث فوضى. لقد بدأوا بذريعة التغلّب (على المحكمة)، وها هُم الآن

> **لم يُستثنَ الأسرى الفلسطينيون، وخصوصاً المرضى منهم، من حفلة «التنكيل»**

يتعدّون ذلك، مُلغين تدخّل القضاء العام. هذا ليس جديراً بأن يوصَف بالقانون، فهو يناقض سلطة القانون أصلاً».

وكانت الهيئة العامّة لـ«الكنيست» صادقت، بالقراءة التمهيدية، على مشروع قانون «فقرة التغلّب»، الذي يمنع «العليا» من إلغاء قوانين أساس أو بنود منها. وتهدف هذه الفقرة، بالإضافة إلى إعادة تعيين درعي، إلى تعديل المادة الرقم 8 من «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، والمادة الرقم 4 من «قانون أساس: حرية العمل»، بما يمنع المحكمة من شطْب قوانين سُنّت بأغلبية عادية (61 عضواً)، ويجعل قوانين الأساس التي أُقرّت في السابق بأغلبية مماثلة، فاقدة للمكانة الدستورية، وهو ما ستكون له تأثيراته البالغة على حقوق الفلسطينيين - المحدودة أصلاً - في الداخل، وكذلك على الشرائح العلمانية والليبرالية في المجتمع الإسرائيلي، والتي تصاعدت احتجاجاتها في الشارع منذ تنصيب حكومة نتنياهو. أيضاً، صادقت الهيئة على مشروع قانون لتعديل البند المتعلّق بقسم التحقيقات مع أفراد الشرطة (ماحاش) في مرسوم الشرطة، وهو مشروع ينصّ على نقل المسؤولية عن «ماحش» من النيابة العامّة إلى وزير القضاء، ويمنح الأولى صلاحية التحقيق في مخالفات يرتكبها مدّعون عامّون من النيابة العامّة. وبالتالي، فإن «ماحاش» التي ألغت في السابق ملفّات جرائم ارتكبها شرطيّون ضدّ فلسطينيّي الـ48 خصوصاً، وراح ضحيّتها العشرات خلال السنوات الماضية، ستصبح خاضعة بالكامل لسلطة مسؤولين سياسيين يتطلّعون إلى إنهاء الوجود الفلسطيني بالكامل. ومن هنا، اعتبر فرع «منظّمة العفو الدولية» (أمنستي) في دولة الاحتلال أنه «من الخطأ الاعتقاد أن إسرائيل بلغت حضيض الانتهاكات في السابق»، في إشارة إلى أن القانون الجديد يُعتبر «انحداراً أكبر»؛ إذ إنه «في حال المصادقة النهائية عليه، لن يتمّ التحقيق في أيّ من الجرائم أو الانتهاكات ضدّ الفلسطينيين على جاني الخطّ الأخضر». «صحيح أن هذا القسم كان مجرّد ختْم مطّاطي في الغالبية الساحقة من الجرائم»، وفق المنظّمة، «لكن من الأنسب اليوم تبديل اسمه إلى قسم حصانة الشرطة»، كما قالت، معتبرةً أن «الانقلاب القضائي» ينتاج «الفكرة العنصرية المدعية للتفوّق العرقي اليهودي، وهو من أجل ترسيخها وقوننتها».

ولم يُستثنَ الأسرى الفلسطينيون، وخصوصاً المرضى منهم، من حفلة «التنكيل» النظرية تلك؛ إذ صادقت «الهيئة العامة» على مشروع قانون يَحرم الأسرى من العلاج أو إجراء عمليات جراحية «تحسّن جودة حياتهم». وينصّ المشروع، الذي أيّده 42 عضواً وعارضه 7 آخرون، على «حرمان الأسير من الحصول على تمويل حكومي للعلاج الطبّي غير المندرج ضمن الرعاية الطبّية الأساسية، بما في ذلك الأدوية غير المشمولة في سلّة الخدمات الصحّية»، مستدركاً بأنه «يُسمح لوزير الداخلية، بالتشاور مع وزير الأمن، بتمويل علاجات في حالات استثنائية ولأسباب خاصة (لم تُحدَّد)، على أن يُقدّم تقريراً عن هذه التصاريح مرّة واحدة في السنة إلى لجنة الأمن القومي في الكنيست». ويبرّر مُقدّمو القانون خطوتهم بأن سياسة إسرائيل بحقّ المعتقلين «متساهلة جداً بالمقارنة مع دول العالم» - علماً أن عشرات الأسرى الفلسطينيين قضوا نتيجة الإهمال الطبّي المتعمّد -، مُدافعين بأن التشريع الجديد «لا ينتهك حقوق المريض الأساسية الواردة في قانون حقوق المريض والمعاهدات الدولية التي وقّعت عليها دولة إسرائيل».

في هذا الوقت، وفي مؤشّر إلى عمْق الأزمة القائمة في الكيان، ألغى الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، زيارته المخطّطة الشهر المقبل إلى اليابان على رأس وفد من رجال الأعمال. وطبقاً لِما كشفه موقع «واينت»، فإنه «يسود الاعتقاد في المقرّ الرئاسي بأنه في ظلّ أزمة الإصلاحات القضائية، ليس من الصواب أن يسافر الرئيس خارج البلاد». ونقل الموقع جزءاً من رسالة الرئيس الموجَّهة إلى رجال الأعمال، وفيها جاء أنه «في ظلّ الأزمة القضائية التي تعصف بإسرائيل، ومحاولات الرئيس الحثيثة للدفع بالحوار بين الطرفين لمنع تعاظُم الأزمة، وتعمُّق الشرخ في المجتمع، ارتأى هرتسوغ إلغاء الزيارة المقرّرة لليابان».

واشنطن تتحايل... وتل أبيب تتملّص

رام الله رهينة أوهامها

رام الله ـ احمد العبد

لم تكد السلطة الفلسطينية تتراجع، تحت ضغط أميركي، عن مشروع قرار إدانة الاستيطان الإسرائيلي في مجلس الأمن، حتى ارتكب جيش العدو مجزرة جديدة في مدينة نابلس راح ضحيّتها 11 فلسطينياً، وهو ما أثار اعتقاداً تلقائياً بأن ذلك التنازل إنّما هو الذي شجّع الاحتلال على ارتكاب المذبحة، خاصة في ظلّ نفْي تل أبيب وجود أيّ تفاهمات ملزمة لها مع رام الله. أيضاً، ثبُت ما جرى، مرّة جديدة، أن السلطة لم تُعتبر من ثلاثة عقود من اللّهاث وراء اتّفاقيات «السلام» المزعوم، وأنها غير قادرة على مغادرة المربّع الذي باتت تُراوح فيه، وإنْ كانت لا تزال تحاول، في كلّ مرّة تُرتكب فيها العدو مجزرة، إيجاد مسكّنات للغضب الفلسطيني، كأنْ تُعلن تَوجّهها إلى مجلس الأمن، أو وقْف «التنسيق الأمني»، وهو ما لم يتحقّق البتّة. وكانت إدارة جو بايدن مارست ضغوطاً شديدة على السلطة الفلسطينية، أثمرت «تفاهمات» هدفها كبْح التصعيد الأمني في الضفّة الغربية والقدس المحتلّتَين، عبر سحْب المشروع المُشار إليه من مجلس الأمن، مقابل تعهّد حكومة نتنياهو بتعليق الموافقة على التخطيط والبناء الإضافي في المستوطنات، وتجميد هدْم منازل الفلسطينيين وتقليل اقتحامات المدن، خصوصاً في ظلّ الخشية من انفجار الأوضاع في شهر رمضان على غرار ما حدث في معركة «سيف القدس».

وعلى رغم انكشاف «هُلاميّة» تلك التعهّدات، إلّا أن السلطة لا تزال تُراهن على الإدارة الأميركية، التي أثبتت التجارب كافة انحيازها الفاضح والكامل إلى جانب العدو. انحيازٌ تجلّى مجدّداً في تعليق الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية على مذبحة نابلس، والذي رأى فيه أن «العدد الكبير من الضحايا قد يضرّ بجهود التهدئة»، مُكرّراً «معزوفة» أن «لإسرائيل الحقّ في الدفاع عن نفسها، لكن بشكل يقلّل من إصابة الأبرياء»، داعياً الطرفَين إلى «تجنّب الخطوات التي لا تؤدّي إلّا إلى مفاقمة التوتّر». وفي ظلّ بلوغ عدد الشهداء الفلسطينيين نحو 64 منذ بداية العام الجاري، تبدو السلطة غير قادرة على اتّخاذ أيّ خطوة مضادّة لإسرائيل، لا بل إنها مستمرّة في «التنسيق الأمني» مع الأخيرة، على رغم إعلانها وقفها إيّاه عقب مجزرة جنين أواخر كانون الثاني الماضي. وبحسب موقع «والا» العبري، فإن محادثات «سرّية ومباشرة» دارت على مدار أكثر من شهر، سواءً من خلال لقاءات أو اتّصالات هاتفية، بين أمين سرّ «اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير» حسين الشيخ، ورئيس «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي تساحي هنغبي، وأدّت إلى صياغة «التفاهمات» المفترَضة، والتي تمّ بموجبها سحْب مشروع القرار ضدّ المستوطنات من مجلس الأمن.

هكذا، تستمرّ واشنطن وتل أبيب في التعامل مع رام الله بوصفها مُقاولَ خدمات أمني، من دون أيّ مُقابل سياسي، أو حتى وعد بإعادة تحريك مسار المفاوضات، وهو ما تُدركه قيادة السلطة وتبدو راضيةً به ومستعدّة للقيام بمتطلّباته. وفي هذا الإطار، أفادت «القناة الـ14» الإسرائيلية بأن جزءاً من التفاهمات المذكورة يتمثّل في الموافقة على الخطّة الأميركية لإعادة سيطرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على جنين ونابلس، والمتضمّنة خمسة بنود أوّلها تدريب قوّات خاصة فلسطينية مكوّنة من 5 آلاف عنصر أمني في الأردن بإشراف أميركي، ومن ثمّ نقْلهم إلى شمال الضفة حيث سيعملون تحت إمرة غرفة عمليات مشتركة مع الاحتلال والأجهزة الأمنية المصرية والأردنية في عمّان، وهو ما يعني أن السلطة ستتخلّى عن دورها في الضفة الغربية، وتحديداً في شمالها، لمصلحة الاحتلال، الذي سيتولّى بنفسه مهمّة القضاء على خلايا المقاومة. أمّا البند الثاني فهو المشاركة الأميركية في «التنسيق الأمني»، من خلال ممثّلين كبار يَحضرون اجتماعات الطرفَين الإسرائيلي والفلسطيني، على أن يُرسل الأخيران تقارير منتظمة إلى الأميركيين حول التقدّم في القضايا الأمنية العالقة. وينصّ البند الثالث على «تقليص نشاط الجيش الإسرائيلي» بالتزامن مع دخول القوّات الفلسطينية المدرَّبة إلى جنين ونابلس، فيما الرابع يقتضي إشرافاً أميركياً على نقاط الاحتكاك خاصة في شمال الضفة وربّما جنوب الخليل، إضافة إلى مشاركة فرق غربية في عمليات المراقبة. وبالنسبة إلى البند الأخير، فهو يدعو السلطة إلى التخلّي عن نهجها في التعامل مع المقاومين في المرحلة الماضية، حيث حاولت فتْح قنوات اتّصال معهم، وإقناعهم بالتخلّي عن المقاومة والانضمام إلى قوّات الأمن مقابل حوافز مالية.

بالنتيجة، تريد الولايات المتحدة تثبيت هويّة السلطة ودورها وفق ما آلت إليه في العقدَين الماضيَين، حتى لو أدّى ذلك إلى حرب أهلية فلسطينية، سيشعل شرارتها حتماً قرار رام الله الاصطدام بالمقاومين وحاضناتهم. على أن واشنطن لن تستطيع من خلال ترويض السلطة، التحكّم بديناميات الشارع الفلسطيني، الذي وصل غليانه إلى مستويات باتت أقرب إلى الانفجار ممّا كانت عليه في أيّ وقت مضى، فيما المقاومة في غزة ليست بعيدة عن خطّ الاشتباك أيضاً. وبحسب تقديرات مسؤولين رفيعي المستوى في المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية، فإن «المواد المشتعلة باتت جاهزة، وبخار الوقود منتشر في الهواء، ويكفي عود كبريت واحد لإشعال النار في المنطقة. ونحن نستعدّ لذلك في القدس وفي الجبهة الداخلية بشكل عام». والجدير ذكره، هنا، أن المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية رفعت، عقب مجزرة نابلس، مستوى التأهّب في القدس والأراضي المحتلّة، بما يشمل تكثيف التشكيلات الأمنية خصوصاً في البلدات الواقعة على خطوط التماس والمدن المركزية، وتعزيز التشكيلات الموجودة في القدس الشرقية وعلى خطّ التماس الذي يضمّ سرايا احتياط وقوّات خاصة، في ظلّ شبه يقين إسرائيلي بأن الردّ الفلسطيني قد يقع في أيّ زمان ومكان.

> غزة تقول كلمتها:
> لن تُستفرَد مقاومة الضفّة
>
> **غزة ـ رجب المدهون**
>
> لم تتأخّر المقاومة في قطاع غزة في الردّ على جريمة الاحتلال في مدينة نابلس. إذ لم تكد تمرّ ساعات على المذبحة، حتى انطلقت من القطاع رشقةٌ صاروخية تجاه مستوطنات «الغلاف»، على رغم كثافة الاتّصالات التي قادها الوسيط المصري لمنع وقوع ردّ يعزّز احتمالات مواجهة أوسع. وبحسب ما علمتْه «الأخبار» من مصادر في المقاومة، فإن القاهرة حاولت حثّ حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» على الحفاظ على الهدوء، بدعوى وجود تهديدات إسرائيلية بتنفيذ «ردّ قوي». وأضافت المصادر أن المصريين سعوا إلى إقناع الفصائل بالاكتفاء بالفعاليات الشعبية في الضفة الغربية، وهو ما رفضتْه المقاومة، التي لم تُقبل التعهّد بعدم الردّ من غزة، وأكدت أنها «لن تسمح بَعد اليوم بجرائم ومجازر كتلك التي جرت في جنين ونابلس أخيراً»، وأن «ردّها سيكون كبيراً في المرّات المقبلة حتى لو أدّى إلى الدخول في معركة جديدة». كذلك، دعت الفصائل، وفق المعلومات، إلى «لجْم حكومة الاحتلال، ودفْعها إلى التوقّف عن جرائمها وتجاوُزها للخطوط الحمراء، في الضفة والقدس والداخل»، محذّرة من أنها «ستقف بالمرصاد لكلّ محاولات التخلّص من المقاومة في الضفة بدعم أميركي»، جازمةً أن «المخطّط الأميركي - الإسرائيلي لإنهاء الاشتباك في نابلس وجنين، بالتعاون مع السلطة، لن يمرّ مهما كلّف الثمن».

تستمر واشنطن وتل ابيب في التعامل مع رام الله بوصفها مقاول خدمات امنية (أ ف ب)

على الغلاف

حرب «العالم المتشظّي»
روسيا في العام الثاني: كسْر «الطوق» هدفاً ثابتاً

وليد شرارة

«حرب كلمات جول أوكرانيا»، هو التوصيف الأدقّ، وفقاً لـ«بوسطن غلوب»، للخطابَين المتقابلَين للرئيسَين الروسي والأميركي، المتزامنَين مع الذكرى الأولى لاندلاع النزاع في هذا البلد. أمّا «اللوموند»، فقد اختارت لافتتاحيّتها العنوان الآتي: «حرب ورؤيتان للعالم». البعد العالمي للحرب طغى في الخطابَين، إذ رأى جو بايدن أن «طاغية مصمّماً على إعادة بناء إمبراطورية لن يتمكّن من القضاء على تطلّع شعب إلى الحرية»، بينما أكد فلاديمير بوتين أن الغربيين، «بعد قرون من الاستعمار والهيمنة والتحكّم، يريدون الإجهاز علينا بشكل كامل». ذلك البُعد، في الواقع، لم يغِب موضع نقاش منذ الأسابيع الأولى للحرب، مع حالة الاستنفار العام في «الغرب الجماعي» دعماً لأوكرانيا، لكن المعركة الأيديولوجية - السياسية حول الطبيعة الفعلية لتلك الحرب هي التي ما زالت مستعرة. الخطاب الرسمي الغربي يقدّم الصراع على أنه حربٌ توسّع إمبراطوري روسي؛ وروسيا، من جهتها، ومعها قسم عظيم من جنوب العالم، يصرّان على أنها حرب دفاعية هدفها كسر استراتيجية احتواء وتطويق روسيا من قِبل حلف «الناتو»، والتي تمثّل استمراراً لاستراتيجية الاحتواء التي اعتُمدت ضدّ الاتحاد السوفياتي، وأدّت إلى انهياره وتفكّكه.

التوصّل إلى تعريف دقيق لطبيعة أيّ حرب أو نزاع، أي معرفة ما إذا كان عملية دفاعية أو عدواناً استعمارياً، ليس «ترفاً نظرياً»، بل هو تحدّ سياسي مركزي يسمح بفهم خلفيّات أفرقائها، وفرامیهم، ومآلات الصراع المحتملة. ما ينجم عن أيّ حرب من قتل وحشي وتطاحن ودمار، ينبغي أن لا يحول دون إدراك أنها «استمرار للسياسة بوسائل أخرى»، وفقاً لتعريف كلاوزفيتز، أو أنها «أعلى أشكال الصراع لحلّ التناقضات بين الطبقات والأمم أو الدول أو المجموعات السياسية، عندما تتطوّر تلك التناقضات إلى مرحلة معينة»، بحسب ماو. تدخُّل روسيا عسكرياً في أوكرانيا كان الذريعة لاتّهامها بالمبادرة إلى العدوان، وبالتالي بالمسؤولية عن اندلاع الحرب، لكن أصحاب هذا الاتّهام يتناسون أن الانتشار والتحشيد من قِبل حلف عسكري كـ«الناتو» في جوارها، ونقْل أحدث المنظومات العسكرية إليه، بشكل من منظور عسكري، مرحلة أولى من الحرب. لم يتوقّف المسؤولون الروس، منذ بداية الألفية الثانية، عن التحذير من مغبّة استمرار زحف «الناتو» التدريجي إلى الشرق، وصولاً إلى حدود بلادهم، لكن تحذيراتهم المتكرّرة لم تَجد آذاناً صاغية. لم يتردّد بوتين في الإقرار بأنه طلب من الرئيس الأميركي الأسبق، بيل كلينتون، قبول عضوية بلاده في الحلف، خلال زيارة الأخير لموسكو عام 2000، أملاً أن ينهي ذلك تصنيفها على أنها قوّة معادية، لكنه لم يتلقَّ أيّ إجابة منه. وعلى الرغم من أن عملية توسيع «الناتو» شرقاً واجهت نقداً حادّاً، ومبكراً، من قِبل شخصيات وازنة في الغرب، وفي مقدّمتهم، سنة 1998، جورج كينان، الذي صاغ استراتيجية الاحتواء في أواخر الأربعينيات، إلّا أن تلك الانتقادات لم يكن لها تأثير يُذكر. يشير البعض إلى أن المواقف داخل بلدان الحلف حيال روسيا لم تكن موحّدة، وأن ألمانيا وفرنسا مثلاً حرصتا على تطوير علاقات تعاون اقتصادي معها، وعلى التشاور المستمرّ مع قيادتها، وإطلاق التصريحات عن ضرورة إدماجها في «الأسرة الأوروبية»، لكن جميع المعطيات المذكورة لم تَمنع مشاركتها، في أوكرانيا للمثال لا الحصر، في تجهيز وتدريب قوّاتها الخاصة منذ 2014، استعداداً لمواجهة قادمة مع جارتها الكبرى. اقترحت القيادة الروسية، في 2021، فكرة «تحييد أوكرانيا» وفق نموذج فنلندا خلال الحرب الباردة، وعلى قاعدة تعهّد رسمي بعدم انضمامها إلى حلف «الناتو»، وتمّ رفْض الاقتراح باسم «حق الدول في اختيار تحالفاتها»، بكلام آخر، استنفدت روسيا جميع الوسائل السلمية للتوصّل إلى تسوية تمنع وصول «الناتو» إلى جوارها،

> إدارة بايدن مصمّمة على المضيّ في الحرب

واستكمال مخطّط تطويقها، ولم تنجح في هذه المهمّة، فلجأت إلى خيار القوّة لحسم التناقض لمصلحتها.

قد يكون من المبكر حتى الآن، بعد سنة على بداية مجابهة دولية في أوكرانيا يُرجَّح أن تطول، ويُحتمل أن تتوسّع، الخروج بخلاصات نهائية حول مآلاتها، وتداعياتها الطويلة الأمد على المشهدَين الإقليمي والدولي. لكن الحذر الواجب تجاه الخلاصات المتسرّعة بالنسبة إلى معركة ما زالت جارية، لا يمنع من رؤية بعض الحقائق الخاصة بأفرقائها الرئيسيّين، أي التحالف الغربي بقيادة واشنطن من جهة، وموسكو من جهة أخرى. أولى هذه الحقائق هو خطأ تقدير النخب السياسية الأميركية المسيطرة، ودولتها العميقة، لقوّة روسيا الفعلية، وتصنيفها على أنها ليست لاعباً دولياً من الدرجة الأولى. تجلّى هذا الخطأ في اعتقاد تلك النخب بأن موسكو لن تتجرّأ على استخدام القوّة العسكرية لوقف تسلّل «الناتو» إلى جوارها المباشر. وحتى عندما فعلت ذلك، ظنّ الغربيون أن الحرب، إضافة إلى ترسانات العقوبات المشدّدة، ستُفضي إلى استنزافها سريعاً، وإضعافها في الميدان، وإلحاق هزيمة منكرة بها، تنتهي إلى اندحارها، وربّما حتى إلى انهيار نظامها السياسي وتفكّكها. ما زال البعض في واشنطن يعتقد أن وقْع الحرب في أوكرانيا على روسيا سيكون شبيهاً بوقع الحرب الأفغانية على الاتّحاد السوفياتي. الحقيقة الثانية هي أن إدارة بايدن مصمّمة على المضيّ في الحرب، وهذا ما أعلنه أقطابها، بدءاً برئيسها في خطاباته في كييف ووارسو، ومروراً بحديث نائبته كامالا هاريس ووزير خارجيته أنتوني بلينكن عن ضرورة محاكمة القادة الروس باعتبارهم مجرمي حرب. تصنيف أيّ قادة سياسيين على أنهم مجرمو حرب، في الثقافة السياسية الغربية السائدة، يعني ببساطة أنهم، على غرار القادة النازيين أو الصرب، ليسوا طرفاً يمكن التفاوض معه، لاعتبارات مبدئية وأخلاقية، وليس للاعتبارات السياسية وحدها. التفاوض ليس وارداً إذاً في المدى المنظور بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، والتوجّه هو لتصعيد المواجهة. قد تضطرّ الأخيرة إلى التراجع عن ذلك الموقف إذا فرضت حقائق الميدان أوّلاً وأساساً، وليس أيّ عوامل أخرى، عليها هكذا تراجع.

الحقيقة الثالثة هي أن واشنطن فشلت فشلاً ذريعاً في بناء جبهة عالمية ضدّ روسيا، خارج «قبيلتها» الغربية الموحّدة في إطار «الناتو»، ليتجلّى بوضوح انحسار هيمنتها على جميع دول جنوب العالم، وفي طليعتها تلك الصاعدة، كالهند وباكستان ودول الخليج وبلدان أفريقيا وأميركا اللاتينية، إذا استثنينا الصين وإيران المصنَّفتَين ضمن خانة أعداء الولايات المتحدة. التعبير المستخدَم حالياً لتوصيف الواقع الدولي الجديد في أوساط الخبراء الغربيين هو «العالم المتشظّي» أو «العالم المفكّك»، والمقصود طبعاً هو فقدان الغرب سيطرته على بقيّة العالم. أمّا الحقيقة الرابعة، والمتعلّقة بروسيا، فهي ترتبط بانتقالها من الضغوط المحدودة والتحذيرية للاستراتيجية الغربية المعادية، كالتدخل في جورجيا (2008) وفي أوكرانيا (2014)، مع ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية التفاوض رغبةً في صفقة كبرى تُعرض عليها، إلى الهجوم المضادّ بغية كسْر التطويق وإعادة النظر في الهندسة الأمنية المعادية لها، والتي تمّ تشييدها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وهي استنتجت، عندما اتّخذت قرارها ذاك، إلى السياق الدولي الجديد، أي وجود مواجهة استراتيجية بين الصين والولايات المتحدة على المستوى الدولي، وإلى المجابهة بين الثانية وإيران على المستوى الإقليمي. ربّما قد لا تصحّ مقارنة شراكات موسكو مع بكين وطهران بتحالف مندمج كـ«الناتو»، ولكن ديناميكية الصراعات المحتدمة بين كلّ منهم وواشنطن، ستدفع إلى تعزيز وتوثيق الشراكات المذكورة في إطار معارك حامية الوطيس مع الإمبراطورية المنحدرة. ولا شكّ في أن مفاعيل هذه المعارك الدائرة، والمرشّحة للاستعار، ستسرّع من عملية إعادة صياغة عالم ما بعد الغرب، الذي تتبدّى معالمه يوماً بعد يوم.

(أ ف ب)

ترقّب غربي لهجوم الربيع: موسكو تُعدّل الكفّة... بتأنٍّ

موسكو ـ الأخبار

كثيرة هي الأسئلة ذات الطابع العسكري التي تُطرح بعد عام على بدء الحرب الروسية على أوكرانيا، سواء حول مدى استعداد موسكو لها، أو نجاعة تقديراتها الاستخبارية لقدرات خصمها الأوكراني. الأكيد أن روسيا لم تكن على دراية تامّة بحجم تلك القدرات، ولا بالاستعدادات والتحصينات التي جهّزها الأوكران في منطقة دونباس منذ عام 2014، حيث تُقدّر موسكو اليوم، وفقاً لتأكيدات الرئيس فلاديمير بوتين، أن «اتّفاقيات مينسك» اتُّخذت كستار لتقوية الجيش الأوكراني، وهو ما تكشّفت جوانب منه في تصريحات المستشارة الألمانية السابقة، أنجيلا ميركل، والرئيس الفرنسي السابق، فرنسوا هولاند. ومع انطلاق الحرب فجر 24 شباط 2022، ووصول القوّات الروسية إلى حدود كييف في محاولة لتطويقها والسيطرة عليها، ظنّ الكثيرون أن موسكو ستستطيع السيطرة على المناطق الضرورية لإقامة «شريط أمن» في دونباس في وقت قصير، ومن ثمّ إنهاء العملية العسكرية عبر فرْض اتّفاق على الأوكران يشمل تحقيق الضمانات الأمنية التي تريدها. لكن حقائق الميدان في الأسابيع الأولى أظهرتْ أن الجيش الأوكراني كان قد استعدّ جيّداً للحرب، مدفوعاً بدعم عسكري ولوجستي كبير من الولايات المتحدة وشركائها في حلف «الناتو».

> تُكافح القوّات الروسية على الأرض من أجل الوصول إلى وضع يمكن على أساسه إعلان انتصار

مع مضيّ نحو شهر، جاء قرار روسيا سحْب قوّاتها من محيط كييف، والذي جرى تبريره رسمياً بالسعي لدفع العملية التفاوضية، فيما فُسّر إعلامياً بأنه إشارة إلى فشل خطط موسكو الأوّلية. فشلٌ انسحب أيضاً على خاركوف، قبل أن يتمكّن الجيش الروسي من تحقيق إنجاز مهمّ بالسيطرة على كامل مقاطعة خيرسون جنوب أوكرانيا في 15 آذار 2022. وبمرور الوقت، وثبوت الإخفاق الروسي في الحسم السريع، وتصاعُد الدعم العسكري «الأطلسي» لأوكرانيا، وجدت موسكو نفسها مضطرّة لتعديل استراتيجيتها؛ إذ أعلنت، في 19 نيسان الفائت، إطلاق المرحلة الثانية من العملية العسكرية، والهادفة إلى «تحرير كامل أراضي إقليم دونباس». يومها، أوضح نائب قائد قوّات المنطقة العسكرية الوسطى في الجيش الروسي، روستام مينيكاييف، أن «أحد أهداف الجيش الروسي يكمن في إحكام السيطرة التامّة على منطقة دونباس وجنوب أوكرانيا، ما سيتيح إنشاء ممرّ برّي إلى القرم، والتأثير على المنشآت الاقتصادية الأوكرانية ذات الأهمّية الحيوية». وأشار مينيكاييف إلى أن السيطرة على جنوب أوكرانيا ستمنح روسيا ممرّاً إضافياً إلى «جمهورية ترانسنيستريا»، المعلَنة موسكو نجاح قوّاتها في السيطرة على مدينة ماريوبول الاستراتيجية المطلّة على بحر آزوف، وهو ما عَدّ الإنجاز الأهمّ لها منذ بدء الحرب، والذي جعلت من خلاله «آزوف» بحراً روسياً بالكامل. وفي 3 تموز الفائت، أعلن وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، السيطرة على كامل أراضي «جمهورية لوغانسك الشعبية» المعلَنة من جانب واحد أيضاً، والمعترَف بها من قِبل روسيا، وهو ما اعتُبر بدوره مكسباً بالغ الأهمية، كونه خسّر الجيش الأوكراني خطّ دفاع مهمّاً هناك. على أن هذه المكاسب لم تؤدِّ إلى كسْر طُرق الإمداد العسكري الغربي إلى كييف. وفي 11 كانون الثاني، عادت القيادة الروسية وأحدثت تغييرات في قيادة العمليات العسكرية؛ إذ عيّن وزير الدفاع، سيرغي شويغو، رئيس الأركان العامّة للقوّات المسلّحة، فاليري غيراسيموف، قائداً لمجموعة القوّات المشتركة الروسية في أوكرانيا، كما عيّن نوّاباً له هم: القائد العام للقوّات الجوية، الجنرال سيرغي سوروفكين، والقائد العام للقوّات البرّية، الجنرال أوليغ ساليوكوف، ونائب رئيس الأركان العامّة، الفريق أول أليكسي موسكو بخطوات إجرائية سريعة، بدأها بوتين بإعلان التعبئة العامّة الجزئية في 21 أيلول الماضي، واستدعاء نحو 300 ألف جندي من الاحتياط للخدمة. وأعقب ذلك تعيين الجنرال سيرغي سوروفيكين قائداً للقوّات العاملة في أوكرانيا، قبل أن تُفتح روسيا، على خلفية استهداف جسر القرم في 8 تشرين الأوّل الماضي (والذي اتُّهمت موسكو كييف بالوقوف خلفه)، استراتيجيتها الجديدة المتمثّلة في إنهاك البنى التحتية الأوكرانية، واستهداف كلّ طُرق الإمداد العسكري الغربي إلى كييف. وفي 11 كانون الثاني، عادت القيادة الروسية وأحدثت تغييرات في قيادة العمليات العسكرية؛ إذ عيّن وزير الدفاع، سيرغي شويغو، رئيس الأركان العامّة للقوّات المسلّحة، فاليري غيراسيموف، قائداً لمجموعة القوّات المشتركة الروسية في أوكرانيا، كما عيّن نوّاباً له هم: القائد العام للقوّات الجوية، الجنرال سيرغي سوروفكين، والقائد العام للقوّات البرّية، الجنرال أوليغ ساليوكوف، ونائب رئيس الأركان العامّة، الفريق أول أليكسي كيم. وأوضح، يومها، بيان وزارة الدفاع أن «رفْع مستوى قيادة العملية العسكرية الخاصة يرتبط بتوسيع نطاق المهامّ، وضرورة تنظيم تفاعل أوثق بين فروع القوّات المسلحة، وكذلك تحسين نوعية الدعم وفعالية إدارة مجموعة القوات».

تالياً، عقب ذلك، تقدُّم القوّات الروسية على أكثر من جبهة في أراضي «جمهورية دونيتسك الشعبية» (المعلَنة من جانب واحد والمعترَف بها من قِبل موسكو)، لتبدأ رقعة السيطرة الروسية في المنطقة بالتوسّع، ويسجّل الإنجاز الأبرز هناك بانتزاع مدينة سوليدار، فيما يتواصل السعي اليوم لإسقاط مدينتَي أرتيوموفسك (باخموت بالأوكرانية) وأوغليدار، والذي سيمثّل تغييراً استراتيجياً في المعركة لصلحة روسيا، وكسراً لأهمّ خطّ دفاع أوكراني. وأمام التقدّم الروسي هذا، أقرّت كييف بأن الوضع في دونيتسك يزداد صعوبة، وهو ما دفع الغرب بقيادة واشنطن إلى بدء عملية تحشيد عسكرية جديدة لصلحة أوكرانيا، يُفترض أن تشمل تزويدها بدبّابات «أبرامز» الأميركية و«ليوبارد 2» الألمانية. في المقابل، عمدت روسيا إلى فتْح جبهة في زابوروجيا بهدف تشتيت القوّات الأوكرانية ومنْعها من التقاط أنفاسها، فيما حذّر الأمين العام لحلف «الناتو»، ينس ستولتنبرغ، من أن «موسكو تستعدّ لشنّ هجوم كبير»، وهو ما ذهب إليه أيضاً الرئيس الليتواني، جيتاناس نوسيدا، الذي اعتبر أن «المرحلة الحاسمة من الحرب» بدأت بالظهور. وفُسّرت هذه التحذيرات، في بعض الأوساط، على أنها دعاية مضخّمة بهدف حشد مزيد من الدعم العسكري لأوكرانيا، على رغم إقرار رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، الجنرال مارك ميلي، في 20 كانون الثاني، بأنه سيكون «من الصعب جدّاً جدّاً» على القوّات الأوكرانية استعادة الأراضي التي سيطرت عليها روسيا.

وفي هذا الإطار، يرى مدير الأبحاث في «نادي فالداي الدولي للمناقشة»، ورئيس تحرير مجلة «روسيا في السياسة العالمية»، فيودور لوكيانوف، أن «القادة الغربيين في طريق مسدود. إنهم لا يعرفون كيف يغيّرون الوضع، لذلك يواصلون ضخّ الأسلحة إلى أوكرانيا». ويضيف لوكيانوف، في تصريح إلى صحيفة «فزغلياد»، إن القادة الغربيين «ليس لديهم إجابة عن السؤال حول ما يجب أن يكون عليه النجاح العسكري للقوّات المسلّحة الأوكرانية، لأنه من غير المعروف كيف سيكون ردّ فعل روسيا على ذلك». وفي الاتّجاه نفسه، يرى رئيس «مركز الأمن الدولي» في «IMEMO RAS»، اليكسي أرباتوف، أن «الأوروبيين قلقون، وبينما يزيدون إمدادات الأسلحة، لا يزالون يفكّرون في كيفية مشّ الصراع من التصعيد».

نجحت كييف بحلول شهر أيلول الماضي في تعديل كفّة الميدان لمصلحتها (أ ف ب)

وبينما يترقّب العالم «الهجوم الروسي الوشيك» بحسب «الناتو»، وتُكافح القوّات الروسية على الأرض من أجل الوصول إلى وضع يمكن على أساسه إعلان انتصار، يستمرّ الحشد العسكري «الأطلسي» بهدف «إلحاق الهزيمة بروسيا وليس سحقها»، وفق ما قاله الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، وردّ عليه بوتين أخيراً بأن «هزيمة روسيا في الميدان مستحيلة».

عامٌ على الحرب

على الغلاف

فلاديمير بوتين... روسيا كجغرافيا متجسّدة

خضر خروبي

لا شكّ في أن اللحظة التي اختارها الرئيس الروسي الأسبق، بوريس يلتسين، أو أُجبر على اختيارها للتنازل عن سُدّة الرئاسة لفلاديمير بوتين، مطلع الألفية الجديدة، تشكّل علامة فارقة في تاريخ روسيا، بين عهدٍ مضى غير مأسوف عليه لدى معظم المواطنين الروس، لكونه الشاهد على أعظم خيباتهم على الإطلاق، وعهدٍ آخر مثّل الحدّ الفاصل بين الخيبة والأمل.

الولاية الرئاسية الأولى: «المهمّة المستحيلة»

قبل وصوله إلى الرئاسة، حين اختير رئيساً للوزراء في آب 1999، وفي ظروف خيّم عليها مشهد الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية المتلاحقة، والاضطرابات المعيشية والتحوّلات الاجتماعية العميقة في بيئة أدرك فيها الروس معنى الخوف والقلق على المصير، لم تكن للرجل، خلافاً للنمط المألوف عن رجالات السياسة الذين يميلون إلى إغداق الوعود الفارغة، مواقف واضحة وعلنية إزاء تلك الهواجس، لسبب بسيط وهو أنه أدرك مدى حراجة الوضع في بلاده، وأنه لا أجوبة جاهزة تكفل لها الخروج من النفق المظلم الذي دخلتْه مطلع التسعينيات. فلدى سؤاله من قِبَل أحد الصحافيين عن برنامجه الرئاسي، قبيل انتخابات 2000، أجاب بوتين بكل بساطة: «لن أفصح عنه»، وهو موقف وضعه في صورة اللوح الفارغ الذي يستطيع كلّ مواطن روسي أن يَكتب عليه أيّ شيء يريده، وأظهر ما بدا أنه نقطة ضعف وقوّة لديه في آن واحد، إذا ما أُضيفت إليه مهاراته في التواصل مع الجمهور حين فتَح أبواب الكرملين لحلقات لنقاش مع شخصيات من الطبقات الاجتماعية كافة حول القضايا الهامّة المتّصلة بشؤون البلاد، فضلاً عن شخصيّته الودودة.

هكذا اتّسمت مسيرة بوتين، لا سيما سنواته الأولى في الحكم، بالحذر والغموض، وبشيء من الصمت المتقَن والمقصود، في إطار الترويج لقناعاته الوطنية حول بناء الدولة، ولرؤاه السياسية والثقافية والاقتصادية لدور بلاده الخارجي في عالم ما بعد الحرب الباردة، والتي غالباً ما كان ينجح في تسويقها للرأي العام الروسي، متسلّحاً بالحاجة الشعبية إلى زعيم قوي ودولة قوية؛ المطلبَين الأساسيَين لنحو 70 في المئة و60 في المئة على التوالي من الشعب الروسي، وفق استطلاعات رأي أُجريت عشية الاستحقاق الرئاسي عام 2000. رؤى الزعيم الجديد، الذي بدا على دراية بما يحتاجه شعبه منه، سواءً حول شكل النظام السياسي للدولة، أو الدور الخارجي المنوط بها، جاءت مدموغة بلا أدنى شك ببعض من أحلامه وتصوّراته الجيوبوليتيكية، فكانت بمثابة «وصْفته السرّية» لإلهام شعبه وبعْث الروح القومية لديه من جديد، بهدف إعادة الثقة بروسيا ومكانتها العالمية، على نحو ما يشتهي الرئيس الشاب. مرّة أخرى، لعب القدَر «لُعبته» مع بوتين، على وقْع ارتفاع أسعار النفط في بداية ولايته الرئاسية الأولى عام 2000. آنذاك، تمكّن، مستفيداً من مُهادنته للغرب بعد أحداث أيلول 2001، من زيادة عائدات بلاده من الخام، واستثمارها لمعالجة بعض المشكلات الاقتصادية والمعيشية للمواطنين الروس، والتخفيف من أزمة المديونية الحادّة التي عصفت بروسيا. كذلك، انطلق من نجاحه في القبض على خيوط اللعبة في السياستَين الداخلية والخارجية، لإعادة فرْض الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة، وقصقصة أجنحة أبرز وجوه الطغمة السياسية والاقتصادية الفاسدة التي تضخّمت ثرواتها بعد انهيار الحكم الشيوعي، جرّاء استفادتها من بيع مؤسّسات القطاع العام بأثمان بخسة، وهي مؤسّسات استطاع بوتين إعادتها على مراحل إلى إدارة الدولة، ليحقّق الناتج المحلّي الإجمالي الروسي بين عامَي 2000 و2006 نِسب نموّ سنوية قاربت 6,7 في المئة.

وبالنظر إلى أن تعريف الجيوبوليتيكا الروسية بعد الحرب الباردة تركّز حول «أيديولوجيا استعادة مكانة القوّة العظمى» للدولة، كما يوصّفها الباحث الروسي، ألكسندر ميخايلوف، فقد عَقد الرئيس الشاب عزمه على تجاوُز الإرث الصعب لحقبة يلتسين على الصعيد الخارجي، عبر إطلاق حرب الشيشان الثانية، مراهناً على أن الحصيلة النهائية لتلك الحرب ستحدّد طريقة التعامل الغربي مع روسيا مستقبلاً. وبالفعل، كان انتصاره فيها رسالة إلى الخارج باستعادة بلاده مكانتها العسكرية الدولية، وأخرى إلى الداخل باسترجاع هيبة الدولة، بما كان من شأنه تعزيز ثقة المدنيين والعسكريين على حدّ سواء بالنظام السياسي، إضافة إلى تقوية الشعور القومي لديهم، ما أسهم بدوره في ارتفاع شعبيّة بوتين إلى حدود 70 في المئة، وترسيخه كرجل قوي وزعيم مؤثّر وقتذاك.

الرجل الذي نجح في ترسيخ صورته أمام الجمهور المحلّي والدولي على أنه أحد رموز «القومية الروسية»، يمكن اعتباره في الحقيقة رجلاً براغماتياً بامتياز، كونه جمَع في مقاربته لقضايا الداخل والخارج بين مختلف المشارب الفكرية والسياسية في روسيا، وفي طليعتها تيّار «المؤسّساتية الدولية»، الذي يشدّد على أهمّية دفاع موسكو عن القانون الدولي، وتفعيل آلية عمل المنظّمات الدولية كالأمم المتحدة؛ و«تيّار الليبرالية الجديدة» الداعي إلى تعميق الانفتاح على الغرب، وتنمية الاقتصاد الروسي من خلال اقتصاد السوق؛ إضافة إلى «التيّار الأوراسي الشيوعي»، وتيّارات أخرى تدمج بين مختلف ما تقدّم. فعلى مستوى السياسات الداخلية، وعلى رغم تبنّيه نهجاً اقتصادياً ليبرالياً في بعض الجوانب، فإنه يَعتبر أن العقيدة الشيوعية تشتمل على «أفكار جيّدة»، مؤكداً أنه عمل خلال الحقبة السوفياتية بكلّ قوّته لتترجَم على أرض الواقع، بدافع إيمانه العميق بها، وذلك قبل أن تصل إلى طريق مسدود، وفق تعبيره. وكنوع من الاعتزاز بالماضي السوفياتي، ورفْض التكفير عنه، تمت استعادة بعض الرموز القديمة للحقبة الشيوعية ومنها العلم الأحمر كرمز للجيش الروسي، والنجمة السوفياتية الذهبية، فضلاً عن إعادة فرْض النشيد القديم مع بعض التعديلات الطفيفة.

وبهدف إبعاد العوائق من أمامه، سعى بوتين، في سنواته الأولى، إلى كسْب ثقة النُخب الموالية للعهد السابق على غرار فولوشين، وهو كبير موظّفي الكرملين في عهد الرئيس يلتسين، بالتوازي مع تقاربه بصورة نسبية مع بعض الشخصيات الليبرالية الفاعلة في الاقتصاد، من أمثال أناتولي تشوبايس. ومع تحرّره تدريجاً من سطوة «الحرس القديم»، استعان الرئيس الجديد بشخصيات موثوقة، ممَّن يُعرفون بـ«السيلوفيكي»، أو «الرجال الأقوياء» ضمن الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس، وجلّهم من زملائه القدامى في الاستخبارات، كنيكولاي باتروشيف، الذي يشغل حالياً منصب سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي، وسيرغي شويغو، وزير الدفاع الأكثر قرباً للكرملين، أو من فريق عمله السابق مع عمدة سان بطرسبورغ، وعلى رأسهم ديمتري ميدفيديف، نائب رئيس مجلس الأمن الروسي حالياً، وهو رئيس ورئيس وزراء سابق.

الولاية الثانية: إرهاصات الصدام مع الغرب

إذا كانت حرب الشيشان الثانية قد طبعت الولاية الأولى لبوتين، كعنوان للتعاون بين موسكو وواشنطن في «الحرب على الإرهاب»، فإن ولايته الثانية شهدت إرهاصات صِدامه مع الغرب، لا سيما في الشرق الأوسط بسبب الغزو الأميركي للعراق. فمن «محطّة الفيتو الروسي - الفرنسي» عام 2003 رفضاً للمزاعم التي روّجها الأميركيون بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية لتبرير الغزو، إلى خطاب ميونيخ الشهير عام 2007، والذي هاجم فيه الرئيس الروسي بشدّة سياسات الهيمنة الأميركية، وصولاً إلى تمايز ديبلوماسية موسكو في التعامل مع الملفّ النووي الإيراني، تشكّلت معالم الوجه الآخر لروسيا في عهد بوتين. أبدى الأخير، على مستوى السياسة الخارجية، مرونة فائقة في التعامل مع الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، جاعلاً الحرب معه الملاذ الأخير للدفاع عن مصالح روسيا الحيوية، وفق ما أظهرتْه الأزمة الأوكرانية. هكذا، أجاد اللعبة الديبلوماسية وفنّ التسويات وفق مبدأ «توازن المصالح»، مثلما فعل في الملفّات المتّصلة بضبط مستويات التسلّح التقليدي والنووي، و«الحرب على الإرهاب»، حيث أمكن تأمين تلك المصالح بأقلّ التكاليف والأضرار، خصوصاً أنه يَعلم تماماً مواطن ضعف بلاده في معركة واسعة وشاملة مع الغرب. وعليه، لم يكن مستغرَباً من ساكن الكرملين، على مدى ولايتَين أولى وثانية بين عامَي 2000 و2008، وأخريَين بدءاً من العام 2012 حتى اليوم، أن ينصبّ جهده على عكْس مآلات انهيار الاتحاد السوفياتي، ومقاومة توسُّع حلف «الناتو» ونشْره قواعد عسكرية قرب الحدود الروسية، من أجل تهيئة الأرضية لعملية تفاوضية تعيد تشكيل مناطق نفوذ موسكو، وهيكلة الأمن الأوروبي والعالمي بصورة أكثر عدالة بالنسبة للأخير، خلافاً لما جرى مطلع تسعينيات القرن الماضي.

«المبشّر بأوراسيا الجديدة»

ارتكزت العقيدة السياسية والعسكرية التي تقف وراء تحرُّكات الرئيس الروسي، إلى تصوّرات مُنظّري المشروع الأوراسي الذين يرون أن لا وجود لروسيا المستقلّة والمقتدرة إلّا في عالم متعدّد الأقطاب، وعلى رأسهم ألكسندر دوغين، الذي تُطلَق عليه في الغرب تسمية «عقل بوتين»، وسبق أن عمل مستشاراً في مجلس الدوما الروسي حتى عام 2003، وشغل منصب رئيس مجلس خبراء الجيوبوليتيكا للأمن القومي الروسي بعد ذلك. وكشكل من أشكال السير على خُطى التجربة «الأتاتوركية»، يشدّد دوغين على ضرورة أن يكون نظام الحُكم في روسيا «أيديوقراطياً» (أي يتبنّى عقيدة سياسية محدّدة)، بحيث يقوم على مأسسة نهج بوتين، كإرث أو كنهج أيديولوجي رسميّ متّبَع في إدارة السياستَين الداخلية والخارجية. وفي سياق رفْضه لنموذج الحُكم في الديموقراطيات الغربية، يعرض دوغين نظريته القائمة على تحكيم «أقلّية مقدّسة» يقع على عاتقها تحديد وجهة البلاد ومصيرها. ووفق هذه النظرية، وبشيء لا يخلو من فكر سياسي موغل في الدوغمائية، يستنسخ التقاليد السياسية لحقبة الممالك الدينية في أوروبا، يصبح بوتين هو «النبي المبشّر بعصر أوراسيا الجديدة».

وعلى رغم تنوّع الرؤى الفكرية حيال المشروع الجيوبوليتيكي المذكور، إلّا أنها تتقاطع عند نقطتَين أساسيتَين. تتعلّق الأولى ببناء شبكة من الشراكات البراغماتية مع بعض القوى المتوجّسة من واشنطن مِن مِثل تركيا، لدوافع اقتصادية أو نفعية، وكذلك بنسج التحالفات الاستراتيجية مع قوى مناوئة للولايات المتحدة كالصين وإيران، تشارك روسيا رغبتها في إيجاد توازن دولي بوجه الغرب، والدفاع عن القيم المحافظة الأخلاقية. أمّا النقطة الثانية، فتتركّز على حتمية التوسّع الجغرافي عند الضرورة، وأيضاً إيجاد تشابكات إقليمية جديدة أمنية واقتصادية وسياسية، برعاية أو مشاركة روسية، ضمن منطقة أوراسيا ذات الأهمية البالغة استراتيجياً. ولتأكيد هذا التوجّه، أعلن بوتين، في الأوّل من تشرين الأوّل 2000، أن روسيا الاتحادية هي دولة أوراسية، كإيجاز لبرنامجه على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية. وفي أثناء خطابه الوطني عام 2005، أكد التزام حكومته بالمبادئ الأساسية للمشروع الأوراسي، مشدّداً على أن «لروسيا مهمّة خاصة في قارة أوراسيا».

بوتينية أم دوغينية؟

مهما يكن من أمر، فقد برهنت الأزمة الأوكرانية، وقبْلها أزمتا سوريا وجورجيا، على تمسّك «قيصر روسيا»، بما بات يُعرف بـ«مبدأ بوتين» المتّسق مع قناعاته الأوراسية، والمرتكز بصورة جوهرية إلى أولويات بناء المنعة الداخلية لروسيا، وتعزيز موقعها بين القوى الكبرى على مختلف الصعد، في نظام عالمي جديد متعدّد الأقطاب، لا يتجاهل المخاوف الأمنية لبلاده، ويقرّ بحقّها في دائرة امتيازات خاصة داخل الفضاء السوفياتي السابق، وبنفوذ معترَف به من قِبَل القوى الغربية، يليق بـ«المكانة التي تستحقّها» كقوة عظمى لها هيبتها وكلمتها المسموعة، ودولة نووية، وأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي. ففي أحد خطاباته إلى الشعب الروسي، قال بوتين: «نحن قوة عالمية، ليس بسبب أنّنا نمتلك قوّة عسكرية عظمى وقوّة اقتصادية محتمَلة، ولكن كذلك لأسباب جغرافية، وسوف نظلّ موجودين مادّياً في أوروبا، وآسيا، في الشمال والجنوب، كما لنا في كلّ مكان بعض من الاهتمامات والمخاوف».

> اتّسمت مسيرة بوتين، لا سيما سنواته الأولى في الحكم، بالحذر والغموض

ومع ذلك، لا تزال النظرية الأوراسية القائمة على تبرير التوسّع الجغرافي في الفكر الاستراتيجي الروسي في العهود القيصرية والشيوعية، لدواعٍ أمنية، تجد صداها في الكرملين؛ ذلك أن الأوراسيين الأوائل شدّدوا على فكرة «بؤرة التطوّر» أو «مناطق المصير الحاسمة» وفق تعبير علماء الجيوبوليتيك الأوراسيين الكلاسيكيين. وفي واقع الأمر، فإن المفاهيم المذكورة تستنسخ فكرة المجال الحيوي عند العالم الألماني، فريدريك راتزل، مع فارق يكاد ينحصر في إدماج مفاهيم الأوراسية المعاصرة في الاستراتيجية الروسية «التبشيرية»، كتجسيد عملي لـ«قوى الخير» (قوى البرّ) في مواجهة «قوى الشرّ» الأطلسية (قوى البحر). بمعنى آخر، تطرح الأوراسية نفسها مقابل الأطلسية، في مواجهة بينها وبين العولمة، قائمة على رفْض الأولى نموذج الثقافة «الليبرالية» الاستهلاكية بوصفها ثقافة تدميرية تقف خلْفها الولايات المتحدة، لمصلحة توجّه أيديولوجي أكثر محافظة وثورية في الوقت نفسه، على المستويَين الروحي والأخلاقي، وذي طبيعة «خلاصية» لمشكلات روسيا والعالم. وعلى ما يبدو، فإن التماهي شبه التام بين بوتين ودوغين في مقاربة العلاقات الخارجية لروسيا، تفسّره نظرة الأخير إلى إيران بوصفها «الحليف الأكثر أهمّية» لموسكو، و«حجر الزاوية» لتحالفاتها الأوراسية، إلى حد تحمّسه لضمّها إلى معسكر «الإمبراطوريات النووية» ضمن الحلف الأوراسي، في مواجهة «العدو المبين»، إضافة إلى تشديده على أهمّية العلاقة مع الصين، وإنْ كان يضعها في مرتبة «حليف الملاذ الأخير». هذا التوجّه، الذي يندرج ضمن ما تسمّيه الأيديولوجيا الأوراسية «النزوح نحو الشرق»، جعل دوغين إحدى أكثر الشخصيات الجيوبوليتيكية الروسية المعاصرة شهرة، وتأثيراً في التوجّهات الاستراتيجية الكبرى لروسيا المعاصرة.

رؤية بوتين لمستقبل الأمن الأوروبي والنظام الدولي

من حرب الشيشان، إلى حربَي سوريا وأوكرانيا، بدا واضحاً حجم طموحات موسكو إلى فرض دورها، بالقوّة العسكرية إذا تطلّب الأمر، في كلّ مرّة لا يوافق فيها الغرب على حلول سياسية تكفل لها مصالحها وهواجسها، سواءً على المستوى الإقليمي، أو الدولي. وبحسب الباحثة في معهد «بروكينغز»، أنجيلا ستِنت، فإن بوتين بنى تقديراته حين طرح مسألة إعادة تشكيل الهيكل الأمني الأوروبي مع المفاوضين الغربيين، قُبيل تفجّر الحرب في أوكرانيا، على أنه يحقّ لروسيا امتلاك حق النقض «المشروع» في ما يتّصل بخيارات السياسة الخارجية لجيرانه، أسوة بوضعية الولايات المتحدة في دول أميركا الجنوبية، المتعارَف عليها كـ«حديقة خلفية» للأميركيين. وتشير ستِنت إلى أن مطالبات روسيا شملت التزام دول الجوار المباشر كأوكرانيا، ودول البلطيق والقوقاز، وكذلك السويد وفنلندا، الحياد التامّ، بما يضمن عدم انضمامها إلى أيّ حلف معادٍ لموسكو، فضلاً عن سحْب قوّات «الناتو» من وسط وشرق أوروبا، كما كان عليه الوضع عام 1997. وتضيف المسؤولة السابقة في الاستخبارات الوطنية الأميركية لشؤون روسيا وأوراسيا، أن الرئيس الروسي يبني تقديراته على ضعف الغرب، وإمكانية اللعب على التناقضات بين دول «الأطلسي»، وخصوصاً بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، من أجل ضعضعة تماسك الحلف، وصولاً إلى الإطاحة بالنظام الدولي الليبرالي القائم، والمهيمَن عليه أميركياً، وذلك باستخدام أوراق قوّة روسيا في الدفاع عن أمنها، ومواجهة المخطّطات الغربية في مناطق الأزمات، عبر خطوات مفاجئة وغير متوقعة.

فبوتين، الذي وصف انهيار الاتحاد السوفياتي بأنه «أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين»، والمتوجّس من وجود نوايا أميركية لتحويل أوكرانيا إلى قاعدة انطلاق لتهديد بلاده، على غرار ما تعرّضت خلال الحرب العالمية الأولى، انطلاقاً من البوّابة بين بحر البلطيق والبحر الأسود، يتبنّى سردية مظلومية الشعب الروسي الذي وجد 25 مليوناً منهم أنفسهم خارج روسيا بعد تفكّك «النظام الشيوعي»، من بينهم 12 مليوناً داخل أوكرانيا وحدها. وفي هذا السياق، تشير مجلّة «فورين أفيرز» إلى مقال نشره الرئيس الروسي صيف عام 2021 بعنوان «حول الوحدة التاريخية بين الروس والأوكرانيين»، أسهب من خلاله في شرح تلك المظلومية، معرباً عن استنكاره تحوّل الملايين من مُواطنيه إلى أقلّيات داخل بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، خارج ما وصفه بـ«الوطن الأمّ التاريخي»، علماً أن المقال تمّ توزيعه لاحقاً على الجنود الروس بهدف تبيان أهداف الحرب على أوكرانيا. ولعلّ أكثر ما يُقلق الغرب، أن ما يصنَّف ضمن خانة «الهواجس التاريخية» لروسيا و«المخاطر الجيوبوليتيكية» المحدقة بها، التي يروّج لها بوتين، تلْقى آذاناً صاغية في الشارع الروسي، ما يفسّر تصاعد شعبية الرجل بعد حرب أوكرانيا، تحت ذريعة حماية «الأقلّية الروسية في دونباس، والنهج العدائي لكييف. ففي الأدبيات الروسية، تُعدّ أوكرانيا منفذاً جيواستراتيجياً لروسيا، فيما يحاول بوتين اليوم إعادة إنشاء المنطقة الجيوسياسية العازلة حول بلاده، والتي رآها الحكّام الروس، في العهدَين القيصري والشيوعي، جوهرية لبقائهم، مستندين إلى منطق مفاده أن جغرافية روسيا تمثّل مصيرها، وأن على كلّ حاكم تأمين أراضي البلاد من خلال التوسّع ما وراء الحدود، ودمْج الشعوب المجاورة كشكل من أشكال تحييد المخاطر بشكل استباقي.

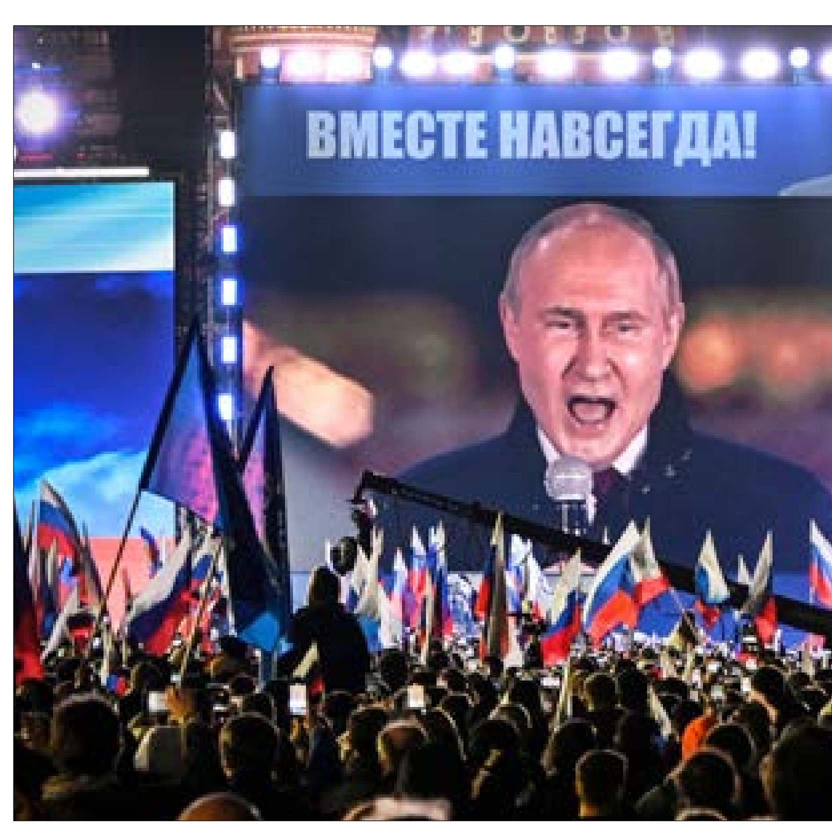

(أف ب)

مجال النفوذ ليس وهماً: ماذا لو تواضعت أميركا؟

ملاك حمود

باستثناء التحذيرات المتواترة، والصادرة في مجملها من واشنطن، بدا احتمال إطلاق غزو، مطلع عام 2022، مؤجّلاً إنْ لم يكن بعيداً، حتى إن كثيرين ظنّوا أن حلّاً سيكون في متناول اليد. ظلّت موسكو، من جهتها، على رغم الحشود العسكرية الهائلة التي كانت تطوف الحدود الروسية - الأوكرانية، تُكذّب التحذيرات. لكن سيتّضح في ما بعد أن الحرب التي صارت واقعاً، أبعد بكثير من كونها رسالة إنذار خاطفة، أو من كوْن أطرافها قادرين على حسْم سريع. وإلى أن تتحدَّد هويّة الرابح، فإن لسان حال كييف كما موسكو: «سننتصر»، مهما بلغنا من صعاب. على مدى عام كامل، مثّلت هذه الحرب الحدث الدوليّ الأضخم، ذلك أن ما سيترتّب عليها من نتائج، سيحدِّد شكلاً آخر للنظام الدولي. لهذا، «كان الغرب المدافعَ عن أوكرانيا، وملجأها، وترسانتها، ومصرفها، إن لم يكن حليفها العسكري الكامل»، والتعبير لجيمس ميك في «غارديان». ولكن السؤال الذي يتعيّن طرْحه مع دخول الحرب عامها الثاني، هو عن المدى الذي سيذهب إليه الغرب دفاعاً عن أوكرانيا، وعن الحلول المقبولة لنهايتها.

ليست حرباً شاملة

سعت روسيا، في بداية الحرب، إلى «القبض على أوكرانيا على حين غرّة»، مستعينةً بجيش حديث شارك في بعض المناورات سريعة الحركة والتي افتُرض أن من شأنها أن تسفر عن نصر سريع وحاسم. لكن جيشها أصبح، مع مرور الوقت، أكثر اعتماداً على وابل المدفعية، وهجمات المشاة الجماعية، لتحقيق اختراقات في ساحة المعركة مع تصعيد هجماته على المدن الأوكرانية. يشرح لورانس فريدمان، في مقالته المنشورة في «فورين أفيرز» بعنوان «كييف وموسكو تخوضان حربَين مختلفتَين»، باستفاضة، كيف تباعدت استراتيجيات روسيا وأوكرانيا بشكل متزايد؛ ويرى أن كييف كانت «أكثر ابتكاراً في تكتيكاتها، وأكثر انضباطاً في تنفيذها. وبمساعدة إمدادات السلاح الغربي والقيادة الرشيقة، تمكّنت من استعادة بعض المناطق التي سيطرت عليها القوات الروسية»، وخصوصاً خاركيف وخيرسون، لكنها كانت تقاتل فقط على أراضيها. وعلى رغم إسباغه صفة «الحرب الشاملة» على المقاربة التي تتبنّاها روسيا في الحرب، و«الحرب الكلاسيكية» على تلك التي تنتهجها أوكرانيا، يخلص الكاتب إلى أن موسكو لا تسعى إلى حرب شاملة، ذلك أنها «امتنعت عن استخدام الأسلحة النووية - الرموز النهائية للحرب الشاملة المعاصرة». ففي بدايتها، لوّح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بالردع النووي، لتحذير دول «الناتو» من التدخّل المباشر. وفي الوقت نفسه، بدا أن رغبته في تجنّب حرب مباشرة مع الحلف، «منعتْه من استخدام السلاح النووي على نطاق أصغر داخل أوكرانيا، ومن إصدار الأوامر بشنّ هجمات على دول «الناتو» المجاورة». لكن، سواء استمرّت الحرب في أوكرانيا لأشهر أو سنوات، ستستمرّ الأسلحة النووية في الظهور في خلفية الصراع، وفق هيذر ويليامز، مديرة مشروع القضايا النووية في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، لأن الرئيس الروسي «اعتمد على التهديدات النووية لسببَين رئيسيَن: أولهما، ردع «الناتو» عن التدخّل المباشر في أوكرانيا؛ وثانيهما أكثر خطورة: فمن خلال إبداء استعداده لاستخدام الأسلحة النووية، يشير بوتين أيضاً إلى التزامه بالانتصار في الحرب بأيّ ثمن».

النفوذ لم يَعُد حكراً على أميركا

مع مضيّ العام الأوّل، أصبح الرأي القائل إن «مناطق النفوذ» شيء من الماضي، منتشر على نطاق واسع، والإشارة لإيما آشفورد، في «فورين أفيرز»، بالنسبة إلى العديد من المعلّقين الأميركيين، مثّل ردّ جو بايدن على الحرب، «أكبر انتصار للسياسة الخارجية الأميركية»، تضمين «استراتيجية الأمن القومي» الصادرة عن البيت الأبيض في تشرين الأول الماضي، إشارة إلى «(أنّنا) نقود ردّاً موحّداً ومبدئيّاً وحازماً على الغزو الروسي، وقد حشدْنا العالم لدعْم الشعب الأوكراني». تُمثّل الحرب في أوكرانيا، كما تراها آشفورد، «إخفاقاً واضحاً لقرارات السياسة الخارجية الأميركية». إذ «من المؤكد أنها أظهرت استعداد الغرب لمواجهة عودة سياسات القوّة، لكنها جلّت أيضاً القيود العمليّة لتلك الاستراتيجية. لم يكن العام الماضي تفنيداً لمنافسة القوى العظمى أو مجالات النفوذ، كما يصفها البعض، بل كان عرضاً لما تبدو عليه كل هذه الأمور في الممارسة». ومع دخول أميركا فترة من الخلاف المتزايد حول حدود مجال النفوذ الغربي، وكيفية تفاعلها مع مجالات نفوذ كلّ من روسيا والصين، يصبح، بحسب الكاتبة، «تعلُّم الدروس الصحيحة من أوكرانيا أكثر إلحاحاً». قبل بدء الحرب، كان بايدن قد قرّر أن تكلفة قتال روسيا مباشرة ستكون باهظة للغاية؛ وتحدّث مسؤولو إدارته بشكل علني عن تسليح تمرُّد أوكراني في المستقبل، بعد انتصار روسي متوقَّع على نطاق واسع. ومع هذا، تتساءل الكاتبة: «إذا كانوا يعلمون طوال الوقت أن احتمالات منْع الصراع تتضاءل، وأن الولايات المتحدة لن تشارك بشكل مباشر فيه، فلماذا لم يفكّروا في خيارات السياسة الأخرى: مثل عرْض وقْف اختياري لقبول أوكرانيا في «الناتو»؟». أصبح، اعتباراً من عام 2014، مفهوماً بين نخب السياسة الخارجية الأميركية أن عضوية أوكرانيا وجورجيا في «الأطلسي» «طموحة أكثر من كونها عملية». ويمكن في هذا السياق، الاستدلال بما قاله الباحث مايكل أوهانلون، في شباط من العام الماضي، قبل أسابيع من الغزو: «القول إن أوكرانيا لن تنضمّ إلى حلف الناتو قريباً (إنْ حدث) لا يُعدّ تنازلاً لبوتين، لكنه اعتراف بالواقع». ولكن حتى مع اقتراب الحرب، لم يكن صنّاع السياسة الأميركيون مستعدّين للاعتراف بهذه الحقيقة، وهم أوضحوا مراراً أنهم لن يناقشوا سياسة «الباب المفتوح» التي يتبعها «الناتو» مع روسيا. وحين سُئل وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، قبل أسابيع قليلة من الغزو، عن هذه السياسة، أجاب: «لن يكون هناك تغيير... هناك مبادئ أساسية نلتزم بدعمها والدفاع عنها»، بما في ذلك «حقّ الدول في اختيار ترتيباتها الأمنية وتحالفاتها».

تسلّط الحرب في أوكرانيا الضوء على كلفة «منافسة القوى العظمى» إذا أديرت بشكل سيئ، و«يَظهر احتمال وقوع كارثة إذا لم يتمكّن صانعو السياسة في الولايات المتحدة من تجاوز عقليتهم أحادية القطب»، تضيف آشفورد. وبالمعنى الأوسع، تعني الحرب عودة التنافس على مجالات النفوذ في السياسة الدولية. لكن ثمة سوء فهم واضحاً؛ فمجال النفوذ ليس نوعاً من المجاملة التي تقدّمها قوّة عظمى إلى أخرى على رؤوس الدول الأصغر والأكثر ضعفاً. غالباً ما تكون مجرّد حقيقة، تأكيداً للجغرافيا والقوّة. مجال النفوذ هو ببساطة مكان تؤكد فيه قوّة عظمى هيمنتها، في مقابل أخرى تخشى أو لا ترغب في تحدّيها لأن التكاليف المتصوّرة باهظة للغاية. يقترح بعض المعلّقين أنه «لا يمكننا قبول مثل هذه الترتيبات، بحجّة أن العالم قد تجاوز هذه الأفكار الاستعمارية القديمة إلى عصر أكثر استنارة». لكن الأمور أبسط. خلال اللحظة أحادية القطب، وهي فترة الهيمنة الأميركية العالمية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، لم تكن الولايات المتحدة بحاجة إلى الاهتمام كثيراً بمسألة مجالات النفوذ، لأن قوّتها لم تكن محلّ اعتراض. عبّر العالم السياسي، غراهام أليسون، عن الأمر بإيجاز: «لقد توقّف صانعو السياسة في الولايات المتحدة عن التعرّف إلى مجالات النفوذ ليس لأنّه مفهوم عفا عليه الزمن، ولكن لأن العالم بأسره أصبح مجال نفوذ أميركياً بحكم الواقع». ويدخل العالم اليوم فترة من الخلاف حول حدود القوّة الأميركية، حيث أصبحت روسيا والصين قادرتَين بشكل متزايد على فرض مصالحهما الخاصة في المناطق الأقرب إلى حدودهما.

مفاوضات... بالطبع

في تقريرها بعنوان «تجنُّب حرب طويلة: سياسة الولايات المتحدة ومسار الصراع بين روسيا وأوكرانيا»، تلفت مؤسّسة «راند» إلى أنه «كلّما طال أمد الحرب، زاد احتمال التصعيد الذي قد يضع روسيا في صراع مباشر مع «الناتو»»، داعية القوى الغربية إلى فعْل المزيد من أجل دفْع الأطراف المتحاربين إلى طاولة المحادثات. ويوضح كاتبا التقرير، وهما عالما السياسة صموئيل شاراب وميراندا بريبي، العوامل الهيكلية المقلقة للحرب: «ليس لدى روسيا ولا أوكرانيا فرصة لتحقيق النصر المطلق»، فيما يثير إيشان ثارور وسامي ويستفول، في «واشنطن بوست»، «حالة الارتياب التي تلوح في الأفق حول المدّة التي يمكن أن يستمرّ فيها الغرب في تقديم المساعدات والأسلحة إلى أوكرانيا»، ولا سيما أن استطلاعاً حديثاً لمؤسسة «بيو» أظهر أن هناك «تململاً» في المجتمعات الغربية، وأن مزيداً من الأميركيين والأوروبيين يعتقدون بالفعل أن بلادهم تقدّم الكثير لكييف. ويلفت شاراب وبريبي إلى أن خطر اندلاع «حرب ساخنة مع دولة لديها أكبر ترسانة نووية في العالم»، قد يؤدّي إلى تصعيد الأعمال العدائية لدفع دول «الناتو» إلى مواجهة مفتوحة مع روسيا: «الحفاظ على حرب بين روسيا والناتو دون العتبة النووية سيكون أمراً بالغ الصعوبة، ولا سيما بالنظر إلى الحالة الضعيفة للجيش الروسي التقليدي. فإذا خلص الكرملين إلى أن الأمن القومي للبلاد معرّض لخطر شديد، ربّما يلجأ إلى التصعيد بشكل متعمّد بسبب عدم وجود بدائل أفضل». أحد المحدّدات، كما يرسمها الخبير الاستراتيجي، إليوت كوهين، هو كيفية وضع نهاية واضحة للحرب؛ «الحكمة التقليدية تقول: مفاوضات، بالطبع. وهذا ما قاله رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، الجنرال مارك ميلي، والعديد من المسؤولين في الولايات المتحدة خلال العام الأوّل للحرب». لكن جلوس القادة المرهَقين إلى طاولة المفاوضات، قد تتأتّى عنه ثلاث نتائج تحمل تأثيرات مختلفة على الصراع، إذ يمكن أن تكون المفاوضات «عبارة عن اتفاق على بنود الاستسلام»، أو «محاولة للتوصل إلى وقف إطلاق النار» (يؤدّي فقط إلى استراحة مؤقّتة)، أو «مفاوضات سلام واسعة تنتج اتفاق سلام حاسم». فإذا تباطأ الغرب في تسليح أوكرانيا، «ستزحف كييف بضجر إلى الطاولة»، ولكن «إذا استمرّ الدعم الخارجي بقوّة لكييف، وحافظ الأوكرانيون على قدرتهم الهائلة على التكيُّف ومواصلة القتال، ورأت روسيا انهيارات في قوّتها، ونجح الغرب عبر خطوط الاتصال معها، في تحييد التهديدات النووية»، يمكن أن تلجأ إلى التفاوض. لكن ثمّة سيناريوَين واضحَين لأيّ عملية تفاوض بين كييف وموسكو: «أوّلهما، التوصّل إلى حلّ وسط بكون أساساً لسلام صامد؛ وثانيهما، وهو الأكثر رجحاناً، أن تفضي المفاوضات إلى وقف لإطلاق النار»؛ أي تجميد الصراع العسكري لفترة من الزمن.

العالم

على الغلاف

روسيا خارج «أولمبياد باريس»: الرياضة أداة حربية

فضل السياسة عن الرياضة»، هو المبدأ الاساسي الذي تنادي به الاتّحادات الدوليّة على اختلافها، ولكنها غالباً ما تُخالفه لاعتبارات عدّة، أهمّها تطبيق أجندات دول غربية، على رأسها أميركا وبريطانيا. استهداف الرياضة الروسية بشكل واضح، وخلافاً للقانون الأولمبي، لم يبدأ من اليوم، بل ظهر بشكل جليّ قبل حوالي 10 سنوات، وتحديداً عندما فُتحت قضية «التنشيط الممنهج» للرياضيين الروس قُبيل «أولمبياد سوتشي». الشتوي عام 2014. حينها، اتُّهمت موسكو بـ«تطبيق برنامج منشطات على نطاق واسع» بأمر من الرئيس فلاديمير بوتين بين عامَي 2011 و2015، ليُمنع الرياضيّون الروس من المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية بين عامَي 2016 و2022 إلّا تحت العلم الأولمبي. إلّا أنه سرعان ما بدأت تتكاثر الشكوك حول حقيقة تلك «الفضيحة»، حين فرّ مدير

لم تستثنِ الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة بريطانيا، في مساعيها لإحكام الحصار على روسيا أيّاً من القطاعات الحيوية في هذا البلد، ومن ضمنها الرياضة. إذ راحت واشنطن ولندن في الحرب فرصة ثمينة لاستكمال مشروعهما القديم المتمثّل في خنْق الرياضة الروسية، وإجبار اللجان والاتّحادات الدولية على منْع أندية موسكو ومنتخباتها وأفرادها على حدّ سواء من المشاركات الخارجية... وذلك ما كان بالفعل. اليوم، وبعد مرور عام على الحرب، وجدت اللجنة الأولمبيّة الدوليّة نفسها محرَجة، ومضطرّة لمراجعة تلك العقوبات. إلّا أنها اصطدمت بضغوط غربيّة هائلة تَدفع في اتّجاه إدامة الحصار، الذي يبدو أنه سيتمدّد إلى أجل غير معلوم

حسين سمّور

المختبر الروسي لمكافحة المنشّطات، غريغوري رودتشنكوف، سنة 2016، إلى واشنطن بذريعة «الخوف على أمنه الشخصي»، ليُعقب ذلك بعد أربع سنوات طرْح الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، قانون «غريغوري رودتشنكوف لمكافحة المنشّطات»، والذي يسمح للمحاكم الأميركية بإصدار أحكام جنائية بتهمة تعاطي المنشّطات في الأحداث التي يشارك فيها الرياضيون الأميركيون. كلّ هذه الملابسات لم تدقّق فيها «اللجنة الأولمبية الدولية»، تماماً كما لم تُعر اهتماماً للبيانات الرسمية الروسية.

عام 2022، حاولت الولايات المتحدة معاودة الكرّة نفسها مع الصين، عندما قاطعت «أولمبياد بكين» الشتوي دبلوماسياً، من دون أن تنجح في إقناع غيرها من الدول بالمقاطعة، فنجح «الأولمبياد» وسقطت المحاولة الأميركية. وفي أعقاب هذه النكسة، ومع اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، عادت أميركا، ومعها بريطانيا، إلى توسيع دائرة الحصار على الرياضة الروسية؛ إذ ثُبّتت معادلة منْع مشاركة الرياضيين الروس في «الأولمبياد» إلّا تحت العلم الأولمبي، كما مُنع المنتخَب الروسي الأوّل لكرة القدم للرجال من استكمال تصفيات المونديال، وبالتالي لم يُسمح له بالمشاركة في منافسات كأس العالم في قطر. كذلك، حُظرت على الأندية الروسية المشاركة في البطولات الخارجية ومن بينها «دوري أبطال أوروبا»، والدوري الأوروبي «يوروبا ليغ»، فيما أُجبرت الأندية الرياضية خارج روسيا على عدم ضمّ أيّ لاعب روسي أو لاعبة روسية إلى صفوفها. على رغم كلّ ما تَقدّم، لم تتحرّك الاتّحادات واللجان الرياضية الدولية لتطبيق مبدأ «فصْل الرياضة عن السياسة»، والذي يقضي بإبقاء أيّ جهة أو اتّحاد بَتّت «خلطة» السياسة بالرياضة. إلّا أنه اليوم، بدأت تعلو أصوات من داخل «اللجنة الأولمبية الدولية» بالمطالبة بتصحيح تلك الأخطاء، وفق ما أكّده رئيس اللجنة، توماس باخ، الذي أعلن، قبل أيام، «(أنّنا) نبحث عن مخرج» يسمح للرياضيين من روسيا وبيلاروس بالمشاركة في دورة الألعاب الأولمبية عام 2024 في باريس، على اعتبار أنه «لا ينبغي أن يُحرم أيّ رياضي من المشاركة بسبب جواز سفره». وتزامن ذلك مع بيان لـ«المجلس الأولمبي الآسيوي» اقترح فيه مشاركة الرياضيين من روسيا وروسيا البيضاء في التصفيات المؤهّلة إلى «أولمبياد باريس»، فيما بدا لافتاً قول رئيسة بلدية باريس أن هيدالغو: «أعتقد أنها لحظة رياضية، ولا ينبغي لنا أن نُحرم الرياضيين من المنافسة». لكن هيدالغو عادت وتراجعت عن تصريحها تحت الضغط، بعد أن خاطب الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، نظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، مطالباً إيّاه بمنْع استقبال الرياضيين الروس والبيلاروس في «الأولمبياد»، واستدعى كلام «الأولمبية الدولية» حملة مضادّة شرسة أميركية - بريطانية. إذ اعتبرت وزيرة الثقافة البريطانية، ميشيل دونيلن، أن اللجنة تبدو في «عالم بعيد عن واقع الحرب الذي يشعر به الشعب الأوكراني»، مؤكدة أن بريطانيا ستعمل الآن مع «الدول ذات التفكير المماثل» لمعارضة إعادة دفْع الرياضيين الروس. كذلك، هدّدت أوكرانيا بمقاطعة «ألعاب باريس» ـ وهو موقف غير قانوني بحسب ميثاق «الأولمبية الدولية» ـ مشدّدةً على لسان وزير الرياضة فيها على أنه «ما دامت الحرب مستمرّة في أوكرانيا، فلا ينبغي للرياضيين من روسيا وبيلاروس المشاركة في المسابقات الدولية»، فيما أعلن وزير الرياضة البولندي، كاميل بورتنيشوك، أن أكثر من 40 دولة قد ترفض المشاركة في «الأولمبياد باريس»، وهذا ما ظهرت بوادره فعلاً في مطالبة أكثر من 30 دولة، «الأولمبية الدولية»، بعدم السماح للرياضيين الروس والبيلاروس بالمشاركة.

> شكّلت بريطانيا لوبياً كبيراً هدفه منْع الرياضيين الروس من المشاركة في الألعاب الأولمبية تحت علم بلادهم

إزاء ذلك، شدّد رئيس «الأولمبية الروسية»، ستانيسلاف بوزدنياكوف، على ضرورة أن يكون الرياضيون الروس قادرين على المشاركة في الألعاب الأولمبية من دون قيود. ورأى بوزدنياكوف أن مشاركة هؤلاء من دون رفْع علم بلادهم، تعني «قراراً يحمل طابعاً سياسياً غير مقبول على الإطلاق للحركة الأولمبية»، مشيراً إلى أن «الميثاق الأولمبي ينصّ على أن جميع الرياضيين يجب أن يشاركوا على قدم المساواة». والجدير ذكره هنا أن روسيا متفوّقة في المجال الرياضي بالفعل؛ إذ تحتلّ المرتبة الثانية عالمياً في عدد الميداليات الأولمبية، وهو ما يشكّل واحدة من ركائز الانتماء القومي والكرامة الوطنية، لا يبدو أنها تروق لكلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا. لكن على رغم موقف بوزدنياكوف، فإن اللجنة التي تُعتبر صاحبة السلطة الوحيدة في تحديد المشاركين في أيّ دورة أولمبية، رضخت للضغوط أخيراً، معلنةً، في بيان، أن العقوبات المفروضة على روسيا «غير قابلة للتفاوض، وبالتالي سيشارك الروس تحت العلم الأولمبي»، مخالفةً بذلك شرعتها الداخلية، وفاتحةً الباب أمام مزيد من التجاوزات مستقبلاً، ولاسيما من قِبل الأميركيين والبريطانيين الذين يريدون تطويع الرياضة بما يتناسب مع مصالحهم.

◄ إعلانات رسمية ►

تبليغ

جانب: علي كامل حيدر
الموضوع: تبليغ مجهول محل الإقامة
المرجع: محكمة بيروت الشرعية الجعفرية غرفة القاضي الشيخ علي المولى
ورقة دعوى صادرة عن محكمة بيروت الشرعية الجعفرية، موجهة الى علي كامل حيدر مجهول محل الإقامة في الدعوى المقامة عليك من هدى إبراهيم محمود بمادة نفقة ومسكن شرعي وطبابة أساس 2022/248 تعين موعد الجلسة فيها يوم الاثنين 2023/3/20 غرفة القاضي الشيخ علي المولى فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة قبل موعد الجلسة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية، وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
رئيس قلم محكمة بيروت الشرعية
الجعفرية
علي الحاج

إعلان

إنذار صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا موجه إلى المنفذ عليه: رئيف نديم الشويري المجهول محل الإقامة
تنذركم هذه الدائرة سنداً للمادة 408 و409 محاكمات مدنية بالحضور إليها لتسلم الإنذار التنفيذي في المعاملة رقم 2021/997 المتكونة بينك وبين الدكتور رجا جورج ديبو بخلال /30/ يوماً من تاريخ النشر وإتخاذ محل إقامة مختار ضمن نطاق الدائرة وإلا عُد قلمها مقاماً مختاراً تتبلغون بواسطته كل الأوراق الموجهة إليكم في المعاملة المذكورة.
رئيس قلم تنفيذ بعبدا

إعلان

غرفة الرئيس طانيوس الحايك بالمعاملة التنفيذية رقم 2020/31
المنفذان: كوليت ونيقول حبيب رمان
وكيلهما المحامي زياد فرنجية
الجهة المنفذ عليها: جان حبيب نعوم والبدوي حبيب نعوم وسمير حبيب نعوم وكيلهم السيد جوزيف موريس دحدح - مزيارة
جوزيف حبيب نعوم - سلمى حبيب نعوم - سميرة حبيب نعوم - فائزة حنا سكيف - فوز انطون سركيس - سيلفانا انطون سركيس - ميشال انطون سركيس - جوزيف انطون سركيس - ميلاد انطون سركيس - ديانا ميشال فضول - بولا بيارو سركيس - يولا بيارو سركيس - إيلي بيارو سركيس - رئيف انطون سركيس - جينفياف انطون سركيس - سركيس انطون سركيس - طوني شارل نعوم - الياس شارل نعوم جميعهم من سكان بلدة مزيارة قضاء زغرتا.
السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ طرابلس بالرقم 2020/17 القاضية بتنفيذ حكم محكمة الدرجة الأولى بالشمال الغرفة الثالثة فصل 2019/13 أساس 2015/364 تاريخ 2019/11/21 وبإزالة الشيوع بالعقار 3190/مزيارة.
تاريخ محضر الوصف: 2020/2/15
تاريخ تسجيله: 2020/2/19
العقار المطروح للبيع: كامل العقار 3190 مزيارة وهو قطعة أرض يقع وسط البلدة على الشارع العام تحتوي على بناء من حجر قديم مؤلف من طابقين سفلي وأرضي والطابق الأرضي يحتوي على 4 غرف اثنين منها غير صالح للسكن سقفها قرميد بحالة خراب ووفق تخمين الخبير مساحته 219 م2 كما يحتوي الطابق على درج يؤدي للطابق السفلي الذي يحتوي على 4 غرف ومطبخ وقبوين أي عقدين وممشى وخلاء أرضه باطون وهو بحالة الخراب ومساحته 219 م2 وهذا العقار بإستلام السيد أسعد البدوي داوود.
التخمين وبدل الطرح: 800,000,000/ل.ل.
موعد المزايدة ومكانها: الاربعاء 2023/4/19 الساعة 1:30 أمام رئيس دائرة تنفيذ زغرتا على الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة دفع بدل الطرح في صندوق مال زغرتا أو بموجب شك مصرفي مسحوب لأمر رئيس دائرة تنفيذ زغرتا وإتخاذ مقاماً له ضمن نطاق هذه الدائرة أو بتوكيل عام وعليه الإطلاع على قيود صحيفة العقار موضوع المزايدة ودفع رسوم التسجيل والدلالة.
مأمور التنفيذ
طنوس بو عيسى

إعلان شطب شركة

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية تاريخ 2023/2/2 تقرر بتاريخ 2023/2/21 حل شركة المركز العالمي ش.م.م. مديرها رياض علي مرتضى وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مسجلة تحت الرقم 605650 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 136110.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم إعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ أخر نشر.
أمين السجل التجاري
بالتكليف مارلين دميان

◄ مبوب ►

◄ للإيجار ►

شقة جديدة للإيجار في فردان تبلغ مساحتها 220 متراً
3 غرف نوم، صالون، سفرة، غرفة جلوس، مطبخ وثلاثة حمامات
مواقف سيارات عدد 2
مطلة على البحر
كهرباء 24 ساعة
للمراجعة 03/086906

نتائج اللوتو اللبناني

34 32 25 22 19 18 10

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2086 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 10 - 18 - 19 - 22 - 25 - 32
الرقم الإضافي: 34
■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**
. قيمة الجوائز الإجمالية:
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 344,430,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 21 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 16,401,429 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية: 344,430,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 730 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 472,822 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 911,200,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 11,390 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 80,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 5,980,538,110 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2086 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 77128
■ **الجائزة الأولى: 400,000,000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة
قيمة الجائزة الإفرادية: 400,000,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 7128.**
- الجائزة الإفرادية: 5,000,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 128.**
- الجائزة الإفرادية: 400,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 28.**
- الجائزة الإفرادية: 40,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 400,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء امس سحب «يومية» رقم 1308 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 566
● يومية اربعة: 5899
● يومية خمسة: 15306

استراحة

كلمات متقاطعة 4252

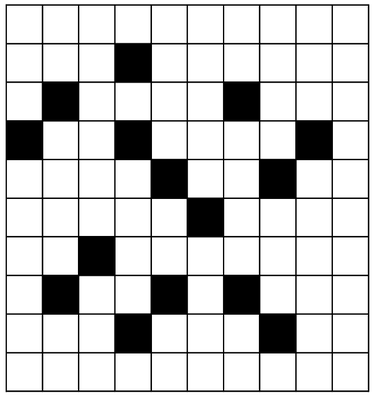

افقيا

1- ملحن مصري راحل - 2- جبال تركية - حكمتها بلقيس - 3- هواء متحرك - بهار هندي - 4- خطّ بالأجنبية - إسم موصول - 5- بحر - عشرة بالأجنبية - لعبة رياضية - 6- من مؤسسي المسرح الوطني اللبناني - مواطن أوروبي - 7- شاعر عباسي - هرب - 8- إقرار بالحبّ - حرّك - 9- دقّ وفتّ وسحق - ضجيج - حبَس وسَجَن - 10- فنانة لبنانية من نجوم استديو الفن

عمودياً

1- ممثّل أميركي راحل برع في التمثيل الصامت - 2- والدتي - عائلة رئيس زائيري راحل - 3- كعب الرجْل - من الأشجار - 4- قرع الجرس - موقد النار - من الأفاعي - 5- فيلسوف ألماني راحل - لما وعنّفا - 6- مقول - نوتة موسيقية - للإستدراك - 7- زرعه - 8- يملكون وجوهاً بهية - طائر يُشبه الغراب - 9- بئر عميقة - من الحيّات زعم العرب أنها تطير - شتم ولعن - 10- فقدان الأمل - ماركة سيارات

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- البيان - كان - 2- كولومبيا - 3- الرمس - عكاظ - 4- خفّة - تيتو - 5- بي - ال - صبرا - 6- أفضل - رم - حل - 7- فمها - دوق - 8- نادر - المد - 9- حائر - صنم - 10- جورج قرداحي

عمودياً

1- الأخبار - حج - 2- لفيف - ناو - 3- بكرة - ضفائر - 4- يوم - المدرج - 5- الستل - هر - 6- نو - را - صرّ - 7- مُعتصم - أند - 8- كبكوب - دلما - 9- ايا - رحوم - 10- ناظم القدسي

sudoku 4252

	4		8			3		
9	3				1	8	5	4
	2			5		1		
				5			4	2
2	5			3	7			8
8								
		5			4		3	
1					3			
			1	8	7	2		5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4251

7	9	1	4	5	8	3	6	2
4	2	6	9	1	3	5	8	7
5	3	8	7	2	6	4	9	1
6	7	2	1	3	9	8	5	4
3	8	4	5	7	2	6	1	9
1	5	9	8	6	4	7	2	3
2	4	7	6	9	5	1	3	8
8	6	3	2	4	1	9	7	5
9	1	5	3	8	7	2	4	6

مشاهير 4252

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان مصري من أعلام الغناء الشرقي الأصيل (1896-1962). لقبَ بفارس الغناء التقليدي
2+3+6+9+4 = ثمر النخل ■ 10+1+8+7 = قطع سنابل القمح ■ 5+11+6 = خلاف شراء

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: برنار كوشنير

في قلب الكارثة

حلب ما بعد الزلزال: رأيتُ الحياة بين أصابع الأطفال

حسن شحادي *

«هاي آثار الحرب أو الزلزال؟» هو أكثر سؤال سمعه السائق أو من يرافقنا في طرقات وحارات حلب: «المدينة ما لحقت تفيق من كف أكلت كف تاني». لطالما ارتبطت حلب في ذاكرتي بمسلسلات البيئة الحلبية، اللهجة الجميلة، أسماء الحارات والمطبخ الحلبي... إلا أنّي لم أتخيل أن أول زيارة لهذه المدينة ستكون بعد زلزال وحروب، وقد رسمت في خيالي صورة مختلفة عمّا رأيت. رأيت جمالاً في كل شيء وفي كل وجه باسم أو حزين

رأيت الأمل في وجوه الكبار المتعبين

رأيت الحياة بين أصابع أطفال يصنعون من آثار الموت لعباً وحياة

رأيت الدفء في قلب الملتحفين بالسماء

رأيت الطمأنينة في كلمات أناس لم يعُد يخيفهم سوى أن لا ينالوا رضا خالقهم

في كل شارع وحارة ووجه، حكايات حرب وزلازل وموت وحياة وأمل وأحلام، تجعلك تخجل من ذكر همومك حتى بينك وبين نفسك.

لقد أبدع السوريون فعلاً في الصمود

وفي سرد الأمثال

وفي زراعة الأمل

في مقبرة حارة الصالحين مشهدٌ يقلب الآية «ناس نايمين بين القبور حتى ما يشوفوا منامات وحشة».

الصورة لا تساوي 1000 كلمة ولا مليون حتى لا معجم يستطيع احتواء حكايات المدينة وسكانها لكن باختصار ورغم كل الألم حلب هي حتماً مرادفة الأمل.

* مصوّر صحافي سوري

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 24 شباط 2023 العدد 4857

صورة وخبر

ينفّذ «قصر غارنييه؛ العريق، أحد المواقع التاريخية في العاصمة الفرنسية، ومقرّ دار «أوبرا باريس»، ورشة تستمر إلى نهاية عام 2024 لإعادة ترميم واجهته الرئيسية، تبلغ تكلفتها 7.2 مليون يورو. إلّا أنّ القصر الذي يُعدّ من المعالم الرمزية لحقبة القرن التاسع عشر في باريس، سيبقى مفتوحاً طوال الأعمال التي ستبدأ في نيسان (أبريل) المقبل. وأدى تركيب السقالات والتجهيزات التحضيرية للورشة إلى حجب الواجهة التي تطل على جادة الأوبرا.
في هذا السياق، أوضحت الدار في بيان أنّ الواجهة «تعاني تبعات التلوث والتغيّرات الحرارية الكبيرة وتآكل المواد، ما تسبّب باضطرابات هيكلية فيها»، مشدّدة على أن الترميم ضروري «لضمان ديمومة المبنى الأثري وسلامة الناس في العقود المقبلة». بالإضافة إلى التنظيف وإزالة التلوث، تركز الأشغال على جوانب أخرى، من بينها ترميم التذهيب والعناصر المنحوتة والتماثيل النصفية وغيرها، بالإضافة إلى تركيب نظام حماية ضدّ الحَمام. القصر من تصميم المهندس المعماري شارل غارنييه، وافتُتح عام 1875، ثم صُنّف كمبنى تاريخي عام 1923، وخضع مذّاك لتصليحات وعمليات إعادة تأهيل عدّة. وأشارت الدار إلى أنّ تمويل المشروع سيؤمّن من خلال الإعلانات على القماش الذي يغطي الواجهة. علماً أنّ «أوبرا باريس» تتلقّى دعماً رسمياً سنوياً قدره 95.3 مليون يورو، وفقاً لأرقام عام 2019. (أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

أثارَ سامي كليب في مقابلته مع نجيب ميقاتي مسألة تناقص عدد المسيحيّين في لبنان. هناك بصورة عامّة تناقص في عدد المسيحيّين في العالم العربي، والسبب الرئيسُ في ذلك يعود إلى الحروب والقلاقل التي طبعت منطقتنا العربيّة منذ أن وصل الغرب إلى بلادنا وأقام فيها مستعمرات مباشرة وغير مباشرة. ما يُسمّى بالاستعمار العثماني كان أفضل لكل الطوائف والأديان مما أتى بعد صعود الغرب (يكتب أسامة مقدسي عن ذلك في كتابه الأخير «عصر التعايش»). الغرب أمعنَ في تقسيم واستغلال الفرقة بين العرب، كما أنه مارس سياسة طائفيّة صارخة في التعامل مع المهاجرين العرب. يستطيع المسيحي العربي أن يحصل بسهولة فائقة على اللجوء السياسي تحت خانة أنّهم، كلّهم، يعانون من الاضطهاد وأنّ عودتهم إلى بلادهم محفوفة بالمخاطر (أعرف عن ذلك جيّداً لأنّني كنتُ خبيراً لدى محامي الهجرة في المحاكم وكنتُ أسمع من دعاوى ما يثير العجب العجاب). كما أنّ صعود الحركات الإسلاميّة أقلق، وعن حق، المسيحيّين. نتذكّر كيف كان خطاب «حماس» و«حزب الله» عن المسيحيّين عند صعود الحركتيْن. الشعارات الإسلاميّة لا يمكن أن تثير الارتياح لدى غير المسلمين. بلادنا ليست بلاداً إسلاميّة، وعلى الحركات الإسلاميّة إدراك ذلك ولو تناقص عدد المسيحيّين بيننا. وإسرائيل أمعنت في تهجير المسيحيّين، وكانوا على أرض فلسطين من أبرز وأنشط العرب. أما في لبنان، فإنّ الاستعمار أقام مشروعاً طائفيّاً مسيحيّاً منح حظوة لفئة دون أخرى، تماماً على نسق المشروع الصهيوني في أرض فلسطين. وصعود الدور السياسي للمسلمين على حساب المسيحيّين (نتحدّث عن نخب حاكمة وليس عن جماهير الشعب) يرسم صورة قاتمة عن المستقبل السياسي. إنّ المناصفة في المناصب في الدولة بين المسلمين والمسيحيّين لا تُطمئن وليست ديموقراطيّة أبداً (تفوز بولا يعقوبيان بنحو 3 آلاف صوت فيما يصل عدد أصوات محمد رعد إلى نحو 50 ألفاً)، الطمأنة الحقّة تكون بتوفير ظروف عيش كريمة ومساواة سياسيّة وفرص متكافئة للجميع، لكنّ الغرب لن يدعنا وشأننا. هو يردّ على توافد المهاجرين المسلمين إلى بلاده بجذب المهاجرين المسيحيّين من بلادنا.

المفكرة

تحيّة حبّ لـ«أبو الزوز»

■ في ذكرى غيابه السادسة عشرة، تحتضن «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو) «تحيّة حبّ» لمؤسس «الأخبار» الصحافي والكاتب جوزف سماحة (1949 ـ 2007/ الصورة). اللقاء الذي يجري تحت عنوان «تشاؤم العقل... وتفاؤل الإرادة»، يتضمّن عرضاً لوثائقي قصير بعنوان «أبو الزوز... شكراً» يتضمّن شهادات للفنان زياد الرحباني، والكاتب والصحافي حازم صاغية، والقيادي الشيوعي سعدالله مزرعاني، وآخرين. أما الختام، فمع تحية موسيقية.

«جوزف سماحة: تشاؤم العقل... وتفاؤل الإرادة»: اليوم الجمعة ـ الساعة السادسة مساءً ـ «دار النمر للفن والثقافة» (شارع أميركا ـ كليمنصو/ بيروت). للاستعلام: 01/367013

المشاغبون يحتلّون «المدينة»

■ تنطلق غداً السبت مسرحية كوميدية جديدة على خشبة «مسرح المدينة» (الحمرا) بعنوان «دايماً طشّ»، من تأليف وإخراج أسامة نسيب قبلان. تجري الأحداث في صفّ مدرسي بين خمسة طلّاب وأستاذ ومعلّمة وناظر. طلّاب يشاغبون، لكنّهم يحملون معهم الكثير من القضايا الاجتماعية الواقعية ليجعلوا منها درساً أساسياً في صفهم، مؤكّدين ضرورة التمسّك بثقافة البلد واللغة العربية والتذكير بتاريخ لبنان الغني. قائمة الممثلين تضمّ إلى جانب قبلان، كلّاً من: أحمد المدهون، محمد علي منيمنة، ميا أبو معلي، محمود المدهون، عمر خالد أبو زيد وحمزة أبو صالح.

مسرحية «دايماً طشّ»: غداً السبت، والثلاثاء 14 والأربعاء 15 آذار (مارس) 2023 . الساعة الثامنة والنصف مساءً . «مسرح المدينة» (الحمرا . بيروت). البطاقات متوافرة في «مكتبة أنطوان» وعلى موقعها الإلكتروني. للاستعلام: 01/753010 أو 71/550932

جوي فيّاض في انتظاركم

■ بات NOW Beirut (الأشرفية) محطة ثابتة على جدول حفلات جوي فيّاض (الصورة). اليوم الجمعة، تحطّ عازفة الغيتار والمغنية اللبنانية الشابة في هذا الفضاء البيروتي، حيث تجدّد لقاءها مع الجمهور، مقدّمة باقة منوّعة من الأعمال التي تستعيدها من الريبرتوار الغنائي الغربي لأنماط عدّة، أبرزها الروك المستقل والبلوز روك. من دون أن ننسى الحصّة التي توفّرها لأغنياتها الخاصة، وتحديداً من ألبومها Reveries of Joy.

حفلة جوي فيّاض: اليوم الجمعة . الساعة التاسعة مساءً . NOW Beirut (شارع سليم بسترس . الأشرفية . بيروت). للاستعلام: 01/211122

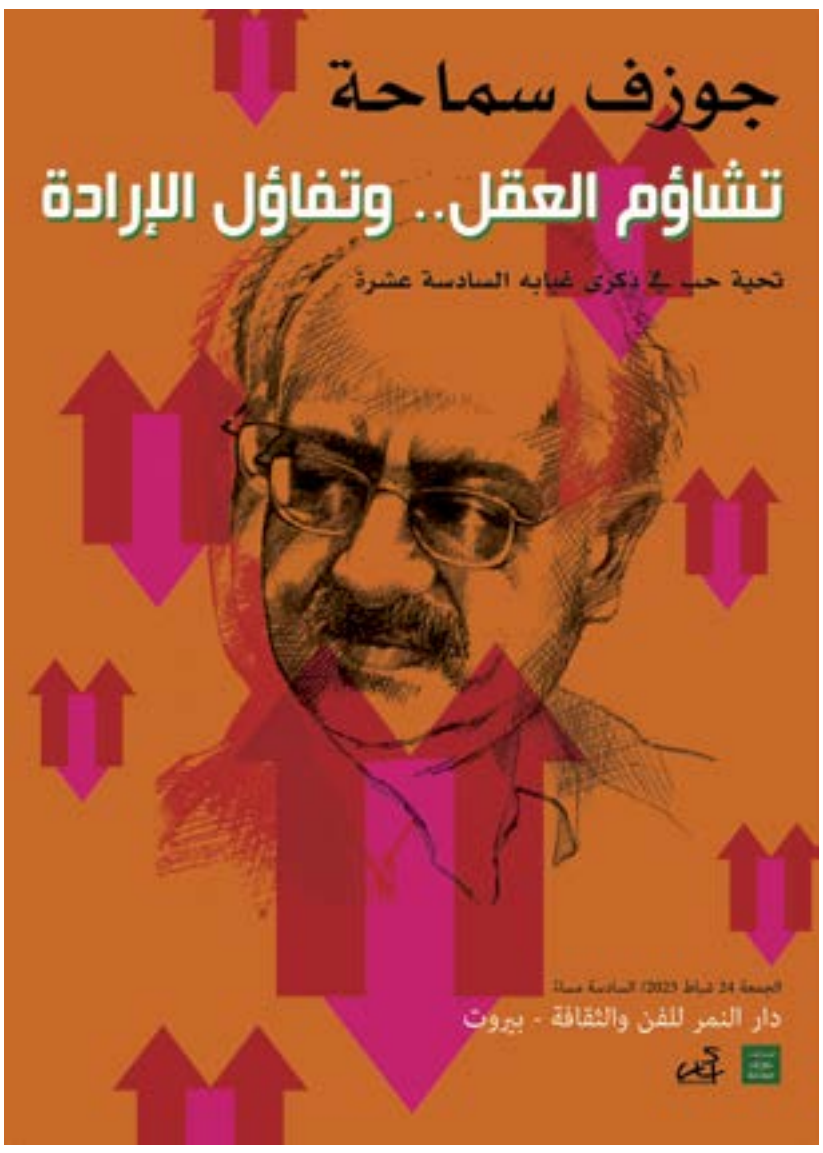

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/666314 ـ 03/828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com